جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في التشريع الأردني

إعداد

ياسمين أحمد محمد ابو شعر

إشراف

الأستاذ الدكتور أنيس منصور المنصور

قدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص في جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2025

جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

Civil liability of the veterinarian in Jordanian legislation

Prepared by

Yasmeen Ahmad Mohammad Abu Sha'ar

Supervised by

Professor Dr. Anis Mansour Al-Mansour

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Private Law at Middle East University

january, 2025

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ: **المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في التشريع الأردني**

للباحثة: ياسمين أحمد محمد ابو شعر

وأجيزت بتاريخ: 20/ 01 / 2025.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. انيس منصور المنصور	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. جلال محمد القهيوي	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. حازم علي النسور	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	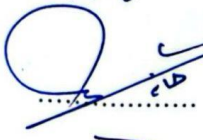
أ.د. علي محمد الزعبي	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة الاسراء	

تفويض

أنا **ياسمين أحمد محمد ابو شعر**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ياسمين أحمد محمد ابو شعر

التاريخ: 20/ 01 / 2025.

التوقيع: Yasmeen ahmad

شكرٌ وتقدير

قال تعالى:**(وَمَنْ يشْكُرْ فَإِنَّمَا يشْكُرُ لِنَفْسِهِ)** (لقمان :12)

في البداية أشكر الله عز وجل الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية ،ويسر لي الطريق لأكون اليوم في هذا المكان وأناقش رسالتي بينكم.

كما أتوجه بالشكر والامتنان **للأستاذ الدكتور أنيس منصور المنصور** حفظه الله ،فقد كان لإشرافه ومنحه لي الكثير من الوقت السبب الرئيسي لإتمام وإنجاز رسالتي بالشكل المطلوب.

والشكر الموصول لأعضاء اللجنة الفاضلين للموافقة على مناقشة هذه الرسالة .

وأخص بالذكر **أساتذة كلية القانون في جامعة الشرق الأوسط** على الجهد المبذول في سبيل وصولنا الى درجات النجاح العليا.

الباحثة

ياسمين ابوشعر

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه بكل حب وامتنان

إلى من عَلَّمني الجد والاجتهاد ، الى من علمني كيف أقف بكل ثبات فوق الأرض ،إلى من سهل لي دروب الصعاب ... **أبي** أطال الله في عمره ، دام لي ذخراً وفخراً .

إلى القلب الحنون الدافئ المعطاء بالحب مصدر قوتي بالحياة... **أُمي** أطال الله في عمرها ،دامت سَنَدًا لِقلبي.

إلى توأم روحي وسِر نجاحي ،الذي أسمو به دائماً ،ضلعي الثابت الذي لا يميل ، مصدر دعمي ...**زوجي الأستاذ عيسى أبو غانم،** دُامَ خيرَ رفيقٍ في دَربِ حياتي.

إلى أول تباشير السعادة والهناء ، قُرّة عَيّني ومَصّدر سَعادَتي ...**ابني زَيّد** ،دامَ سببً لسعادتي حفظه الله.

إلى الروح البهيجة **وأختي الوحيدة** ...**هنادي،** دُامت شمعةٍ مضيئة في حياتي.

إلى قلب بعيدا عني في المكان ولكنه قريبٌ مني على الدوام...**أخي محمد** ، حفظه الله اينما كان.

إلى المجتمعين على حُبّي ودعمي دائماً .....**أخواني مهند وطارق وهاني** ،وفقهم الله في دروب حياتهم.

إلى من هُنّ جزء من قلبي وحياتي...**تيماء وهبة**،حفظهن الله.

إلى صديقاتٍ على هيئة أخوات،أحبكم دائماً ... **لينا وحلا ونيرمين ورهام** ،وفقهنّ الله اينما كُنَّ.

إلى صاحب التوجيهات والإرشادات.... **الدكتور الفاضل أنيس منصور المنصور** زاده الله علماً ورفعة.

أهدي هذا العمل المتواضع لجميع أحبّتي

الباحثة

ياسمين ابو شعر

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
قرار لجنة المناقشة .....ب
تفويض .....ج
شكرٌ وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
قائمة المحتويات.....و
الملخص باللغة العربية .....ح
الملخص باللغة الانجليزية .....ط

الفصل الأول: خلفية الدارسة واهميتها

أولا:مقدمة.....1
ثانياً:مشكلة الدراسة.....2
ثالثاً:هدف الدراسة.....2
رابعاً:أهمية الدراسة 3
خامساً:أسئلة الدراسة.....3
سادساً:حدود الدراسة.....3
سابعاً:محددات الدراسة 4
ثامناً:مصطلحات الدراسة 4
تاسعاً:الإطار النظري للدراسة 5
عاشراً:الدراسات السابقة ذات صلة 6
الحادي عشر :منهج الدراسة المستخدم 6

الفصل الثاني: ماهية الطب البيطري

المبحث الأول: مفهوم الطب البيطري وتطوره التاريخي.....8
المطلب الأول: مفهوم الطب البيطري 8
المطلب الثاني: التطور التاريخيّ للطب البيطري في التشريع الأردني 21
المبحث الثاني: الأساس الأخلاقي والقانوني للمسؤولية المدنية للطبيب البيطري 25
المطلب الأول: دور القيم الأخلاقية في مهنة الطبيب البيطري 26

المطلب الثاني :الالتزامات القانونية للطبيب البيطري 28
المطلب الثالث :الموافقة المستنيرة(الإلتزام بالتبصير) 34
الفصل الثالث :احكام المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري
المبحث الأول: اساس المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري 42
المطلب الأول: المسؤولية العقدية للطبيب البيطري 47
المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية للطبيب البيطري 51
المبحث الثاني :أركان المسؤولية المدنيه 62
المطلب الأول :ركن الضرر 63
المطلب الثاني :الخطأ أو التقصير من الطبيب البيطري 66
المطلب الثالث :ركن السببية 69
الفصل الرابع :اثر تقرير المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري
المبحث الأول :دور المحكمة في تحديد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري 76
المطلب الأول :أهمية الخبرة البيطرية في تحديد المسؤولية المدنية للطبيب الببيطري 82
المطلب الثاني :المعايير الفنية للممارسة البيطرية لتجنب المسؤولية 84
المبحث الثاني :تعويض الخطأ الناشئ عن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري والتأمين عليه .. 90
المطلب الأول :التعويض 92
المطلب الثاني :التأمين في المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري 104
الفصل الخامس :الخاتمة والنتائج والتوصيات
الخاتمة 110
النتائج 111
التوصيات 113
قائمة المراجع والمصادر 115

المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في التشريع الأردني

إعداد: ياسمين أحمد محمد ابو شعر

إشراف: الأستاذ الدكتور أنيس منصور المنصور

الملخص

تناولت الرسالة موضوع المسؤولية المدنية للطبيب البيطري ،وهدفت إلى توضيح أساس المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في التشريع الأردني ،واستعراض الاثار المترتبة عليها .واستخدمت الباحثة المنهجي التحليلي والوصفي في كتابة هذه الرسالة.

في ظل عدم وجود تشريع خاص ينظم مهام ومسؤوليات الطبيب البيطري وجزاء الإخلال بتلك الالتزامات وامكانية الرجوع عليه في التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية، جاءت هذه الرسالة لبيان مدى كفاية القواعد العامة في بيان تلك المسؤوليات الواقعة على الطبيب البيطري وجزاء الإخلال بها ،ومدى قدرة المضرور على المطالبة بالتعويض جزاء الإخلال بتلك الإلتزامات ،إذ يجب أن تتوافر أركان المسؤولية وفق القواعد العامة.

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن المسؤولية المترتبة على الطبيب البيطري تقوم بموجب كلا المسؤوليتين ،إما تقصيرية أو عقدية بحسب الحالة الموجبة لقيام احداهما،كما أن طبيعة الإلتزام المترتب على الطبيب البيطري تجاه الحيوان المكلف بمعاينتها او الكشف عليها يكون في الأساس التزاماً ببذل عناية الا اذا تم الاتفاق بين الطبيب ومالك الحيوان على غير ذلك كما يسأل الطبيب البيطري عن جميع أخطائه بموجب الأحكام العامة إذا ثبت ان خطأ مهني أو طبي قد صدر منهُ وهذا ما استقرت عليه الدراسة .

كما أودرت الباحثة عدة توصيات جديرة أن يضعها المشرع الأردني في عين الإعتبار ومن اهمها :يجب وضع قوانين واضحه وصارمة توضح حالات وطبيعة المسؤولية التي قد تترتب على الطبيب البيطري عند ارتكابه خطأ طبي وتحديد نطاق هذه المسؤولية في حالة الأخطاء المهنية .

الكلمات المفتاحية:المسؤولية المدنية ،الطبيب البيطري، الخطأ الطبي.

Civil liability of the veterinarian in Jordanian legislation

Prepared by: Yasmeen Ahmad Mohammad Abu Sha'ar
Supervised by: Professor Dr. Anis Mansour Al-Mansour

Abstract

This thesis addresses the topic of civil liability of veterinarians and aims to clarify the legal foundation of veterinary civil liability under Jordanian legislation, as well as to examine its legal implications. The researcher employed the analytical and descriptive methodology in writing this thesis.

In the absence of specific legislation governing the duties and responsibilities of veterinarians, along with the penalties for breaches and the possibility of claiming compensation for material and moral damages, this study seeks to evaluate the adequacy of general legal principles in regulating such responsibilities. It also highlights the injured party's ability to claim compensation for breaches of veterinary obligations, emphasizing the essential elements of liability as stipulated by general legal rules.

The study concluded that the civil liability of veterinarians can be based on either contractual or tortious liability, depending on the specific circumstances. It was determined that veterinarians are typically bound by an obligation of means, unless otherwise agreed upon between the veterinarian and the animal owner. Furthermore, veterinarians are held accountable for any professional or medical errors under general legal provisions, provided that negligence is proven.

The study presents several recommendations for the Jordanian legislator, most notably the need to establish clear and strict legislation defining the scope of civil liability for veterinarians, particularly in cases of professional medical errors.

Keywords: Civil liability, veterinarian, medical errors

الفصل الأول
خلفية الدارسة واهميتها

أولا:مقدمة

يظهر الإسلام اهتمامًا كبيرا بالحيوانات ، قال الله تعالى:(وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون) (الأنعام:38)، وقوله تعالى :(وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) (البقرة:195)، صدق الله تعالى.

يعد الطب البيطري من التخصصات ذات الطبيعة المعقدة نوعاً ما، وذلك بسبب تعامل انسان كامل الوعي والإدراك مع كائن لا يستطيع التعبير عما يعانيه من ألم بسبب عدم قدرتهم على النطق كما الإنسان، حيث أن الطبيب البيطري هو الطبيب المسؤول عن تشخيص الحيوانات المريضة، وتحديد العلاج المناسب لحالتها الصحية، وتقديم الرعاية الطبية الكاملة لحمايتها من الأمراض، مع تقديم التعليمات والإرشادات للمالكين عن أفضل الأساليب المتبعة في رعاية هذه الحيوانات.

يقوم الطبيب البيطري أيضاً بإجراء العمليات الجراحية وتقديم النصائح حول التغذية والرعاية الصحية العامة للحيوانات، و بفضل دوره الحيوي يساهم الطبيب البيطري بالحفاظ على صحة الحيوانات ،وسلامة الإنتاج الغذائي ،ويعمل على منع انتشار الأمراض الوبائية بين الحيوانات وبين البشر ، مما يعزز الصحة العامة ويحافظ على التوازن البيئي لاسيما أنه فرع مهم جدا من فروع كلية الطب ،فلولا الطب البيطري لم يتمكن الإنسان من معرفة مشاكل الحيوانات وعلاجها بالطرق الصحيحة.

هذا وقد تطور الطب البيطري بتعاقب الحضارات الإنسانية ،وأصبحت الحاجة لوجود الطبيب البيطري كما هي الحاجة للطبيب البشري، فهل يتساوى حجم المسؤولية الواقع على عاتق الطبيب البيطري كما الطبيب البشري؟

وقد أثار موضوع مسؤولية الطبيب البيطري العديد من الإشكاليات والتساؤلات من حيث أساس المسؤولية او نطاقها او اثارها ، وطبيعة إلتزامه تجاه الحيوان ،هل هو التزام ببذل عناية ام بتحقيق نتيجة، لاسيما ان الطبيب البيطري يلعب دوراً هاماً؛ وذلك لأنه لا يستطيع ان يضمن انقاذ حياة الحيوان في بعض الحالات ولا يتحمل مسؤولية المضاعفات التي قد تصل اليها الحالة .

إن الإخلال بأي التزام قانوني في الخطأ الطبي الحاصل من الطبيب البيطري قد يؤدي إلى المسائلة من الناحية المدنية والجنائية والتأديبية ،ولذلك فإن موضوع المسؤولية المدنية للطبيب البيطري له اهمية كبيرة من الناحية العملية وموضوع متشابك ومعقد وذلك بسبب طبيعة العلاقة التي تربط الطبيب بالحيوان وصاحبه .

ثانياً:مشكلة الدراسة

في ظل تزايد الأهمية المعنوية والمادية للحيوانات ،ولأنها تلعب دورا هاماً في حياتنا اليومية؛ سواء أكانت بغرض الحيازة او الملكية او التجارة ،وفي ظل تزايد الأخطاء الطبية المرتكبة في حق الحيوانات ، وقصور تشريعي عن تنظيم أحكام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في قواعد خاصة تنظم أحكام أطراف هذه العلاقة كونها معقدة؛ لتعامل انسان كامل الوعي والإدراك مع كائن ليس مدرك فهل القواعد العامة كانت كافية لتنظيم هذه المسألة ؟

ثالثاً:هدف الدراسة

1-بيان طبيعة التزام الطبيب البيطري والواجبات الملقاة على عاتقه.

2-أساس المسؤولية المدنية للطبيب البيطري .

3-أحكام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري.

4-اثار المسؤولية المدنية للطبيب البيطري

رابعاً:أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة كونها فريدة من نوعها ،والتي تسلط الضوء على الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للطبيب البيطري ، كما انه مع ازدياد اعداد وانواع الحيوانات التي تتعايش معنا بشكل يومي والتي تحمل قيمة معنوية للكثير من الأفراد ،فقد اصبحت جزء لا يتجزأ في مجتمعنا الحالي ، كما انه لا يوجد قواعد تشريعية واضحه وصريحة تنظم أحكام طبيعة المسؤولية التي قد تلقى على عاتق الطبيب البيطري، والتي قد تفرض عليه في حال تقصيره في الالتزام مما جعل دراسة المسؤولية المدنية للطبيب البيطري تشكل ضرورة مهمة في وقتنا الحاضر.

خامساً:أسئلة الدراسة

1- ما هو طبيعة التزام الطبيب البيطري ؟

2- ما هو أساس المسؤولية المدنية الواقعة على الطبيب البيطري؟

3- ما هي أحكام المسؤولية المدنية الواقعة على الطبيب البيطري؟

4- ما هي آثار المسؤولية المدنية الواقعة على الطبيب البيطري ؟

سادساً:حدود الدراسة

حدود زمانية: الزمان محدد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتصلة في القانون الاردني.

حدود مكانية: تناولت الباحثة في هذه الدراسة طبيعة المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في المملكة الاردنية الهاشمية.

سابعاً:محددات الدراسة

تناولت هذه الدراسة طبيعة المسؤولية المدنية الملقاة على عاتق الطبيب البيطري في حالة الاخلال بالالتزام وبينت مفهوم التعويض لذلك لا يوجد ما يمنع من نشر هذه الدراسة على المعنيين والأفراد ذوي العلاقة.

ثامناً:مصطلحات الدراسة

الطب البيطري:هو العلم الذي يهتم بمنع ومكافحة وتشخيص وعلاج الأمراض التي تؤثر على صحة الحيوانات الأليفة والبرية والوقاية من انتقال الأمراض الحيوانية إلى البشر.

الطبيب البيطري: هو المختص في علاج وجراحة الحيوانات.

المسؤولية :هي أن الإنسان مسؤولاً عن أمور او أفعال قام بها ، أي قيام شخص بأفعال أو تصرفات يكون مسؤولا عن نتائجها أي ان يتحمل تبعة ما سببه للغير من ضرر ،وأن تتم محاسبته عما فعل وهي يهذا المعنى تعبر عن الحالة التي يكون الانسان مسؤولا فيها عن امور وأفعال نتيجة إخلاله بقواعد واحكام قانونية.

المسؤولية المدنية: وهي حالة الشخص الذي ارتكب أمراً يستوجب إلزامه بالتعويض مما سببه من ضرر للغير.

المسؤولية العقدية :هي المسؤولية التي تنشأ عن اخلال حاصل بالموجبات التي يرتبها العقد أي ثمة عقد يجمع الطرفين وتم الإخلال بإحدى الموجبات التي ينص عليها العقد .

المسؤولية التقصيرية: ووهي المسؤولية التي تنشأ عن فعل ضار بالغير ، أي تنشأ نتيجة لعمل صادر عن إنسان أضر بمصالح الغير فيلتزم بالتعويض عليه عن هذا الضرر مهما بلغ

شأنه ودون ان يكون هنالك وجوباً اي رابطة قانونية بين محدث الضرر وضحيته،بل تنشأ هذه الرابطة عن الفعل الضار موجب التعويض على عاتق محدث الضرر .

التعويض:هو جزاء المسؤولية المدنية بنوعيها التقصيرية والعقدية ،ويهدف إلى جبر الضرر الذي لحق بالمضرور .

الخطأ الطبي:هو الخطأ الذي يرتكبه الطبيب أو التمريض أو احد العاملين في المجال الطبي ،ويطلق عادة على الحوادث السريرية التي تحدث للمرضى ،سواء في أثناء العلاج ام في أثناء التشخيص ، كما يعد الإهمال وقلة الإحتراز من قبيل الخطأ الطبي الذي يقيم المسؤولية على الطبيب البيطري .

تاسعاً:الإطار النظري للدراسة

تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول تحدثنا في الفصل الأول عن مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهدافها ،وأهميتها ،وأسئلتها، وحدودها،ومحدداتها،ومصطلحاتها ،والدراسات السابقة ذات صلة.

وفي الفصل الثاني تحدثنا عن ماهية الطب البيطري على النحو الآتي:مفهوم الطب البيطري وتطوره التاريخي في المبحث الأول ،والأساس الأخلاقي والقانوني للمسؤولية المدنية للطبيب البيطري في المبحث الثاني .

وفي الفصل الثالث تناولت الدراسة احكام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري وذلك من خلال بيان أساس المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في المبحث الأول، وأركان المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في المبحث الثاني .

وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة آثر تقرير المسؤولية المدنية للطبيب البيطري وذلك من خلال بيان دور المحكمة في تحديد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في المبحث الأول ، وآلية التعويض والتأمين عن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في المبحث الثاني.

وفي الفصل الخامس جاءت الخاتمة، ثم عرضنا أهم النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا ،واهم التوصيات التي خرجنا بها.

عاشراً:الدراسات السابقة ذات صلة

بخصوص الدراسات السابقة ، فكانت محدودة جدا ،أشير إلى كتاب المسؤولية المدنية للطبيب البيطري للاستاذ الدكتور فوزي الأسدي والأستاذ الدكتور علاء عبد الخالق والدكتورة المساعدة ضحى عادل والذي تحدث بخصوص الطب البيطري والذي يوضح طبيعة المسؤولية الواقعة على الطبيب البيطري في حال وجود خطأ طبي مرتكب في حق الحيوان، وقد تناولها الكاتب بشكل موسع جداً وتطرق إلى العديد من النظريات والأحاجيج وسأقوم من خلال دراستي هذه بالبحث بشكل موسع عن طبيعة المسؤولية واثار المسؤولية الواقعة على الطبيب البيطري ، ففي الدراسة السابقة لم يتم تناول التعويض ودور المحكمة وفي دراستي هذه سأقوم بتوضيح وبيان المسؤولية الواقعة على الطبيب البيطري بشكل اعمق من الدراسة السابقه .

الحادي عشر :منهج الدراسة المستخدم

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لنصوص القانون والكتب والدراسات السابقة المتخصصة بالمسؤولية المدنية للطبيب بشكل عام والبحث فيها بما يخص الطبيب البيطري على وجه الخصوص .

الفصل الثاني
ماهية الطب البيطري

تعد المسؤولية المدنية أحد المفاهيم الأساسية في القانون، حيث تعكس الالتزام القانوني الذي يترتب على الشخص عندما يتسبب في ضرر للآخرين نتيجة إهماله أو قلة احترازه . وفي هذا السياق، تُعد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري موضوعًا بالغ الأهمية نظرًا لطبيعة العمل الذي يقوم به هذا الطبيب، الذي يتعامل مع الحيوانات والصحة البيطرية، وقد يتسبب تقصيره أو خطأه في أضرار بالغة للثروة الحيوانية أو للبيئة المحيطة. وقد أدى التقدم في مجالات الطب البيطري إلى تزايد التفاعل بين الطبيب البيطري ومالكي الحيوانات، مما استدعى الحاجة إلى وجود إطار قانوني ينظم العلاقات بين الأطراف المختلفة ويحدد المسؤولية القانونية التي تقع على عاتق الطبيب البيطري في حال حدوث أي ضرر[1].

وفي التشريع الأردني، يتم تناول المسؤولية المدنية للطبيب البيطري من خلال إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات هذا الأخير تجاه المربين والمالكين للحيوانات؛ هذه المسؤولية قد تكون عقدية أو تقصيرية، ويجب تحديد أركانها وشروطها بدقة، بما في ذلك تحديد الخطأ الذي قد يرتكبه الطبيب البيطري ومدى تأثيره على الحيوانات أو المربين لهذا فإن تحديد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري ليس مقتصرًا فقط على تقديم العلاج أو إجراء العمليات الجراحية، بل يشمل أيضًا كافة التصرفات التي قد يتسبب فيها الطبيب البيطري والتي تؤدي إلى حدوث ضرر سواء على مستوى الأضرار الصحية للحيوانات أو الأضرار المالية للمربين.

إن فهم ماهية المسـؤولية المدنية للطبيب البيطري يتطلب دراسـة شـاملة لكافة الأبعاد القانونية التي تحكم هذه المسـؤولية .[2] وتم تقسـيم هذا الفصـل إلى مبحثين تحدثت في المبحث الأول عن "مفهوم الطب البيطري وتطوره التاريخي "، وعن"الأساس الأخلاقي والقانوني للطبيب البيطري " في المبحث الثاني .

---

[1] أبو السعد، محمد شتاء (1984م). *أصول المسؤولية التقصيرية في قانون المعاملات المدنية الإسلامي السوداني*(الكتاب الأول). ط1، مطبعة جامعة القاهرة.122.

[2] الحسني، عبد اللطيف، والنقيب ،عاطف . (1987م). *المسؤولية المدنية عن الأخطاء المهنية* . ط1. الشركة العلمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني ،56.

المبحث الأول
مفهوم الطب البيطري وتطوره التاريخي

نظرًا لأهمية الطب البيطري في الحفاظ على الصـــحة العامة وحماية الثروة الحيوانية، أصـــبح من الضـــروري دراســة أبعاده المختلفة، ســواء من حيث المفهوم أو التطور التاريخي، لا ســيما في ظل التشريعات التي تنظمه.

وبنقســـم المبحث الأول بعنوان "مفهوم الطب البيطري وتطوره التاريخي" إلى مطلبين حيث أن المطلب الأول بعنوان "مفهوم الطب البيطري" والمطلب الثاني بعنوان "التطور التاريخيّ للطب البيطري في التشريع الأردني" .

المطلب الأول
مفهوم الطب البيطري

الطب البيطري هو العلم الذي يهتم بمنع ومكافحة وتشخيص وعلاج الأمراض التي تؤثر على صحة الحيوانات الأليفة والبرية، والوقاية من انتقال الأمراض الحيوانية إلى البشر، كما أن الطب البيطري فرع من فروع العلوم الطبية ،التي تهتم بدراسة وتشخيص وعلاج الأمراض والإصابات التي تصيب الحيوانات ،ويشمل هذا المجال أيضًا الوقاية من الأمراض، وتقديم الرعاية الصحية العامة للحيوانات، كما يهدف الطب البيطري إلى تحسين صحة الحيوانات وعافيتها، بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة الإنسان من الأمراض التي قد تنتقل من الحيوانات إليه، مثل الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، ويشمل عمل الأطباء البيطريين التعامل مع أنواع متعددة من الحيوانات، بما في ذلك الحيوانات الأليفة مثل القطط والكلاب، والحيوانات الزراعية مثل الأبقار والأغنام، فضلاً عن الحيوانات البرية. بالإضافة إلى ذلك، يعنى الطب البيطري بالصحة العامة للحيوانات المستخدمة في صناعة الغذاء، حيث يسهم في ضمان إنتاج لحوم ومنتجات حيوانية آمنة للمستهلكين.

لا يقتصر دور الطب البيطري على علاج الأمراض فقط، بل يشمل أيضًا البحث العلمي في مجالات مثل الأوبئة الحيوانية، وتطوير اللقاحات، وطرق الوقاية الحديثة من الأمراض، وكذلك تشخيص حالات العقم والتسمم، وعلاج الأمراض المعدية والمزمنة. كما يقوم الأطباء البيطريون بدور هام في تحسين سلالات الحيوانات من خلال تقنيات عدة مثل التلقيح الاصطناعي والاختبارات الجينية فالطب البيطري أيضًا يرتبط بشكل وثيق بالأمن الغذائي[1].

الفرع الأول: تعريف الطب البيطري

الطب البيطري هو فرع من فروع الطب الذي يختص بدراسة صحة الحيوانات وعلاج الأمراض والإصابات التي قد تصيبها. ويشمل هذا التخصص العديد من المجالات مثل التشخيص، والعلاج، والوقاية من الأمراض المعدية والمزمنة التي تؤثر على الحيوانات، ويتعامل الأطباء البيطريون مع أنواع متعددة من الحيوانات، بما في ذلك الحيوانات الأليفة مثل الكلاب والقطط، والحيوانات الزراعية مثل الأبقار والأغنام، بالإضافة إلى الحيوانات البرية[2].

كما يشمل عمل الأطباء البيطريين العديد من المهام، مثل إجراء الفحوصات الطبية، وكتابة الوصفات العلاجية، وتنفيذ العمليات الجراحية عند الحاجة، كما يقومون بتقديم الاستشارات البيطرية للمربين والمزارعين حول كيفية الحفاظ على صحة الحيوانات بشكل عام، بما في ذلك تنظيم التغذية والعناية الوقائية ،وهذا يشمل تقديم اللقاحات والعلاجات المضادة للطفيليات لضمان الوقاية من الأمراض.

---

[1] Encyclopaedia Britannica. (n.d.). Veterinary medicine. Britannica. Retrieved November 28, 2024, from https://www.britannica.com/science/veterinary-medicine.

[2] لكريني، ادريس.(2004م). *اسلطة التقديرية للقاضي الجزري* . ط1، مطبعة فضالة،الرباط .ص32

إن الطب البيطري لا يقتصر على علاج الحيوانات فقط، بل يمتد إلى دور كبير في مجال الصحة العامة، حيث يساهم في الوقاية من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، مثل الأنفلونزا الطيور أو داء السل ،كما يلعب الطب البيطري دورًا مهمًا في ضمان سلامة المنتجات الحيوانية، مثل اللحوم والألبان، من خلال الكشف عن الأمراض التي قد تكون مهددة للصحة العامة.

ويُعنى الطب البيطري في الفقه الإسلامي برعاية الحيوان ،ومعالجته ضمن إطارٍ من القيم والمبادئ التي تنظم العلاقة بين الإنسان والمخلوقات الأخرى وهذه العلاقة تستند إلى الرحمة، المسؤولية، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تراعي مصلحة الإنسان والحيوان على حد سواء. ومن المفاهيم الفقهية المهمة المتعلقة بالطب البيطري هو مفهوم الأمانة والمسؤولية، حيث ينظر الإسلام إلى الحيوان ككائن له حق الرعاية والحماية ،ويكون المسلم مُطالب بتقديم العناية للحيوانات سواء كانت مملوكة له أو لا، طالما كانت في حاجة للعلاج أو الرعاية، ويُستدل على ذلك بما ورد عن النبي ﷺ من أحاديث تؤكد الرفق بالحيوان، مثل حديثه: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها، لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض." (صحيح بخاري ، حديث رقم 3318)، ومن هذا المنطلق، تُعد مهنة الطب البيطري عملًا ينطوي على عبادة وقربة إلى الله إذا قصد بها صاحبها رعاية مخلوقات الله وتخفيف آلامها[1].

إن الفقه الإسلامي يضبط استعمال الأدوية والمواد المستخدمة في علاج الحيوانات بضرورة كونها مباحة وغير ضارة ،حيث لا يجوز اللجوء إلى استخدام المواد المحرمة أو النجسة إلا في حال الضرورة، مثل إنقاذ حياة الحيوان، مع التأكد من عدم وجود بدائل طاهرة ومباحة. هذه الأحكام تُظهر

[1] صالح ،عمار.(2021).*التنظيم القانوني لمهنة الطب في العراق القديم ضمن شريعة حمورابي* . مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، كلية بلاد الرافدين ، العراق . 92.

توازن الشريعة بين تحقيق المصلحة وتجنب المحرمات، وما يتعلق بذبح الحيوانات ومعالجتها قبل الذبح، ويهدف تدخل البيطري إلى التأكد من صحة الحيوان وخلوه من الأمراض التي قد تؤثر على سلامة لحمه كما يُعتبر هذا جزءًا من تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ النفس والمال، حيث إن الحيوانات تمثل مصدر رزق وغذاء للإنسان، وينبغي الحفاظ على سلامتها[1].

برز الفقه الإسلامي دور الطب البيطري في مجال الحفاظ على البيئة والثروة الحيوانية كوسيلة لحماية الموارد الحيوانية التي تُعد جزءًا من المال العام ومكافحة الأمراض والأوبئة في الحيوانات، حيث تُعتبر من الواجبات التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وضمان استدامة هذه الموارد، وقد وردت نصوص فقهية عديدة تؤكد أهمية اتخاذ التدابير الوقائية قبل حدوث الضرر، استنادًا إلى القاعدة الفقهية: "الدفع أولى من الرفع." كما يتناول الفقه مفهوم حقوق الحيوان وواجبات المالك ،و يلزم الإسلام أصحاب الحيوانات بتوفير الغذاء والرعاية الصحية اللازمة لها، وإذا تقاعس المالك عن هذه الواجبات، يُعد آثمًا، وللجهات المختصة الحق في التدخل لضمان حقوق الحيوان ،وهذا قد يشمل تقديم العلاج البيطري الإجباري أو حتى نزع الحيوان من المالك إذا ثبت إهماله الشديد. ويساهم الأطباء البيطريون في مجالات بحثية مهمة، تشمل تطوير اللقاحات والعلاجات الجديدة، وتحسين سلالات الحيوانات، ودراسة الأمراض الوبائية التي قد تهدد صحة الحيوانات ومن خلال هذا التخصص، يساهم الطب البيطري في الحفاظ على التوازن البيئي، حيث يساعد في مراقبة صحة الحيوانات البرية وحمايتها من الأمراض[2].

---

[1] محمد عبد الحليم عمر. (1991). *الإطار الشرعي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر*. اسلام قطب ، 80.

[2] الفاطمي،بازيار .(1787). *الأدوية والعلاجات للطيور الجارحة وما يستدل به من الطرق على كل علة وكان مما قال: اعلم أن الذرق للجارح بمنزلة البول للإنسان*.د.ن، انظر: البيزرة ص 79.

الفرع الثاني: التنظيم القانوني لمهنة الطب البيطري

التنظيم القانوني لمهنة الطب البيطري يشير إلى مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى تنظيم ممارسة مهنة الطب البيطري وتحديد حقوق وواجبات الأطباء البيطريين، بالإضافة إلى ضمان جودة الخدمات البيطرية المقدمة ويهدف هذا التنظيم إلى حماية الصحة العامة، وضمان رفاهية الحيوانات، وكذلك الحفاظ على سلامة المنتجات الحيوانية.

أحد العناصر الأساسية في التنظيم القانوني لمهنة الطب البيطري هو ضرورة حصول الأطباء البيطريين على شهادة معترف بها من جهات أكاديمية معترف بها دوليًا أو محليًا ،حيث تفرض العديد من الدول شرط إتمام التعليم الجامعي المتخصص في الطب البيطري، والذي يتضمن دراسة العلوم البيطرية المختلفة مثل التشخيص والعلاج والجراحة وعلاوة على ذلك، فإن هناك قوانين تنظم ممارسة الطب البيطري وتحدد متطلبات الترخيص. في العديد من الدول، يجب على الأطباء البيطريين الحصول على ترخيص من الهيئة أو المجلس البيطري المعني قبل أن يتمكنوا من ممارسة المهنة بشكل قانوني، وتتضمن عملية الترخيص اجتياز اختبارات عملية ونظرية، فضلاً عن متابعة التعليم المستمر لضمان الحفاظ على مستوى عالٍ من المعرفة المهنية وفيما يخص التشريعات المتعلقة بحماية صحة الحيوانات، يفرض القانون البيطري على الأطباء البيطريين إلتزامات محددة مثل إجراء الفحوصات الدورية للحيوانات، وتقديم اللقاحات والعلاجات الوقائية، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الخاصة بالحالات الطارئة والوقاية من الأمراض المعدية التي قد تصيب الحيوانات أو تنتقل إلى البشر[1].

ويعتبر التشريع البيطري جزءًا من منظومة واسعة من القوانين التي تهدف إلى تعزيز الصحة العامة والأمن الغذائي. على سبيل المثال، يتم تنظيم فحص اللحوم والمنتجات الحيوانية في المسالخ

[1] الصباغ, عبداللطيف. (2009م). *الطب البيطرى في مصر 1828–1849*. مصر الحديثة, 8(8), 19–58.

والمزارع، ويجب على الأطباء البيطريين فحص الحيوانات قبل وبعد الذبح لضمان خلوها من الأمراض المعدية أو الطفيليات التي قد تهدد صحة الإنسان.

من جانب آخر، يعمل التشريع البيطري أيضًا على حماية رفاهية الحيوانات حيث توجد قوانين تنظم ظروف تربية الحيوانات ورعايتها، بالإضافة إلى حماية الحيوانات من الإساءات أو المعاملة غير الإنسانية وتلزم هذه القوانين الأطباء البيطريين بالتأكد من أن الحيوانات التي يتعاملون معها تتمتع بالظروف المناسبة التي تضمن راحتها وسلامتها.

إن التنظيم القانوني لمهنة الطب البيطري يشمل أيضًا الحماية القانونية للأطباء البيطريين من الممارسات غير القانونية أو التعدي على حقوقهم، وتتضمن هذه الحماية قوانين تحدد المسؤولية القانونية للأطباء البيطريين في حالة حدوث أخطاء طبية أو إصابات نتيجة للعلاج أو الجراحة ،كما يتعين على الأطباء البيطريين اتباع معايير أخلاقية في ممارستهم للطب البيطري.

وتسهم القوانين البيطرية أيضًا في تنظيم أبحاث الطب البيطري، حيث يتعين على الأطباء البيطريين والباحثين الامتثال لقوانين حماية الحيوانات أثناء إجراء التجارب العلمية، وهو ما يشمل الحصول على التصريحات اللازمة والالتزام بمعايير أخلاقية في الأبحاث البيطرية ،ولا يقتصر التنظيم القانوني على الأطباء البيطريين فقط، بل يشمل أيضًا المؤسسات البيطرية والمراكز الصحية البيطرية، حيث تلزم القوانين هذه المراكز بتوفير بيئة طبية ملائمة ومجهزة بالأدوات والتقنيات الحديثة، مع ضمان التزامها بكافة المعايير الصحية والبيئية اللازمة لضمان سلامة الحيوانات وصحة الإنسان ،ويعكس التنظيم القانوني لمهنة الطب البيطري التزام الدولة والمجتمع بتحقيق التوازن بين حماية صحة الحيوانات، وتأمين الغذاء الآمن للإنسان، وضمان حقوق الأطباء البيطريين وبذلك يسهم

التنظيم القانوني في تحسين نوعية الحياة من خلال المساهمة في الوقاية من الأمراض وتقديم رعاية طبية عالية الجودة للحيوانات[1].

الفرع الثالث: أهمية مهنة الطب البيطري

تعتبر مهنة الطب البيطري من أهم المهن التي تسهم بشكل مباشر في صحة الإنسان والبيئة، حيث يتخصص الأطباء البيطريون في رعاية صحة الحيوانات وعلاج الأمراض التي قد تصيبها إذ يلعب الأطباء البيطريون دورًا حيويًا في الوقاية من الأمراض وحماية صحة الحيوانات، وبالتالي ضمان استدامة القطاع الزراعي والحيواني ،وتعد هذه المهنة حجر الزاوية للحفاظ على صحة البيئة والأنظمة البيئية من خلال رصد صحة الحيوانات البرية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

أحد الأبعاد المهمة لمهنة الطب البيطري ،هو دورها في تعزيز صحة الإنسان من خلال منع انتشار الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان؛ الأمراض مثل داء الليشمانيا، والأنفلونزا الطيور، وداء السارس وغيرها من الأمراض التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر، حيث يتم رصدها ومعالجتها من قبل الأطباء البيطريين. وبالتالي، فإن دورهم في الوقاية من هذه الأمراض يعد أساسياً في الحفاظ على الأمن الصحي العام علاوة على ذلك، يساهم الطب البيطري بشكل كبير في ضمان سلامة الغذاء؛ فمن خلال فحص الحيوانات قبل الذبح وفي المسالخ، حيث يقوم الأطباء البيطريون بالتأكد من خلو اللحوم والألبان من الأمراض أو الملوثات التي قد تهدد صحة الإنسان. هؤلاء الأطباء

[1] الزبيدي،عبدالله. (2005). *مسؤولية الطبيب المعالج عن أخطاء معاونيه* .بحث منشور في مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثالث لـ29/ سبتمبر ،ص 264.

البيطريون مسؤولون عن ضمان جودة المنتجات الحيوانية التي يتم تناولها من قبل البشر، مما يسهم في حماية الصحة العامة[1].

يلعب الطب البيطري دورًا محوريًا في تحسين الإنتاجية الزراعية فمن خلال تقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية للحيوانات، مثل اللقاحات والعلاج من الأمراض الطفيلية، يتم تحسين صحة الحيوانات وبالتالي تحسين إنتاجيتها ،وهذا يشمل زيادة الإنتاجية من اللحوم، الألبان، والصوف، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي المحلي وزيادة دخل المزارعين[2].

كما تساهم مهنة الطب البيطري في تحسين رفاهية الحيوانات، إذ يقوم الأطباء البيطريون بتقديم الرعاية والعلاج للحيوانات الأليفة مثل الكلاب والقطط، بالإضافة إلى الحيوانات الزراعية ،وهذا يتضمن تشخيص وعلاج الأمراض المزمنة، ومساعدة الحيوانات في التعافي من الإصابات، وتحسين نوعية حياتها بشكل عام.

يعد الطب البيطري من المهن المهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الحيوانات البرية، من خلال مراقبة صحة الحيوانات البرية، يساعد الأطباء البيطريون في منع انتشار الأمراض التي قد تؤثر على الأنواع المهددة بالانقراض. كما أن هذه المهنة تساهم في الحفاظ على التوازن البيئي من خلال رصد الأمراض التي قد تؤثر على النظم البيئية بشكل أوسع ومن جانب آخر، يوفر الطب البيطري فرصة لابتكار حلول علمية وتقنيات جديدة في مجالات مثل البيولوجيا الجزيئية، والأمراض الوراثية، وطب الحيوانات. يمكن للأبحاث التي يتم إجراؤها في هذه المجالات أن تساعد في تطوير علاجات جديدة، وتحسين سلالات الحيوانات، وتعزيز قدرة الأطباء البيطريين على التعامل مع

---

[1] منظمة الصحة العالمية لصحة الحيوان (2021). دور الخدمات البيطرية. تم الاطلاع عليه في 2024/11/25 . تم الاسترجاع من https://rr-middleeast.woah.org/app/uploads/2021/06/ar-role-of-veterinary-services.pdf.

[2] قاسم ، محمد .(2006) .*إثبات الخطأ في المجال الطبي* . دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 264.

الأمراض المستعصية أو المعدية، وتساعد مهنة الطب البيطري في تنمية القطاع البيئي والزراعي، حيث يسهم الأطباء البيطريون في تحسين أساليب تربية الحيوانات والإدارة البيئية في المزارع ،من خلال تطبيق أفضل ممارسات الرعاية الصحية للثروة الحيوانية،حيث يتم تقليل الخسائر الاقتصادية التي قد تحدث نتيجة للأمراض، وتحسين جودة الإنتاج الحيواني في السوق[1].

في سياق آخر، تعتبر مهنة الطب البيطري من المهن التي تساهم في تطوير التعاون الدولي ،حيث أن الأمراض التي تصيب الحيوانات قد تنتشر عبر الحدود، مما يجعل الأطباء البيطريين في الدول المختلفة يتعاونون من أجل تبادل المعلومات والخبرات، والمشاركة في جهود مكافحة الأوبئة الحيوانية التي قد تهدد الأمن الصحي والاقتصادي في مناطق واسعة.

الفرع الرابع: واجبات الطبيب البيطري

يعتبر الطبيب البيطري مسؤولًا عن العديد من الواجبات التي تتراوح بين الرعاية الصحية للحيوانات ووقاية المجتمع من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، فهذه الواجبات تشمل التشخيص والعلاج، فضلاً عن تقديم الاستشارات الطبية والوقائية كما يعكس دور الطبيب البيطري أهمية كبيرة في الحفاظ على صحة الحيوانات والإنسان والبيئة، وهو جزء لا يتجزأ من منظومة الصحة العامة.

أول وأهم واجب للطبيب البيطري هو تشخيص وعلاج الأمراض التي تصيب الحيوانات، ويتعين على الطبيب البيطري إجراء فحوصات دقيقة واستخدام تقنيات متقدمة مثل الأشعة السينية، والتحاليل المخبرية، لتحديد الأمراض بدقة ،و يشمل هذا تشخيص الأمراض المعدية مثل الإنفلونزا الطيور، وأمراض الجهاز التنفسي، والأمراض الطفيلية، بالإضافة إلى الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والكلى. [2]

---

[1] الزحيلي، وهبة.(1982) .*نظرية الضمان في الفقه الإسلامي(دراسة مقارنة)*. دار الفكر، دمشق، ص6-15.

[2] Radostits, O. M., Gay, C. C., Hinchcliff, K. W., & Constable, P. D. (2007). Veterinary medicine: A textbook of the diseases of cattle, horses, sheep, pigs, and goats (10th ed.). Elsevier Health Science.

ويعد العلاج الجراحي أحد الواجبات المهمة للطبيب البيطري، حيث يقوم بإجراء العمليات الجراحية عندما تتطلب الحالة الطبية ذلك؛ وتشمل هذه العمليات جراحات إصلاح الكسور، إزالة الأورام، أو عمليات الولادة القيصرية؛ حيث يتطلب هذا النوع من العلاج مهارات متخصصة وخبرة كبيرة في التعامل مع الحيوانات بمختلف أحجامها وأنواعها، ومن الواجبات الأساسية أيضًا للطبيب البيطري توفير الرعاية الوقائية للحيوانات؛ و يشمل ذلك إعطاء اللقاحات التي تحمي الحيوانات من الأمراض المعدية، وكذلك تطبيق العلاجات الطفيلية لحماية الحيوانات من البراغيث والقراد ،كما يجب على الطبيب البيطري التوجيه بشأن التغذية السليمة والأنظمة الغذائية التي تساعد في الحفاظ على صحة الحيوانات بالإضافة إلى ذلك، يجب على الطبيب البيطري مراقبة صحة الحيوانات بانتظام من خلال الفحوصات الدورية، فهذه الفحوصات تساهم في اكتشاف الأمراض في مراحلها المبكرة، مما يساعد في علاجها قبل أن تتفاقم، كما يمكن للطبيب البيطري توفير نصائح حول الرعاية المنزلية للحيوانات الأليفة، مثل كيفية العناية بنظافة الفم والأسنان، والجلد، والفراء[1].

يشمل واجب الطبيب البيطري أيضًا تقديم المشورة للمربين والمزارعين حول كيفية تحسين تربية الحيوانات ورعايتها،و قد يتضمن ذلك التوجيه بشأن اختيار السلالات المناسبة، وتحسين ممارسات الرعاية الصحية، وتقنيات التكاثر مثل التلقيح الاصطناعي؛ هذه المشورة تساعد في تحسين جودة الإنتاج الحيواني وزيادة إنتاجية الحيوانات.

ويعتبر الالتزام بالأخلاقيات المهنية من الواجبات المهمة للطبيب البيطري ،حيث يتعين عليه التعامل مع الحيوانات وأصحابها بطريقة إنسانية وأخلاقية، كما يجب أن يتصرف بحذر وحرفية في جميع الأوقات، وخاصة في الحالات الطارئة أو الصعبة ،ويُتوقع من الطبيب البيطري متابعة التقدم

[1] شريم، محمد. (2000م). *الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية* . عمال المطابع، ط1،عمان .121.

العلمي في مجاله من خلال التعليم المستمر، والمشاركة في الأبحاث البيطرية ،وفي بعض الحالات، يمكن أن تنتقل الأمراض من الحيوانات إلى الإنسان، وهي ما يُعرف بالأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان ،وفي مثل هذه الحالات، قد يتحمل الطبيب البيطري المسؤولية المدنية إذا كان قد أهمل في تطبيق المعايير الصحية أو في توفير الإرشادات الوقائية المناسبة للمالكين أو العاملين في مجال تربية الحيوانات، مما أدى إلى إصابة الإنسان بهذه الأمراض ومما لا شك فيه أن المسؤولية المدنية تتعلق أيضًا بالحيوانات البرية أو الحيوانات المملوكة للدولة (مثل الحيوانات الموجودة في حدائق الحيوان أو المحميات).[1]

الفرع الخامس: تحليل القوانين التي تنظم عمل الطبيب البيطري وتحدد مسؤولياته

يوفر قانون نقابة الأطباء البيطريين لمهنة الطب البيطري إطاراً قانونياً متكاملاً لتنظيم ممارسة هذه المهنة الحيوية التي لها أهمية بالغة في الحفاظ على صحة الحيوان وضمان سلامة المنتجات الحيوانية ،ويستند هذا التشريع إلى قوانين مهنية أساسية وقواعد خاصة تحدد التزامات الطبيب البيطري وتحكم حقوقه وواجباته.

اولاً: القوانين المتعلقة بالممارسة المهنية

يعد الترخيص القانوني هو الضمان الأساسي لالتزام الطبيب البيطري بالمعايير العلمية والمهنية المقبولة، فإن القوانين المتعلقة بمهنة الطب البيطري تلزم الشخص بالحصول على ترخيص لممارسة المهنة، وينص قانون نقابة الأطباء البيطريين في المادة الثامنه منه على أن الطبيب البيطري يجب أن يكون مسجلاً لدى نقابة الأطباء البيطريين وحاصلًا على درجة علمية رسمية من مؤسسة تعليمية معتمدة، كما ينص

[1] الشواربي، عبد الحميد. (1998م). *مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية*. منشأة دار المعارف، الاسكندرية. 89.

القانون على أنه قبل أن يتم ترخيص الطبيب البيطري لممارسة المهنة، يجب عليه إثبات قدرته على تقديم رعاية بيطرية عالية الجودة.[1]

لذا فإن ممارسة الطب دون ترخيص ساري المفعول يعد مخالفة للقانون؛ وهذا انتهاك يعرض الطبيب للمسؤولية القانونية والإجراءات التأديبية، وقد تم وضع هذه اللوائح لحماية أصحاب الحيوانات الأليفة من السلوك غير الأخلاقي وضمان أعلى مستوى من الرعاية البيطرية، بالإضافة إلى إنها تسعى إلى تعزيز الثقة في صناعة الطب البيطري، مما يساعد على استقرار وتحسين جودة صناعة الصحة البيطرية.

ثانياً: المسؤوليات المهنية

تحدد التشريعات بشكل واضح الالتزامات المهنية للطبيب البيطري، والتي تشمل تقديم الخدمات الطبية البيطرية وفقًا لأحدث المعايير العلمية والتقنية، فالطبيب البيطري مسؤول عن صحة الحيوانات التي يعالجها، وكذلك اتباع البروتوكولات التي تضمن السلامة البيئية والعامة، كما تلزم اللوائح الأطباء البيطريين بالصدق والأمانة مع أصحاب الحيوانات، وخاصة عند تقديم التشخيصات الدقيقة والتوصية بالعلاجات المناسبة. كما يجب على الأطباء البيطريين وفقاً للقواعد العامة بالإبلاغ عن الاضطرابات الجسيمة التي قد تشكل خطراً على الصحة العامة، و يحظر على الأطباء البيطريين إجراء عمليات طبية غير ضرورية أو إيذاء الحيوانات، لأن هذه الأفعال تشكل انتهاكاً للمسؤولية المهنية وتعرض الجاني للعقاب، وتؤكد هذه الالتزامات على الدور الإنساني والاجتماعي للطبيب البيطري في حماية المجتمع وتعزيز الصحة البيطرية.[2]

---

[1] قانون نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين رقم 28 لعام 2008 المنشور في الجريده الرسمية .

[2] عساف، محمد. (2008م). *المسؤولية المدنية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)*. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.ص5.

- **الجوانب التأديبية والقضائية**

تنظم التشريعات الخاصة بمهنة الطب البيطري العناصر التأديبية للمخالفات التي يرتكبها الأطباء البيطريون، حيث يتم تشكيل لجان تأديبية محددة وفقاً لقانون نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين رقم 28 لعام 2008 في المادة رقم الثامنة والثلاثون منها لتقييم أي أنشطة تخالف القوانين أو الأعراف المهنية وتخضع هذه اللجان لإشراف النقابة ولها الحق في فرض إجراءات تأديبية تتراوح بين الإنذار والحذف الدائم من السجل المهني، وتهدف هذه العمليات إلى ضمان التزام الأطباء بالمعايير الأخلاقية وتعزيز الثقة في المهنة، كما ينص القانون على آليات لحل النزاعات المتعلقة بمهنة الطب البيطري، مثل تلك التي تتعلق بالرسوم أو عدم قدرة الأطباء على تنفيذ التزاماتهم وتعتمد هذه الإجراءات على لجان متخصصة تصدر أحكامها بناءً على القوانين واللوائح ذات الصلة، وتساعد هذه السمات التأديبية والقضائية في تنظيم المهنة وضمان التفاعل الأخلاقي بين الأطباء البيطريين وأصحاب الحيوانات.[1]

وينص قانون ممارسة مهنة الطب البيطري في الأردن في المادة 18/أ منه على عقوبات محددة ضد من يخرق الشروط القانونية لممارسة مهنة الطب البيطري، والتي تهدف إلى حماية الثروة الحيوانية والصحة العامة. ومن أبرز هذه الأحكام ما يلي:[2]

- يُعاقب كل من ينتحل صفة الطبيب البيطري أو يعلن عن نفسه بأية وسيلة بما يُوحي بأن له الحق في ممارسة المهنة دون أن يكون مرخصًا أو مؤهلاً لذلك.
- كما يُعاقب من يمارس المهنة بصورة تخالف الأصول العلمية والفنية المعتمدة، سواء من خلال التشخيص أو العلاج أو تقديم الاستشارات البيطرية.

[1] قانون نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين رقم 28 لعام 2008 المنشور في الجريدة الرسمية .

[2] قانون ممارسة مهنة الطب البيطري في الأردن رقم10 لسنة 1988 المنشور في الجريدة الرسمية .

• وتتراوح العقوبة بين الحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر، أو غرامة مالية لا تقل عن 100 دينار ولا تزيد على 500 دينار، أو بالإمكان فرض كلتا العقوبتين معاً.

هذه الأحكام تُطبق بهدف الردع وضمان أن تُمارَس مهنة الطب البيطري وفقاً للمعايير القانونية والفنية التي تحفظ سلامة الحيوانات والصحة العامة.

المطلب الثاني
التطور التاريخيّ للطب البيطري في التشريع الأردني

شهدت مهنة الطب البيطري في الأردن تطورًا ملحوظًا على مر العقود، حيث كانت البداية في العصور القديمة، ولكن تطور النظام الصحي البيطري في المملكة بدأ بشكل رسمي مع نشوء الدولة الحديثة ففي بداية القرن العشرين، كانت الرعاية البيطرية في الأردن محدودة، وكانت تعتمد في الغالب على الأطباء البيطريين المتدربين أو المتخصصين الذين كانوا يعالجون الحيوانات باستخدام الطرق التقليدية أو العلاجية البدائية، وكانت هذه الخدمات تقتصر على رعاية الحيوانات الزراعية، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على تربية الحيوانات كمصدر رئيسي للغذاء.

مع بداية الخمسينات من القرن الماضي، بدأ الاهتمام بالطب البيطري في الأردن يتزايد بشكل تدريجي، حيث بدأت الحكومة بتأسيس بعض المراكز البيطرية بهدف مراقبة صحة الحيوانات والحد من انتشار الأمراض المعدية، سواء بين الحيوانات أو التي قد تنتقل إلى البشر. كانت تلك البداية التي أسهمت في خلق وعي صحي بيطري بين المجتمع الأردني وضرورة تحسين رعاية الحيوانات[1].

[1]عبابنة، جهينة. (2018). تاريخ الطب البيطري . دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع.ص28.

في السبعينات من القرن العشرين، شهد الأردن تحولًا كبيرًا في مجال الطب البيطري مع افتتاح أول كلية للطب البيطري في جامعة اليرموك عام 1978، التي أسهمت في تزويد البلاد بكوادر طبية بيطرية مؤهلة. تطور التعليم الأكاديمي البيطري شكل حجر الزاوية لتطوير هذا المجال في الأردن، حيث أن خريجي تلك الكليات أسهموا في تحسين مستوى الخدمات البيطرية في مختلف أنحاء المملكة.

في العقود التالية، ازدادت أهمية الطب البيطري في الأردن نتيجة للتوسع في صناعة الثروة الحيوانية وارتفاع عدد الحيوانات، مما تطلب وجود مراكز بيطرية متخصصة لتقديم الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية. كما بدأت الحكومة الأردنية بتطبيق قوانين وقرارات تنظيمية تهدف إلى تحسين جودة وسلامة المنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى الوقاية من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

في العقدين الأخيرين، أصبح الطب البيطري في الأردن جزءًا أساسيًا من منظومة الصحة العامة، حيث برز دور الأطباء البيطريين في الحفاظ على الأمن الغذائي وضمان سلامة اللحوم والألبان. كما تزايد الاهتمام بالأبحاث البيطرية، خاصة في مجالات الأمراض المعدية والوبائية، وهو ما أدى إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية للحيوانات في الأردن، وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية هذا التخصص.

بالمجمل، يمكن القول إن الطب البيطري في الأردن قد مرّ بمراحل تطور كبيرة بدأت بتقديم الخدمات التقليدية وتطورّت لتشمل التعليم الأكاديمي المتخصص، حتى أصبح أحد الأعمدة الأساسية في القطاع الزراعي والصحي في المملكة.

وشهد الطب البيطري في الأردن في العصر الحديث تطورًا كبيرًا نتيجة للتقدم العلمي والتقني في مجال الرعاية الصحية للحيوانات، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام الحكومي والمجتمعي بهذا المجال

الحيوي. مع تطور الاقتصاد الأردني، وخاصة في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات، أصبح الطب البيطري جزءًا أساسيًا من البنية التحتية الصحية في البلاد[1].

في العصر الحديث، تم تطوير وتوسيع الكوادر البيطرية في الأردن من خلال التعليم الأكاديمي المتخصص، فقد أسست العديد من الجامعات الأردنية، مثل جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا، كليات البيطرة التي تساهم في تخريج أطباء بيطريين مؤهلين للعمل في مختلف المجالات، بما في ذلك الرعاية الصحية للحيوانات الأليفة والحيوانات الزراعية، بالإضافة إلى الوقاية من الأمراض المعدية، كما تم تحديث المناهج الدراسية لتواكب أحدث التطورات في العلوم البيطرية.

كما شهد الطب البيطري في الأردن تقدمًا كبيرًا في مجالات التشخيص والعلاج ،حيث تم استخدام تقنيات متطورة مثل الأشعة السينية، والموجات فوق الصوتية، واختبارات الدم المتقدمة لتحسين تشخيص الأمراض بالإضافة إلى ذلك، أصبح الأطباء البيطريون في الأردن قادرين على التعامل مع الأمراض المعقدة، مثل الأمراض المعدية التي قد تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان ، مما يعزز من السلامة العامة ومن جهة أخرى، شهدت المملكة تطورًا في مرافق الرعاية الصحية البيطرية، حيث تم إنشاء العديد من العيادات البيطرية الخاصة والمراكز البيطرية الحكومية التي تقدم خدمات متعددة تشمل العلاج والرعاية الوقائية والتلقيح الاصطناعي. كما عملت الدولة على توفير اللقاحات والعلاجات اللازمة للوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية، مثل مرض الحمى القلاعية، الذي كان له تأثير كبير على الثروة الحيوانية في الماضي وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فإن الطب البيطري في العصر الحديث في الأردن أصبح له دور بالغ الأهمية في ضمان سلامة اللحوم والألبان الموجهة للسوق المحلي والعالمي، حيث تفرض الحكومة

[1] نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين. (بدون تاريخ). النقابة في سطور. تم الاسترجاع في 11 نوفمبر 2024 ، من https://www.jordan-vet.org/line.php?no=1 .

الأردنية رقابة مشددة على صحة الحيوانات قبل الذبح والتأكد من خلوها من الأمراض التي قد تنتقل إلى الإنسان ،وهذا يشمل فحوصات صحية دقيقة في المسالخ والمزارع[1].

أما على المستوى البحثي، فقد أصبحت الأردن مركزًا للعديد من الأبحاث البيطرية، خاصة في مجالات الأمراض الوبائية، والطب البيطري الوقائي، وتحسين سلالات الحيوانات. وهذا ساهم في تطوير طرق جديدة في علاج وتحسين الإنتاج الحيواني، وبالتالي تعزيز الإنتاجية الزراعية في المملكة. إن الطب البيطري في الأردن في العصر الحديث يعكس تطورًا ملحوظًا في كافة جوانب هذا التخصص من التعليم والرعاية الصحية، إلى الوقاية من الأمراض وضمان سلامة المنتجات الحيوانية، مما يعزز من دور هذا المجال في التنمية الاقتصادية والصحية في المملكة.

[1] نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين. (بدون تاريخ). النقابة في سطور. تم الاسترجاع في 11 نوفمبر 2024، من https://www.jordan-vet.org/line.php?no=1.

المبحث الثاني
الأساس الأخلاقي والقانوني للمسؤولية المدنية للطبيب البيطري

إن الإسلام يعلي من شأن الأخلاق، وقد ورد في القرآن والسنة عدة آيات تحث على حسن الأخلاق وتأمر المسلمين باتباعها اختياراً أو مشورة، فالأخلاق الحميدة مأمور بها، والأخلاق السيئة محرمة. ولقد كانت الأخلاق على الدوام مهمة في الحضارة الإسلامية، وحث الأفراد على اتباعها، ومن هذه الأخلاق أخلاقيات الممارسة الطبية، وقد صدرت العديد من الكتب والرسائل في أخلاقيات الأطباء، ونظراً لأهمية مهنة الطب وشرفها، فلابد أن يدرك الطبيب أهميتها وأن يسلك سلوكاً يليق بمكانتها ومكانتها أن يرتقي عن كل تصرف قد يقلل من قيمة مهنته، وكما يجب على الطبيب أن يتقن فن مهنته، فلابد أن يتحلى بكل فضيلة تتناسب مع مكانة المهنة الرفيعة، وإذا كان الإسلام يتوقع من أهله أن يتحلوا بالأخلاق الرفيعة والإتقان والصدق في مهنتهم، فإن ذلك أكثر إلزاماً وتأكيداً وأهمية بالنسبة للأطباء.[1]

وتعتبر الأخلاق البيطرية محوراً أساسياً يشكل سلوك الطبيب البيطري ويحدد التزامه تجاه الحيوان وصاحبه والمجتمع فيتطلب التعامل مع هذه الكائنات إلى تعامل رحيم ورعاية خاصة، مع الموازنة بين مطالب الحيوان ومصالح المالك والجانب المالي للممارسة البيطرية، فقد تعقدت القضايا الأخلاقية في الطب البيطري بسبب طبيعته المزدوجة، التي تمزج بين المسؤولية الطبية تجاه الحيوان والمخاوف الاقتصادية للمالك، ويسعى الطب البيطري إلى إنشاء إطار يوازن بين هذه الجوانب المتنوعة، وبالتالي المساهمة في تعزيز رفاهة الحيوان وتحقيق العدالة في تقديم الخدمات البيطرية وينقسم المبحث الأول بعنوان "الأساس الأخلاقي والمهني للمسؤولية المدنية للطبيب البيطري " إلي مطلبين حيث أن المطب الأول بعنوان" دور القيم الأخلاقية في مهنة الطبيب البيطري" والمطلب الثاني بعنوان" الالتزامات القانونية للطبيب البيطري ".

---

[1] القصير، هيلة .(2019م). *أخلاقيات مهنة الطب في الحضارة الاسلامية*. حوليات آداب عين شمس، اكتوبر، مج47، ص235.

المطلب الأول
دور القيم الأخلاقية في مهنة الطبيب البيطري

تشكل المثل الأخلاقية سلوك الطبيب البيطري وتفاعلاته مع الحيوانات وأصحابها، ولأن مهنة الطب البيطري تتعامل مع كائنات حية تحتاج إلى معاملة كريمة واحترام، فإن الأخلاقيات تشكل أهمية بالغة في ضمان تقديم الرعاية الصحية الكافية، مع إيجاد التوازن بين متطلبات الحيوان وحقوق صاحبه يتأثر سلوك الأطباء البيطريين بشكل كبير بالمبادئ الأخلاقية، التي تشكل الأساس للأحكام المهنية فهي أساس لتحديد مسؤوليات الطبيب البيطري، والتي تتراوح من تقديم الرعاية البيطرية المناسبة إلى التعامل مع قضايا معقدة مثل القتل الرحيم ، بالاضافة للتحديات المستقبلية[1].

وتعرف الأخلاقيات البيطرية على أنها مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تساعد الأطباء البيطريين على تحقيق التوازن بين رعاية الحيوان وحقوق المالك والمصالح المجتمعية. ويعرّف ستيفنز (2012) الأخلاقيات البيطرية بأنها تشمل كل من الأخلاقيات البيطرية وأخلاقيات الحيوان، في حين يجد تانين باوم (1995) من تقديم الرعاية البيطرية إلى جوهر الأخلاقيات البيطرية فيجب على الأطباء البيطريين إعطاء الأولوية لرفاهية الحيوان وسلامته وإصدار الأحكام بناءً على هذه المعتقدات.[2]أن المثل الأخلاقية تؤثر على تصرفات الطبيب البيطري بالطرق التالية:

---

[1] Singapore Medical Council, 2016. *Relationships with Colleagues. In: Handbook on Medical Ethics*. Singapore: SMC. p117-124.

[2] Kimera, S.I., Mlangwa, J.E.D .2016 , *Veterinary Ethics. In: ten Have, H.* (eds) Encyclopedia of Global Bioethics. Springer, Cham,79.

أولاً: الرفق بالحيوان

فيقوم الطبيب البيطري بمعاملة الحيوانات برحمة ورعاية، لأنها كائنات حية تتطلب الاهتمام والاحترام وتحث المثل الأخلاقية الأطباء البيطريين على استخدام الأساليب العلاجية التي تعزز رفاهة الحيوان وتخفف من معاناته، وإظهار الالتزام بالأخلاق الإنسانية والمهنية أثناء العمل مع الحيوانات الحية.[1]

ثانياً: النزاهة والمسؤلية المهنية

يقع على عاتق الأطباء البيطريين مسؤولية أخلاقية تتمثل في أن يكونوا صادقين وصادقين في جميع تعاملاتهم مع العملاء والمرضى ومجتمعهم ،فيجب على الطبيب البيطري تقديم معلومات واضحة ودقيقة فيما يتعلق بتشخيص الحالة وخيارات العلاج، بما في ذلك المخاطر والنفقات المحتملة ،فالصدق في هذه الحالات يبني الثقة بين الطبيب البيطري وأصحاب الحيوانات ويمنع أي صدمات غير سارة قد تعرض العلاقة للخطر ،كما يتطلب هذا تفاني الطبيب البيطري في تقديم علاج طبي عالي الجودة مع الالتزام بالتقنيات الطبية السليمة ،وتجبر المسؤولية المهنية الطبيب البيطري على الالتزام بنصيحته الطبية وبذل كل ما في وسعه لتحسين حالة الحيوان، مما يحسن نزاهة العمل ويؤكد احترام حقوق الحيوان والمالك.[2]

ثالثاً: التعلم المستمر والنمو المهني

يعد التعليم المستمر والتطوير الذاتي أمرًا بالغ الأهمية للأطباء البيطريين للبقاء على اطلاع بأحدث المستجدات في تخصصهم، وذلك من أجل لتوفير رعاية مثالية للحيوانات والحفاظ على المثل الأخلاقية مثل الكفاءة والاحتراف ويمكن تحقيق التطوير المهني المستمر من خلال عدد من تجارب

[1] جامعة بغداد،كلية الطب البيطري.(2019م).الرفق بالحيوان ، تم الاطلاع بتاريخ 5 نوفمبر 2024،(uobaghdad.edu.iq/?p=20406).

[2] Iddi Kimera, S., & Mlangwa, J. (2015). *Veterinary ethics. In H*. ten Have (Ed.), Encyclopedia of global bioethics (pp. 435-1). Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

التعلم المنظمة وغير المنظمة. فالتقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات وسهولة الوصول إلى قواعد البيانات الإلكترونية المتاحة في مطلع القرن الحادي والعشرين يعمل على تحويل الطريقة التي يدرس بها الطلاب في مدارس الطب البيطري، وكيفية حصولهم على التطوير المهني المستمر طوال حياتهم المهنية، و تلعب الجامعات والحكومات والهيئات المهنية ومجموعات المصالح الخاصة أدوارًا مهمة في توفير التطوير المهني المستمر لمهنة الطب البيطري وإنشاء آلية لتقييم التقدم في تقديم الخدمات البيطرية الممتازة.[1]

المطلب الثاني
الالتزامات القانونية للطبيب البيطري

أدى تقدم العلوم البيطرية إلى جعل مسؤولية الأطباء البيطريين بالغة الأهمية، خاصة عندما يقدر أصحاب الحيوانات صحتهم وسلامتهم بشكل مستقل. ويصبح هذا الأمر أكثر تعقيدًا عندما لا يتم تحقيق الشفاء المطلوب أو تحدث مضاعفات تعرض سلامة الحيوان أو حالته الصحية للخطر ،وقد أدى هذا إلى مشاكل عملية وقانونية بين الأطباء البيطريين وأصحاب الحيوانات، وخاصة فيما يتعلق بالتزامهم بالعلاج والحفاظ على الحيوانات. وقد تدخلت القواعد العامة في القانون المدني الأردني والفقه والقضاء لإيجاد توازن دقيق بين حماية صحة وسلامة الحيوان ومسؤولية الأطباء البيطريين في حالات الإهمال أو التقصير ويهدف هذا التوازن إلى ضمان العدالة لكلا الطرفين مع الالتزام بالمبادئ القانونية والأخلاقية في الطب البيطري.[2]

---

[1] Caple IW. *Continuing professional development for veterinarians.* Aust Vet J. 2005 Apr.83(4).200-2.

[2] صالح، نائل .(1999م). *مسؤولية الأطباء الجزائية*. مجلة العلوم والشريعة والقانون.المجلة 29، العدد 1، أيار ، الجامعة الأردنية، ص 152 .

الفرع الأول: التزام الطبيب البيطري ببذل العناية

هنالك شبه اتفاق قضائي وفقهي أن عقد العلاج يوجب على الطبيب البيطري في الأصل أن يقدم الأطباء الرعاية والجهد اللازمين لتقليل معاناة الحيوانات وتعزيز صحتها مع اتباع الإرشادات المهنية ويتم تسريحهم بمجرد تقديم العلاج الأساسي، حتى لو لم يتم التعافي، حيث يعتمد التعافي على صحة الحيوان ومناعته والظروف البيئية، وقيود العلاجات الطبية الحالية. يبذل الأطباء البيطريون قصارى جهدهم بمعرفتهم وعلمهم، ولكن لا يُطلب منهم تحقيق نتائج معينة أو منع نفوق الحيوانات إذا اتبعوا الإرشادات المهنية.[1]

وهناك عدة شروط ومتغيرات تؤثر على تفاني الطبيب البيطري والتزامه المهني، منها:

أولاً: المستوى المهني: يتم تقييم مهام الطبيب البيطري بناءً على قدراته وخبرته بالمقارنة مع أطباء آخرين في نفس المهنة والوضع ،فتتم مقارنة طبيب بيطري متخصص في أمراض القلب الحيوانية بأخصائي آخر بنفس الدرجة العلمية والتخصص، ويعمل في ظروف مماثلة حيث تحدد هذه المقارنة ما إذا كان الطبيب البيطري قد أعطى علاجًا كافيًا وفقًا للمعايير المهنية المعترف بها في تخصصه.

ثانياً: الظروف الخارجية: وتشمل الظروف التي يعالج فيها الحيوان، مثل مكان العلاج والموارد المتاحة للطبيب البيطري. فقد يعالج الطبيب البيطري الحيوان في منشأة بيطرية مجهزة بمعدات طبية متطورة وقدرات علمية، أو قد يفعل ذلك في موقع ميداني أو عيادة صغيرة تفتقر إلى هذه المهارات وفي الظروف التي تتطلب علاجاً طارئاً، قد يحتاج الحيوان إلى العلاج في الموقع بدلاً من إرساله إلى المستشفى. [2]

---

[1] مرقس، سليمان. (1992م). *الوافي في شرح القانون المدني* ، ط5، ج1. مكتبة مصر الجديدة.ص 397.

[2] ارتيمية، وجدان. (1995م). *الخطأ الطبي في القانون المدني الأردني (رسالة ماجستير)*. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.ص71.

يعد المبدأ الأساسي لعمل الطبيب البيطري هو تقديم الرعاية المناسبة، ولكن في بعض الحالات القصوى، قد يُطلب من الطبيب البيطري تحقيق هدف محدد يتعلق بصحة الحيوان. ويتطلب هذا الالتزام من الأطباء البيطريين تحقيق نتائج محددة، مثل الحفاظ على حياة الحيوان أو ضمان سلامته بعد إجراء جراحي أو علاجي، بدلاً من مجرد ممارسة الرعاية القائمة على الاحتمالات. ويمكننا استخدام الاعتبارات التالية لفحص الظروف التي تنحرف فيها مسؤولية الطبيب البيطري عن تحقيق نتيجة عن المبدأ الأساسي:

1- الاتفاق بين الطرفين في حالات نادرة، قد يكون الطبيب البيطري وصـــاحب الحيوان قد توصـــلا إلى اتفاق ينص على أن الطبيب البيطري ســيتخذ خطوات علاجية لتحقيق نتيجة محددة للحيوان، وســـيتحمل الطبيب البيطري المســـؤولية إذا لم يتم تحقيق النتيجة المتفق عليها، فإذا اتفق الطبيب البيطري مع صـــاحب الحيوان على إجراء عملية جراحية محددة لضمان شفاء الحيوان تمامًا، وفشلت العملية بسبب خطأ الطبيب البيطري أو فشله في تنفيذ الإجراءات الموصوفة دون سبب مقنع، فإن الطبيب البيطري مسؤول.[1]

2- في بعض الحالات يلتزم الطبيب البيطري بتحقيق نتيجة معينة بسـبب طبيعة عمله الطبي، فبعض الإجراءات تتطلب من الطبيب البيطري القيام بها لتحقيق نتيجة معينة لحياة الحيوان أو صـــحته، ولا يمكن تبرير عدم تحقيق هذه النتيجة بالاحتمال أو الظروف غير المتوقعة. ورغم أن مســـؤولية تحقيق النتيجة لا تقتصـــر على نوع واحد من العمليات الطبية، إلا أن بعض الصـور تتطلب من الطبيب البيطري تحقيق نتيجة معينة بسـبب الاختراقات السـريعة

[1] عساف، وائل. (2008م). *المسؤولية المدنية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير)*. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.ص44.

والمتطورة في العلوم البيطرية كاستعمال الأدوات والأجهزة الطبية ووسائل الحماية، التركيبات والأعضاء الصناعية، نقل الدم والسوائل والتحاليل الطبية، التطعيم والأدوية.[1]

الفرع الثاني: التزام الطبيب البيطري بتحقيق نتيجة

يعتبر "التزام الطبيب البيطري بتحقيق نتيجة" هو أحد المواضيع المهمة في القانون ، ويشير إلى الالتزام الذي يقع على عاتق الطبيب البيطري تجاه الحيوانات في نطاق مهنته الطبية ،ويعتمد هذا التزام على نوعية العقد الذي يربط الطبيب البيطري بصاحب الحيوان ، حيث يمكن أن يكون هذا الالتزام إما التزامًا ببذل عناية أو التزامًا بتحقيق نتيجة. وعند الحديث عن "التزام الطبيب البيطري بتحقيق نتيجة"، فإن المقصود به هو أن الطبيب البيطري لا يلتزم فقط بتقديم رعاية طبية وعلاجية بكفاءة واجتهاد، ولكن يجب عليه تحقيق نتيجة إيجابية معينة، وهي غالبًا ما تتعلق بتحقيق الشفاء أو تحسن الحالة الصحية للحيوان و هذا التزام يختلف عن التزام الطبيب البيطري ببذل العناية، حيث يُكتفى بالأخير ببذل الجهود والقيام بالمعالجات اللازمة دون أن يضمن الطبيب النتيجة النهائية.

تتضمن هذه الفئة من المسؤولية الظروف التي يتعين على الطبيب البيطري فيها التدخل لتحقيق نتائج معينة، بما في ذلك العمليات الجراحية أو العلاجات التي تغير حياة الحيوان بشكل كبير . في بعض المواقف، تمتد مسؤولية الطبيب البيطري عن تحقيق هدف ما إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم الرعاية الطبية القياسية ، على سبيل المثال، إذا اختار صاحب الحيوان إجراء عملية جراحية لحيوانه معروفة بنتيجة معينة (مثل إزالة ورم)، فإن الطبيب البيطري ملزم بتحقيق هذه النتيجة بدلاً من مجرد السعي لإكمال العملية بأسرع ما يمكن ، حيث يُنظَر إلى واجب الطبيب البيطري في تحقيق نتيجة معينة باعتباره واجبًا يزيد من مسؤولية الطبيب البيطري ما لم يكن من الممكن إثبات أن الفشل كان بسبب ظروف خارجة عن السيطرة (مثل

[1] أبو جميل، وفاء. (1987م). *الخطأ الطبي، دراسة تحليلية فقهية وقضائية في مصر وفرنسا* ،(ط 3). دار النهضة العربية، القاهرة.ص74.

المضاعفات غير المتوقعة أو المشاكل الطبية غير الشائعة)، فقد يُحاسَب الطبيب البيطري على الفشل في الوفاء بهذا الالتزام إذا لم يكن من الممكن تحقيق النتيجة المخطط لها، كما يجب أن يُذكَر واجب الطبيب البيطري في تحقيق نتيجة معينة صراحةً في العقد المبرم بين الطبيب البيطري وصاحب الحيوان أو على أسس معترف بها قانونًا، حيث يُطلب من الطبيب البيطري إبلاغ صاحب الحيوان بالتوقعات المعقولة للعلاج بالإضافة إلى أي مخاطر محتملة[1].

يمكن أن يكون التزام الطبيب البيطري إما "ببذل عناية" أو "بتحقيق نتيجة"، ويعتمد ذلك على نوع العلاقة القانونية والطبية التي تجمعه بصاحب الحيوان وطبيعة العلاج أو الإجراء الطبي المعني.

- التزام الطبيب البيطري ببذل عناية: هو الالتزام الأكثر شيوعًا في الطب، حيث يلتزم الطبيب البيطري ببذل أقصى جهد ممكن ومهاراته ومعرفته من أجل تقديم الرعاية الطبية للحيوان. في هذا السياق، لا يضمن الطبيب البيطري الشفاء أو تحسين الحالة الصحية للحيوان، بل يلتزم فقط بتقديم العناية اللازمة وفقًا للممارسات البيطرية المقبولة. هذا النوع من الالتزام يعني أن الطبيب البيطري يتحمل مسؤولية تقديم الرعاية بكفاءة ووفقًا للمعايير الطبية المتعارف عليها، ولكنه لا يكون مسؤولًا إذا لم تتحقق النتيجة المرجوة طالما بذل جهدًا كافيًا ومهنيًا.
- التزام الطبيب البيطري بتحقيق نتيجة: هو نوع من الالتزام الذي قد يظهر في بعض الحالات الخاصة، مثل العمليات الجراحية أو العلاجات التي تُعتبر ضرورية لتحقيق نتيجة محددة، مثل إزالة ورم أو إجراء عملية طبية تهدف إلى شفاء حالة معينة. في هذه الحالة، لا يُعتبر الطبيب البيطري قد أدّى واجبه بمجرد بذل العناية، بل يجب أن يحقق النتيجة المحددة التي

[1] الزرقاء ،مصطفى. (1968). *المدخل الفقهي العام* . م2 ، دار الفكر، دمشق، ص 1032 .

تعهد بتحقيقها ومثلًا، إذا كان صاحب الحيوان يوافق على إجراء عملية جراحية معينة، يُفترض أن الطبيب ملتزم بتحقيق النتيجة المرجوة من هذه العملية، كإزالة الورم بنجاح.

بناءً على ذلك، فإن التزام الطبيب البيطري قد يتراوح بين بذل العناية وتحقيق نتيجة، حسب طبيعة العلاج أو الإجراء الذي يتم تنفيذه وفي معظم الحالات، يعد التزام الطبيب ببذل العناية هو الأكثر شيوعًا، بينما يكون التزامه بتحقيق نتيجة هو استثناء يعتمد على نوع العلاج أو الإجراءات المحددة[1].

وأشير هنا إلى الحكم الصادر عن محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية (وفي ذلك نجد إن الفقة والقضاء ذهبا إلى أن التزام الطبيب بالعلاج سواء وجد عقد علاج أم لم يوجد هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق غاية وهي شفاء المريض وإنما يلتزم ببذل العناية الصادقة في شفائه ويقظة وتتفق مع الأصول المستقرة في علم الطب ،وتقوم المسؤولية الطبية بين الطبيب والمريض على بذل العناية وعدم الإهمال وليس الشفاء وحيث إن معيار الخطأ الطبي وفق ما ذهب إليه الفقة والقضاء والذي يسأل عنه الطبيب هو سلوك الطبيب الوسط من نفس المستوى في نفس الظروف الخارجية المحيطة بالطبيب المسؤول فينبغي عند تقدير خطأ الطبيب مراعاة مستواه من حيث هل هو طبيب عام أو متخصص وما يحيط بالعمل من عادات طبية مستقرة)[2]

وترى الباحثة الأساس هو أن الطبيب البيطري ملزم ببذل العناية والجهد اللازمين من أجل علاج الجينات وهذا يعني أن الطبيب البيطري يجب أن يسعى إلى تقديم الرعاية الطبية بأقصى قدر من الجهد والاحترافية، باستخدام معرفته الطبية وأدواته بشكل دقيق وإلا أنه لا يعني بالضرورة أنه ملزم بتحقيق نتيجة معينة لأن التزام الطبيب البيطري هو "التزام ببذل العناية" وليس "التزام بتحقيق

---

[1] إبراهيم،لؤي. (2024م). *المسؤولية المشتركة بين الطبيب والمريض*. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية, (26).

[2] محكمة التمييز بصفتها الحقوقية ، الحكم رقم 2012/112 ،26-8-2013 / موقع قرارك.

نتيجة" وهذا يعني أن الطبيب البيطري يجب أن يبذل أفضل جهده واهتمامه في تشخيص وعلاج المرض، ولكن لا يمكن تحميله المسؤولية إذا لم تتحقق النتيجة المتوقعة، طالما أنه قد اتبع المعايير البيطرية المعترف بها.

وهناك حالات استثنائية قد يتعين على الطبيب البيطري فيها تحقيق نتيجة معينة، مثل العمليات الجراحية أو الإجراءات التي تتطلب ضمان نتائج محددة وفي هذه الحالات، يمكن أن يتحول الالتزام إلى "التزام بتحقيق نتيجة"، ويكون الطبيب البيطري مسؤولًا عن النتيجة النهائية للعملية أو العلاج، بشرط أن يتم تنفيذ الإجراءات الطبية بحرفية كاملة وبالشروط المناسبة.

المطلب الثالث

الموافقة المستنيرة(الإلتزام بالتبصير)

تعد الموافقة المستنيرة أحد الأسس القانونية الهامة فهي تعد ضمانًا لمالك الحيون بأن الطبيب البيطري قد التزم بتوفير المعلومات الكاملة عن العلاج الذي يصفه للحيوان المريض اثناء فترة علاجه ، مما يساعد على تقوية المصداقية و تفعيل الشفافية في علاقة الطبيب البيطري بالمالك. تستلزم الموافقة المستنيرة أن يكون المالك على دراية ووعي كامل بما قد يتعرض له الحيوان من مخاطر أثناء فترة العلاج أو التدخلات الطبية المختلفة مثل العقم و بعض العمليات الخطيره للحيون التي تضر بصحته، وهذه العملية تشمل شرحًا وافيًا للمخاطر المحتملة، والفوائد المتوقعة، والتدابير البديلة التي قد يتبعها الطبيب في حال لم تكن العلاجات المتاحة مناسبة [1].

[1] سلطان، عبد السلام . (2024). الموافقة المستنيرة (Informed Consent). تم الاسترجاع في 2 نوفمبر 2024، من https://www.researchgate.net/publication/378468936_almwafqt_almstnyrt_Informed_Consent .

تعد خطوة أساسية في تقليل المخاطر القانونية للطبيب البيطري وحفظا لحقة لكي يخلي يده من كامل المسئوليه القانونية والمادية ، حيث تساعد في تجنب الاتهامات بالإهمال الطبي أو سوء الفهم الذي قد يحدث عند عدم إطلاع المالك بشكل كامل على الحالة الطبية للحيوان. مثال على ذلك إذا تسببت عملية بيطرية في ضرر أو حتى وفاة الحيوان بعد أن تم إجراء العلاج بدون موافقة واضحة من المالك أو بدون معرفته بشكل دقيق للأعراض الجانبيه المحتمله لهذه العملية ، قد يجد الطبيب البيطري نفسه عرضة لدعوى قضائية قد تؤدي إلى تعويضات مالية كبيرة، حتى وإن لم يكن هنالك إهمال مباشر من جانبه ،او عن طريق الخطا.

من الجدير بالذكر أن الموافقة المستنيرة لا تقتصر على العملية العلاجية فقط، بل تمتد أيضًا إلى كافة الإجراءات الطبية المرتبطة بالعلاج، مثل الفحوصات الطبية أو الأدوية التي قد تُعطى للحيوان والعمليات الجراحية ، حيث يجب على الطبيب البيطري أن يضمن فهم المالك لجميع العوامل المتعلقة بالعلاج الذي يتلقاه الحيوان، ففهي هذه الحالة يجب عليه إعطائه معلومات حول جميع جوانب الرعاية المتبعة اثناء مرض تلك الحيوان التي قد تطرأ خلال فترة العلاج. وتساهم أيضًا في توفير بيئة من الثقة المتبادلة بين الطبيب البيطري والمالك. فعندما يشعر المالك بأنه قد تم إطلاعه على جميع الخيارات المتاحة ،وأنه اتخذ القرار بناءً على معلومات دقيقة من الطبيب ، يصبح أقل عرضة للمطالبة بتعويضات لاحقًا واقل تعصبا عند حدوث اي ضرر للحيوان المريض ، فإن الطبيب البيطري الذي يتبع هذا المبدأ يسهم في تجنب أي اتهامات قانونية قد تنشأ نتيجة لفشل في تلبية المتطلبات القانونية المتعلقة بالحصول على الموافقة المستنيرة. [1]

[1] مخلوف، هشام. (2018م) . *موافقة المريض على الأعمال الطبية بين التقييد والإطلاق* .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،الجزائر ،393-413.

في الحالات التي يتبين فيها أن المالك لم يتم إبلاغه بشكل كامل أو لم يكن قد قدم موافقته الطوعية على الإجراءات الطبية، يمكن أن يواجه الطبيب البيطري اتهامات قانونية، بما في ذلك مطالبات بتعويضات نتيجة لتعرض الحيوان للضرر أو الوفاة بسبب الإهمال. في مثل هذه الحالات، غالبًا ما يعتمد الدفاع القانوني للطبيب البيطري على إثبات أن المالك كان قد حصل على معلومات كافية ووافية بشأن العلاج والإجراءات المتخذة. فبالتالي يمكن القول إن الموافقة المستنيرة تعد أداة قانونية قوية لحماية حقوق الأطراف المعنية كلا من الطبيب البيطري وصاحب الحيوان ، كما أنها تلعب دورًا حيويًا في الوقاية من المسؤولية المدنية التي قد تنتج عن الأخطاء الطبية في المجال البيطري.

قد يبدو تقديم المعلومات الطبية ذات الصلة وإصدار الحكم السليم من المهام البسيطة التي يقوم بها الطبيب البيطري ولكن في الممارسة العملية تكون هذه الظروف أكثر تعقيدًا ،ففي كثير من الأحيان تختلف ظروف الطبيب البيطري عن ظروف مالك الحيوان ، وبالتالي فإن الخيار المفضل لدى الطبيب البيطري قد لا يكون الخيار الأفضل لمالك الحيوان ، فقد يكون لدى الطبيب البيطري ومالك الحيوان معايير أخلاقية مختلفة، مما يؤدي إلى وجهات نظر متعارضة بشأن البدائل المتاحة، وما يعتقد الطبيب البيطري أنه صحيح قد لا يكون مقبولاً أخلاقياً لمالك الحيوان .

إن الأمر لا يتعلق بما يعتقد الطبيب البيطري أنه يجب القيام به، بل يتعلق بطلب العميل إعفاءه من واجب اتخاذ الاختيار وفي مثل هذه الظروف، إذا كان الطبيب البيطري يعتقد أن الاختيار يجب أن يتخذه مالك الحبوان ، فإن واجبه يقتصر على تقديم الحقائق الأساسية لتكون بمثابة أساس للقرار.[1]

[1] Yeates, J. W., & Main, D. C. J. (2010). *The ethics of influencing clients*. Journal of the American Veterinary Medical Association, 237(3), 263–267.

إن المشاركة المباشرة للطبيب البيطري في اتخاذ القرار المناسب لحالة الحيوان يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النتيجة النهائية وهذا يؤكد على المسؤولية الحساسة للطبيب البيطري، ليس فقط كممارس طبي، ولكن أيضًا كمدافع عن مالك الحيوان أثناء اتخاذ قرارات صعبة بشأن الحيوان تحت رعايته.[1]

الفرع الأول: اتخاذ القرار المشترك في الطب البيطري

يعد اتخاذ القرار المشترك استراتيجية ممتازة حيث يتخذ كل من الطبيب والمالك القرارات المتعلقة بعلاج الحيوان أو رعايته، ويتضمن هذا النمط من اتخاذ القرار تبادل الطبيب البيطري ومالك الحيوان للحقائق والتفضيلات من أجل التوصل إلى اتفاق حول كيفية الاستمرار، ويتم تعريف هذه الاتفاقية على أنها استعداد الطرفين للموافقة على نتيجة محددة، لكنها لا تعني بالضرورة أن الحل هو الأفضل لكلا الطرفين فيكون اتخاذ القرار المشترك مناسبًا عندما تكون هناك عدة خيارات طبية قابلة للتطبيق ويستند الاختيار إلى طروف الحيوان .[2]

الفرع الثاني: الاستقلال والموافقة المستنيرة في الطب البيطري

يعد الاستقلال والموافقة مكونات أساسية للتفاعل بين الطبيب البيطري ومالك الحيوان ،ولكن ذلك على عكس الرعاية البشرية، يتضمن الطب البيطري ثلاثة أطراف: الطبيب البيطري والحيوان والمالك. ولأن الحيوان غير قادر على المشاركة في اتخاذ القرار، ذلك يثير مخاوف قانونية وأخلاقية

[1] McGowan, T. W., Phillips, C. J. C., Hodgson, D. R., Perkins, N., & McGowan, C. M. (2012). *Euthanasia in aged horses: Relationship between the owner's personality and their opinions on, and experience of euthanasia in horses.* Anthrozoös, 25(3), 261–275.

[2] Cornell, K. K., & Kopcha, M. (2007*). Client-veterinarian communication: Skills for client centered dialogue and shared decision making.* Veterinary Clinics of North America: Small Animal Practice, 37, 37–47.

بشأن اتخاذ القرارات نيابة عن الحيوان، على عكس القرارات المتخذة نيابة عن الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة .[1]

الفرع الثالث: زيادة استقلالية مالك الحيوان في اتخاذ القرار

يجب على الأطباء البيطريين دعم استقلالية مالك الحيوات من خلال تقديم معلومات كافية حول البدائل المتاحة، والسماح لمالك الحيوان باتخاذ قراراته الخاصة، حتى لو أثار القرار مخاوف أخلاقية هذه التقنية تجعل مالك الجيران مسؤولاً عن أفعاله وقراراته وتتجنب إلقاء اللوم على الطبيب البيطري عن النتيجة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على الحيوان.[2]

الفرع الرابع: القضايا الأخلاقية في اتخاذ القرار في المواقف الحرجة

تزداد القضايا الأخلاقية في اتخاذ القرار عندما يكون الحيوان مريضًا مزمنًا أو مسنًا، مما قد يؤثر على رفاهيته وجودة حياة مالكه في هذه الظروف، يجب على مالك الحيران اختيار بدائل العلاج أو القتل الرحيم، مع مراعاة مصالح الطبيب البيطري ومالك الحيوان ومن خلال البحث في هذه الظروف، يمكن للطبيب البيطري أن يكون لديه فهم أفضل للمشاكل التي يواجهها مالكي الحيوانات، بالاضافة تأثير الطبيب البيطري على الاختيار النهائي فتطرح هذه الحالات مخاوف أخلاقية فيما يتعلق بموقف الطبيب البيطري وكيفية مساعدة العميل في اتخاذ مثل هذه القرارات الصعبة.[3]

---

[1] Morgan, C. A. (2007). *Autonomy and paternalism in quality of life determinations in veterinary practice*. Animal Welfare, 16(Suppl 1), 143–147.

[2] Hern, J. C. (2000). *Professional conduct and self-regulation*. In G. Legood (Ed.), Veterinary ethics: An introduction (pp. 63–73).

[3] Christiansen, S. B., Kristensen, A. T., Lassen, J., et al. (2015). *Veterinarians' role in clients' decision-making regarding seriously ill companion animal patients.* Acta Veterinaria Scandinavica, 58, 30.

الفصل الثالث

احكام المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري

تعرف المسؤولية لغة بأنها(حالة أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته ،يقال أنه بريء من مسؤولية كذا).[1]والمسؤولية في معناها العام (هي حالة الشخص الذي أرتكب امرًا يستوجب المؤاخذة)[2].

ان أساس المسؤولية القانونية تنقسم الى مسؤولية مدنية ومسؤولية جزائية ،وتتحقق المسؤولية الجزائية عند ارتكاب جرم يعاقب عليه القانون،أما المسؤولية المدنية فتتحقق عند اخلال الشخص بالتزام قانوني أو الإخلال بإلتزام عقدي واجب عليه ،فما هي طبيعة المسؤولية المترتبة على الطبيب البيطري ؟

وقد تأثر المشرع الأردني بالفقه الإسلامي بشأن المسؤولية المدنية ،حيث اعتبر أن الإضرار أساس المسؤولية المدنية فتتقوم مسؤولية الفاعل عن فعله بالتعويض عن الضرر سواء أكان مميزًا ام غير مميز[3].

وتعتبر المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن من الموضوعات القانونية الهامة التي تتطلب دراسة متعمقة بسبب العلاقة المباشرة التي تجمع بين الطبيب البيطري والعديد من الفئات الاجتماعية والاقتصادية، ويتولى الطبيب البيطري دورًا حيويًا في الحفاظ على صحة الحيوانات وحمايتها من الأمراض، كما يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الأمن الغذائي والصحة العامة، مما يجعل من مهمته أكثر تعقيدًا وضرورةً في المجتمع. ولكن، وكما هو الحال مع أي مهنة أخرى، فإن الأخطاء أو التقصير في ممارسة هذه المهنة قد يترتب عليه مسؤوليات قانونية قد تتسبب في أضرار مالية أو صحية للطرف المتضرر [4].

---

[1] أنيس،إبراهيم. (2004).*المعجم الوسيط* .ط4،م(1)،القاهرة،مكتبة الشروق الدولية، ص411.

[2] مرقص،سليمان .(1992).*الوافي في شرح القانون المدني* .ج1،ط5،مصر الجديدة،مطبعة السلام،ص1.

[3] أبو الغنم،محمد سالم .(2010).*المسؤولية المدنية عن عمليات التجميل* .(أطروحة دكتوراة)،جامعة عين شمس،القاهرة،مصر ،ص59.

[4] الفضل، منذر. (2000م) . *المسؤولية الطبية في الجراحة* . دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، ص 47.

وتتعدد أنواع المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن وتختلف تبعًا للظروف التي يتم فيها تحديد الخطأ أو التقصير المهني، ومن خلال دراسة هذه الأنواع يمكننا فهم كيفية تحديد المسؤولية في حالة حدوث الأضرار المرتبطة بأداء الواجبات البيطرية، ومن بين هذه الأنواع نجد المسؤولية العقدية والتقصيرية، والتي تشمل تطبيقات مختلفة بناءً على نوع العلاقة القانونية بين الطبيب البيطري ومالك الحيوان .

ان المسؤولية العقدية للطبيب البيطري تنشأ في الحالات التي يكون فيها بين الطبيب البيطري والمستفيد من خدماته (المربي أو صاحب الحيوان) عقد قانوني يتم بموجبه الاتفاق على تقديم خدمات معينة تتعلق بصحة الحيوان، وهذا العقد قد يكون مكتوبًا أو شفويًا، وفي حال حدوث أي تقصير من جانب الطبيب البيطري في تنفيذ التزاماته وفقًا لشروط هذا العقد، يترتب عليه مسؤولية مدنية. مثلاً، إذا تم التعاقد مع الطبيب البيطري لإجراء عملية جراحية لحيوان معين أو تقديم علاج محدد، وتبين أن الطبيب قد أخفق في أداء هذه المهمة بسبب إهماله أو تقصيره، فإن المربي أو صاحب الحيوان يمكنه المطالبة بالتعويض بناءً على خرق هذا العقد وتكون المسؤولية العقدية في هذا السياق محددة ومبنية على الفشل في تنفيذ بنود العقد أو عدم تقديم الخدمة المطلوبة وفقًا للمعايير المتفق عليها كما يتعين على الطبيب البيطري أن يلتزم بالاتفاقات التي أبرمها مع صاحبه الحيوان، وفي حال حدوث ضرر نتيجة للتقصير، قد يلزم بدفع تعويضات للمستفيد من خدماته[1].

كما تعد المسؤولية التقصيرية من أكثر أنواع المسؤولية المدنية التي تواجه الأطباء البيطريين، وتحدث عندما يرتكب الطبيب البيطري خطأً مهنيًا يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأطراف الأخرى، سواء كان ذلك الضرر ماديًا أو معنويًا. المسألة لا تتطلب وجود عقد بين الطبيب البيطري والمستفيد من

[1] محتسب بالله، بسام. (1984). *المسئولية الطبية والمدنية والجزائية بين النظرية والتطبيق* . دار الإيمان ، بيروت، ط1 ، ص209.

خدماته، بل يتم تحديد المسؤولية بناءً على خطأ الطبيب الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر ففي الحالات التي يتسبب فيها الطبيب البيطري بإصابة حيوان أو تدهور حالته الصحية بسبب إهماله أو عدم مهنيته، فإن المسؤولية التقصيرية تكون هي الإطار القانوني الذي يتم بموجبه مطالبة الطبيب بالتعويض فعلى سبيل المثال، إذا قام الطبيب البيطري بتشخيص خاطئ أو أخفق في تحديد المرض بشكل صحيح، مما أدى إلى تدهور صحة الحيوان أو حتى وفاته، فإنه سيكون مسؤولًا عن التعويضات الناتجة عن هذا الخطأ، وذلك وفقًا للأحكام القانونية التي تنظم المسؤولية التقصيرية في القانون الأردني، والمسؤولية التقصيرية هنا لا تتطلب بالضرورة وجود علاقة تعاقدية بين الطرفين، بل يمكن أن تنشأ من أي تصرف خاطئ غير متعمد يعرض حياة الحيوان للخطر[1].

وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول بعنوان"أساس المسؤولية المدنية للطبيب البيطري ،أما المبحث الثاني فكان بعنوان "أركان المسؤولية المدنية للطبيب البيطري "

[1] جلال، جمزة .(2006) . *التبسيط في شرح القانون المدني الأردني*. (ج2) ،دائرة المطبوعات والنشر ، عمان،ص 177.

المبحث الأول
اساس المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري

اختلفت عدة وجهات نظر حول مسألة المسؤولية المدنية للطبيب، ولا شك أن هذا الزخم النظري ينبع من عدم القدرة على تحديد المسؤولية المدنية للأطباء في نصوص قانونية فريدة تأخذ في الاعتبار مبادئ المهنة وخصوصيتها. وفي هذه الحالة، تستعين المحاكم بنظرية المسؤولية العامة لتحديد تعويض الشخص المتضرر بسبب الأخطاء التي يرتكبها الطبيب أثناء قيامه بواجبه، ولكن لا شيء من ذلك يتناقض مع حقيقة مفادها أن هذا النوع من المسؤولية المدنية يتسم بطابع خاص ومنفصل في كثير من النواحي كما يتبين من طلبات المحاكم. ولتحليل النطاق الكامل لهذه الخصوصية، يتعين علينا أولاً أن نفحص طبيعة المهنة ذاتها، والتشريعات الخاصة بمهنة الطب البيطري[1].

تتميز المسؤولية المدنية للأطباء بخصوصية تنبع من طبيعة النشاط الطبي، الذي يعتمد على العلم والتكنولوجيا الحاليين مع كونه مع ذلك عرضة للخطأ أو الفشل، وبحسب التطبيقات القضائية فإن عدة عوامل تميز المسؤولية المدنية للطبيب عن غيرها، بما في ذلك الالتزام بالعناية وليس النتيجة، مما يعني أن الطبيب غير ملزم بتحقيق الشفاء المطلق بل عليه أن يبذل قصارى جهده وفقاً للمبادئ الطبية المعترف بها، ومع الاعتراف بضرورة إيجاد نصوص تشريعية خاصة تتناول هذه المسؤولية صراحة، اتجه الفقه القانوني والقضاء إلى تكييف النصوص العامة للمسؤولية المدنية لتتناسب مع هذه الجوانب نظراً لتنوع وخصوصية قضايا المسؤولية الطبية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد إطار قانوني عادل يحمي حقوق جميع الأطراف ويعزز الثقة في القطاع الطبي.[2]

---

[1] توفيق ،أحمد . (2015م). *شربة الحاج داود: مقالات عن العلم وشبه العلم*. الكرمة للنشر والتوزيع، القاهرة ،24.

[2] الفتوى، سالم. (2019م). *المسؤولية القانونية للطبيب* .مجلة بحوث ودراسات قانونية،جمعية الحقوقيين بصفاقس ، ع15، ص117.

لا بد من توضيح تعريف المسؤولية المدنية من منظور الطب البيطري، فقد تنشأ المسؤولية المدنية في الحالات التي يتسبب فيها الطبيب البيطري أو منشأة العلاج البيطري في ضرر للمواشي أو الحيوانات بشكل عام، أو حتى للإنسان عن طريق نقل عدوى من الحيوان المصاب للإنسان مثلاً نتيجة لإهمال أو خطأ مهني في الطب البيطري، كأي مجال مهني آخر، يلتزم بأعلى درجات الحذر والعناية عند تقديم الخدمة، خصوصًا وأنه يتعامل مع حياة الكائنات الحية.

يعتبر الطبيب البيطري مسؤولًا عن الأضرار التي قد تحدث نتيجة لسوء الممارسة أو الإهمال في أداء وظيفته وتتضمن صور الأخطاء الطبية البيطرية ما يلي[1]:

- **التشخيص الخاطئ أو العلاج غير السليم** :إذا قام الطبيب البيطري بتشخيص خاطئ أو تنفيذ علاج غير مناسب، مما أدى إلى تفاقم الحالة الصحية للحيوان أو حتى موته، يمكن تحميله المسؤولية المدنية وتعويض المالك عن الأضرار التي لحقت بالحيوان.
- **الإهمال في العناية بالحيوانات** :من أبرز أشكال المسؤولية المدنية في مجال الطب البيطري هو الإهمال في العناية بالحيوانات المريضة أو عدم تقديم العلاج في الوقت المناسب، مما قد يتسبب في تدهور صحتها أو وفاتها.
- **عدم اتباع الإجراءات الاحترازية** :في حالة تقصير الطبيب البيطري في اتباع الإجراءات الصحية السليمة أو عدم اتخاذ تدابير الوقاية اللازمة لمنع انتقال الأمراض بين الحيوانات أو إلى الإنسان، قد تتحقق المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن ذلك.
- **الإضرار بالملكية الحيوانية** :في بعض الحالات، قد تنشأ المسؤولية المدنية إذا تسبب الطبيب البيطري في تلف أو إلحاق أضرار بالممتلكات المملوكة للعملاء أثناء إجراء العلاج البيطري

[1] سلطان،أنور . (1989). *دراسات حول القانون المدني،المسؤولية المدنية* .محاضرات في كلية الحقوق الجامعة الاردنية، د.ن ،عمان،147.

فعلى سبيل المثال، إذا أدى الإجراء البيطري إلى تلف الممتلكات المملوكة للمالك، مثل الأعلاف أو معدات تربية الحيوانات، فإن ذلك يندرج ضمن المسؤولية المدنية.

ان المسؤولية المدنية من المواضيع القانونية المهمة التي تنظم الحقوق والواجبات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ويُعتبر الطبيب البيطري أحد الفئات التي تقع تحت إطار هذه المسؤولية، ولكن مع خصوصية في تطبيقاتها نظراً لطبيعة عمله الذي يرتبط بالثروة الحيوانية والصحة البيئية في الأردن، كما في العديد من الدول الأخرى، يتمتع الطبيب البيطري بمسؤولية مدنية تجاه الأضرار التي قد تحدث نتيجة إهماله أو تقصيره في أداء واجباته المهنية[1].

المسؤولية المدنية هي التزام قانوني يترتب على الفرد أو الكيان في حال ارتكابه خطأً يؤدي إلى إلحاق ضرر بالآخرين، سواء كان ذلك الضرر مادياً أو معنوياً وتنقسم المسؤولية المدنية إلى نوعين رئيسيين: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية فالمسؤولية العقدية تنشأ عندما يتم الإخلال بعقد مبرم بين الأطراف، في حين أن المسؤولية التقصيرية تنتج عن حدوث ضرر بسبب خطأ غير متصل بعقد ففي حالات المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، غالباً ما يتم تطبيق المسؤولية التقصيرية التي تنشأ نتيجة الإهمال أو الخطأ في أداء الواجبات المهنية[2].

إن الطبيب البيطري في الأردن يعالج الحيوانات ويرعى صحتها، ويلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن الغذائي والصحة العامة للمجتمع ووفقاً لذلك، يتحمل الطبيب البيطري مسؤولية مدنية قد تنتج عن الأخطاء التي قد يرتكبها أثناء معالجة الحيوانات أو تقديم الاستشارات البيطرية ويتمثل

---

[1] الشيخ، بابكر. (2002م) .*المسؤولية القانونية للطبيب* .ط1، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 192.

[2] أبو الليل ،إبراهيم. (1980م) .*المسؤولية المدنية بين التقييد والإطلاق* . المطبعة المصرية الحديثة، القاهرة ، 46.

الخطر في أن الأضرار التي قد تحدث نتيجة إهمال أو خطأ طبي بيطري قد تؤدي إلى تدهور صحة الحيوانات أو حتى الوفاة، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للمربين أو أصحاب الحلال[1].

كما أن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن تتأثر بعدد من العوامل القانونية والعملية ولذلك يجب على الطبيب البيطري أن يلتزم بأعلى درجات الحيطة والعناية أثناء تقديم خدماته ،إذ أن هناك معياراً قانونياً يقاس عليه سلوك الطبيب البيطري، وهو أن يكون سلوكه مطابقاً لما هو مألوف في الممارسة البيطرية المتعارف عليها في المجتمع كما أن أي تقصير في تشخيص الأمراض أو إعطاء العلاج المناسب أو فشل في اتباع أساليب العناية الصحيحة للحيوانات قد يُعتبر خطأ مهنياً يستوجب المساءلة ،كما إنه من المهم الإشارة إلى أن الطبيب البيطري قد يواجه المسؤولية المدنية في حال تسبب في ضرر لصحة الحيوان أو للبيئة المحيطة به، نتيجة لتصرفات غير مهنية.

من الناحية العملية، تكون المسؤولية المدنية للطبيب البيطري محددة بما يندرج ضمن نطاق عمله، مثل تقديم التشخيص الصحيح، إعطاء الأدوية والعلاج المناسب، إجراء العمليات الجراحية بدقة، وتقديم الاستشارات المتعلقة بصحة الحيوان كما انه أي تقصير في هذه المهام يمكن أن يؤدي إلى تحميله المسؤولية عن الأضرار التي قد تصيب الحيوانات أو حتى الأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر العدوى أو الأضرار الأخرى بسبب الإهمال[2].

وإذا تسبب الطبيب البيطري في أضرار جسدية أو صحية للأشخاص نتيجة لخطأ مهني، فإن المسؤولية المدنية قد تمتد لتشمل تعويضات عن الأضرار الناتجة عن هذه الأخطاء. على سبيل المثال، قد يحدث انتقال أمراض من الحيوانات إلى الإنسان (مثل الأمراض المشتركة بين الإنسان

---

[1] عيسى ،أحمد عبد الرحمن. (1993م). *أطفال الأنابيب – نظرة اسلامية*. ط2 مطابع الأهرام، القاهرة ، 89.

[2] باشا، حسان شمسي وآخرون .(2004م). *مسئولية الطبيب بين الفقه والقانون* .دار القلم دمشق، ص96.

والحيوان)، ويكون الطبيب البيطري مسؤولاً عن توفير العلاج المناسب وتقديم المشورة الوقائية، وفي حال تقصيره في ذلك، يمكن محاسبته على هذه الأضرار[1].

من المهم أن نذكر أيضاً أن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري تؤثر بشكل مباشر على المربين وأصحاب الحلال الذين يعتمدون على خدماته في الحفاظ على صحة الحيوانات. في حال تسببت الأخطاء الطبية في ضرر للحيوانات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة في الإنتاج الحيواني، سواء كان ذلك من خلال انخفاض في إنتاج اللبن أو اللحوم أو في حالة وفاة الحيوانات. هذه الخسائر قد تتسبب في مشاكل مالية قد تؤثر على أصحاب الحلال أو المزارع[2].

ففي حال وقوع خطأ من الطبيب البيطري، يحق لصاحب الضرر (المربي أو صاحب الحلال) المطالبة بالتعويض وفقاً للأحكام القانونية التي تحكم المسؤولية المدنية في الأردن. يتوجب على المربين تقديم الأدلة على أن الضرر ناتج عن خطأ مهني من الطبيب البيطري، مثل تقرير من جهة طبية أخرى أو شهادة من خبراء في الطب البيطري. في حالة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطبيب البيطري، يمكن للمحكمة أن تحدد مقدار التعويض المالي المطلوب بناءعلى تقدير الأضرار الحاصلة[3]. وينقسم المبحث الأول بعنوان " اساس المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري" إلي مطلبين حيث أن المطلب الأول بعنوان" المسؤولية العقدية للطبيب البيطري" والمطلب الثاني بعنوان" المسؤولية التقصيرية للطبيب البيطري ".

---

[1] الجوهري، محمد فائق .(1951م). *المسؤولية الطبية في قانون العقوبات*. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة فؤاد الأول بمصر، دار الجوهري للطباعة والنشر ، 108.

[2] ثروت، عبد الحميد. (2007م). *تعويض الحوادث الطبية، مدى المسئولية عن التداعيات الضارة للعمل* الطبي .دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية ، 93.

[3] حسان شمسي باشا وآخرون (2004م)، *مسئولية الطبيب بين الفقه والقانون*، دار القلم دمشق ، 29.

المطلب الأول
المسؤولية العقدية للطبيب البيطري

تعد المسؤولية المدنية العقدية للطبيب البيطري جزءاً أساسياً من الإطار القانوني الذي ينظم علاقة الطبيب البيطري بالمربين وأصحاب الحيوانات وتنبثق هذه المسؤولية من العلاقة التعاقدية بين الطبيب البيطري ومالك الحيوان ، سواء كان المالك فرداً عاديًّا أو مؤسسة تجارية مثل المزارع أو الشركات الزراعية ،كما يشمل العقد بين الطبيب البيطري ومالك الحيوان مجموعة من الالتزامات التي تفرض على الطبيب مسؤولية تقديم الخدمات البيطرية بشكل مهني ووفقًا للمعايير المتفق عليها. وفي حال حدوث إخلال بهذه الالتزامات، يتحمل الطبيب البيطري المسؤولية المدنية ويكون ملزمًا بتعويض الأضرار التي نتجت عن تقصيره أو فشله في تنفيذ بنود العقد. حيث المسؤولية العقدية للطبيب البيطري تتعلق بالالتزامات القانونية التي يتحملها الطبيب البيطري بموجب العقد الذي يربطه بالمريض أو مالك الحيوان. عندما يتفق الطبيب البيطري مع صاحب الحيوان على تقديم خدمات طبية، يتم إبرام عقد يتضمن حقوق وواجبات الطرفين، ويعتبر الطبيب البيطري ملزمًا بتقديم الخدمة وفقًا لأعلى معايير الرعاية المهنية والموافقة القانونية، وإذا فشل في الوفاء بتلك الالتزامات، فإنه تترتب عليه المسؤولية عقدية[1].

أحد أهم جوانب المسؤولية العقدية للطبيب البيطري هو التزامه بتقديم العلاج بشكل دقيق وفعال، عند إبرام عقد مع صاحب الحيوان، يُفترض أن يقدم الطبيب البيطري العلاج المناسب بناءً على الفحص الطبي والتشخيص السليم،و في حال فشل الطبيب في تقديم العلاج بشكل صحيح أو تأخر في تقديم الرعاية الطبية اللازمة، فقد يتحمل مسؤولية عقدية تجاه صاحب الحيوان.

---

[1] الزرقاء ،مصطفى.(1988). *الفعل الضار والضمان فيه*. دار العلم ، دمشق، الطبعة الأولى ، ص 22 .

تتعلق المسؤولية العقدية أيضًا بالالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها في ممارسة الطب البيطري. من الضروري أن يلتزم الطبيب البيطري بالتوجيهات الطبية المقررة من قبل الهيئات البيطرية المعترف بها في الدولة،و إذا أخل الطبيب بالمعايير المهنية المتبعة أو قام باستخدام أساليب علاجية غير معتمدة أو غير آمنة، فإنه قد يُعتبر مسؤولاً عن الأضرار الناتجة عن ذلك.

وتمتد المسؤولية العقدية للطبيب البيطري إلى تقديم المشورة الطبية ، فعند استشارة الطبيب البيطري بشأن حالة صحية لحيوان، يعتبر من واجبه توجيه صاحب الحيوان بالمعلومات الطبية الدقيقة والصحيحة. وإذا قدم الطبيب نصائح أو توجيهات غير دقيقة أو خاطئة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الصحية للحيوان، فإنه يتحمل المسؤولية القانونية عن تلك الأضرار[1].

تكون مسؤولية الطبيب البيطري العقدية ايضا عندما يُخل الطبيب البيطري بأي من التزاماته التي تم الاتفاق عليها مع صاحب الحيوان، سواء كان ذلك في عقد رسمي أو ضمني وتعتبر هذه المسؤولية قائمة في حال كان هناك اتفاق بين الطبيب البيطري وصاحب الحيوان على تقديم خدمة معينة، مثل علاج أو جراحة أو رعاية صحية، وإذا فشل الطبيب في تنفيذ هذه الخدمة أو أخفق في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها، فإن ذلك يُعتبر إخلالًا بالعقد وتتجسد المسؤولية التعاقدية للطبيب البيطري في عدة حالات منها عندما يتفق الطبيب البيطري مع المالك على علاج محدد لحيوان مريض ثم يتبين أن الطبيب البيطري لم يقدم العلاج المناسب أو تأخر في تنفيذه مما أدى إلى تدهور حالة الحيوان، كذلك في حال إجراء عملية جراحية للحيوان وفشل الطبيب البيطري في إتمام العمليات بالشكل المناسب مما أدى إلى حدوث مضاعفات أو ضرر إضافي للحيوان فإن الطبيب البيطري يكون مسؤولاً عن ذلك عقدياً.

---

[1] الشواربي،عبدالحميد.(1998). *مسئولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية* . منشأة المعارف، الإسكندرية ، ص26

كما يكون الطبيب البيطري مسؤولاً بموجب العقد إذا كان هناك اتفاق على تقديم خدمة معينة، مثل الفحص الروتيني أو متابعة الحالة، ثم ينتهك الطبيب البيطري هذه الوعود أو يفشل في تقديمها في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى الإضرار بالحيوان أو المالك. تنشأ المسؤولية في هذه الحالة عن فشل الطبيب البيطري في القيام بمسؤولياته بموجب اتفاق الطرفين. لذلك، إذا ثبت أن الطبيب البيطري انتهك شروط الاتفاقية مع مالك الحيوان وتسبب في ضرر مادي او معنوي، فإن الطبيب البيطري مسؤول تعاقديًا.

كما أن العلاقة بين الطبيب البيطري وصاحب الحيوان غالباً ما تبدأ بعقد شفوي أو مكتوب يُحدد فيه نوع الخدمات التي سيقدمها الطبيب البيطري، مثل العلاج، التشخيص، أو إجراء العمليات الجراحية، ويترتب على هذا العقد التزام قانوني بأن يقوم الطبيب البيطري بما يلزم من إجراءات لتحسين صحة الحيوان أو الحفاظ عليها ويمثل العقد التزامًا للطبيب البيطري بتقديم خدمة بيطرية ذات جودة وكفاءة بناءً على معرفته وتخصصه، وبذلك يكون مسؤولاً عن النتائج المترتبة على ذلك.

في هذه العلاقة التعاقدية، يمكن أن تكون المسؤولية المدنية للطبيب البيطري نتيجة عدم تنفيذ أحد بنود العقد بالشكل المطلوب، سواء كان ذلك تأخيرًا في تقديم العلاج، أو خطأ في التشخيص، أو فشل في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة فعلى سبيل المثال، إذا تم الاتفاق مع الطبيب البيطري على إجراء عملية جراحية للحيوان ولم تَجرِ العملية بالطريقة الصحيحة مما أسفر عن ضرر أو وفاة الحيوان، يكون الطبيب البيطري مسؤولًا عن هذا الضرر بموجب المسؤولية العقدية.

كما أنه يتم تحديد نطاق المسؤولية العقدية للطبيب البيطري وفقًا لما هو منصوص عليه في العقد المبرم بين الطرفين، وقد يختلف نطاق هذه المسؤولية تبعًا لنوعية الخدمات المقدمة فبالنسبة للطبيب البيطري، قد تشمل مسؤوليته عقدًا ينص على تقديم خدمات علاجية لحيوان مريض، أو حتى

عقد خاص يتضمن تقديم استشارات بيطرية أو إجراء فحوصات وقائية، وفي حالة حدوث خطأ في أي من هذه الخدمات أو الإخلال بأي من الالتزامات التعاقدية، سيكون الطبيب البيطري ملزمًا بتعويض الأضرار المترتبة على ذلك ومن جهة أخرى، وإذا كان الطبيب البيطري قد وقع على عقد محدد يتعلق بأداء مهمة معينة، مثل إجراء عملية جراحية أو تقديم رعاية مستمرة لحيوان معين، فإن الإخلال بهذه الالتزامات يمكن أن يؤدي إلى تحمل المسؤولية القانونية عن الأضرار التي قد تصيب الحيوان بسبب التقصير وعلى سبيل المثال، إذا كان الطبيب البيطري قد وعد بتقديم علاج معين للحيوان ولم يقم بذلك، أو لم يتابع حالته بالشكل المطلوب، فإن هذا يعتبر إخلالًا بالعقد الذي يترتب عليه تعويض صاحب الحيوان عن الأضرار الناتجة عن ذلك.

عند حدوث الإخلال بالعقد من قبل الطبيب البيطري، تتنوع الأضرار التي قد تصيب صاحب الحيوان. في بعض الحالات، يمكن أن تتسبب هذه الأضرار في فقدان الحيوان أو تدهور حالته الصحية مما يترتب عليه تكاليف إضافية من أجل علاج الحيوان أو تعويضات عن خسائر مالية قد يتعرض لها المربي أو صاحب الحلال. قد تشمل الأضرار أيضًا الخسائر المرتبطة بالإنتاج الزراعي أو الحيواني مثل انخفاض الإنتاج من اللبن أو اللحوم بسبب حالة الحيوان الصحية المتدهورة نتيجة للخطأ البيطري.

على سبيل المثال، إذا تم تشخيص مرض في الحيوان بشكل غير صحيح أو تأخير العلاج، فقد يؤدي ذلك إلى وفاة الحيوان أو تدهور حالته الصحية بشكل كبير، مما يسبب خسائر مالية كبيرة وفي مثل هذه الحالات، يحق لصاحب الحيوان مطالبة الطبيب البيطري بالتعويض عن الأضرار المالية

الناتجة عن الخطأ أو الإهمال في تقديم العلاج المناسب لأن وفقاً للماده 256 من القانون المدني الأردني فإن (كُلُّ إضرارا بالغير يلزم فاعله بالتعويض ولو غير مميز).[1]

بالنظر إلى بعض التشريعات القانونية، فقد اعتبرت أن اللافتة المثبتة على باب عيادة الطبيب البيطري، والتي تتضمن البيانات التفصيلية المتعلقة بالطبيب مثل اسمه وتخصصه، تشكل بمثابة ايجاباً . وعليه، فإن قدوم مالك الحيوان إلى العيادة بغرض علاج حيوانه يعد قبولًا لهذا العرض، ما يبرم عقدًا ضمنيًا بين الطرفين.[2]

ولكي يكون هذا العقد صحيحًا من الناحية القانونية، يجب أن تتوافر الأهلية القانونية لكل من مالك الحيوان والطبيب البيطري. كما ينبغي أن تستوفي أركان العقد الأساسية، وهي الرضا، والمحل، والسبب. إضافةً إلى ذلك، فإن أي خطأ يرتكبه الطبيب البيطري يعتبر إخلالًا بالتزاماته التعاقدية، وذلك إذا كان ناتجًا عن عدم التزامه بشروط العقد المُبرم بينه وبين مالك الحيوان.

المطلب الثاني
المسؤولية التقصيرية للطبيب البيطري

تعتبر المسؤولية الناشئة عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء أو الإهمال أثناء أداء العمل المهني أحد الموضوعات القانونية التي تحظى بأهمية كبيرة في معظم الأنظمة القانونية، سواء في القانون المدني أو في القوانين الخاصة بكل مهنة. هذه المسؤولية تمثل أساسًا قانونيًا لمحاسبة المهنيين مثل الأطباء، المحاميين، المهندسين، وغيرهم، عندما يتسببون في أضرار نتيجة تقصيرهم أو أخطائهم أثناء ممارسة أعمالهم. تتعدد جوانب هذه المسؤولية وتختلف تبعًا للظروف التي وقع فيها الخطأ أو

[1] القانون المدني الأردني لسنة 1976 المنشور في الجريده الرسمية .
[2] شريم، محمد .(2000). *الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية* . عمال المطابع . عمان،ص159.

الإهمال، ولكنها تتقاطع جميعًا في أن الهدف منها هو ضمان حماية حقوق الأفراد وتقديم تعويضات مناسبة للمتضررين[1].

يشير الإهمال من جانب الطبيب البيطري إلى فشله في القيام بمسؤولياته المهنية، مما يتسبب في إصابة الحيوان أو صاحبه،و يجب على الطبيب البيطري في هذه الحالة اتباع المبادئ الأخلاقية والمهنية التي تحددها مهنته، يجب عليه علاج الحيوانات بالعناية اللازمة وتشخيص الأمراض وعلاجها وفقًا للبروتوكولات الطبية الصحيحة وقد يكون الطبيب البيطري مسؤولاً عن الإهمال الذي يتسبب في إصابة الحيوان أو صاحبه إذا لم يقم بهذه الواجبات حيث يتعرض الطبيب البيطري للمساءلة إذا لم يتخذ الاحتياطات اللازمة أثناء العمليات الجراحية أو الفحوص الطبية، مثل عدم تطبيق التعقيم المناسب أو عدم الالتزام بالاحتياطات الصحية اللازمة، مما يؤدي إلى الإضرار بصحة الحيوان، كما يمكن أن يتجلى إهمال الطبيب البيطري في أشكال مختلفة، مثل التشخيص الخاطئ أو المتسرع لحالة الحيوان الصحية، مما قد يؤدي إلى علاج غير مناسب أو تأخير في علاج الحالة، مما قد يؤدي إلى تفاقم المرض أو نفوق الحيوان[2].

وتتواجد المسؤولية أيضًا إذا استخدم الطبيب البيطري علاجات غير مناسبة أو بجرعات خاطئة، مما يسبب مشاكل صحية للحيوان وإذا ثبت أن الأخطاء كانت ناجمة عن الإهمال أو عدم الاحتراف في اتخاذ الخيارات الطبية، فإن الطبيب البيطري يتحمل المسؤولية عن الأضرار الناتجة. وبالتالي، عندما يثبت أن الطبيب البيطري فشل في تطبيق المعايير المهنية المطلوبة منه، فإن مسؤوليته عن الإهمال تكون ثابتة. فإن المسؤولية المهنية هي التزام قانوني يقع على عاتق الشخص الذي يمارس

---

[1] السعيد، مقدم. (1985م). *التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية*. دار الحداثة بيروت, 95.

[2] عامر ،حسين ،وعامر ،عبدالرحيم.(1979). *المسئولية المدنية" التقصيرية والعقدية* . دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية، ص 3 .

مهنة معينة نتيجة لارتكابه خطأ أو إهمال أثناء أداء واجباته المهنية، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالآخرين ، ويمكن أن تنشأ في حال وقوع أضرار مادية أو معنوية نتيجة تقصير المهني في أداء عمله أو إخلاله بالمعايير المعتمدة في مهنته ولا تقتصر المسؤولية المهنية على الأضرار المادية فقط، بل تشمل أيضًا الأضرار النفسية أو المعنوية التي قد تنشأ نتيجة لفشل المهني في الوفاء بالمعايير التي يتوقعها العملاء أو المجتمع ويتمثل عنصر الخطأ في هذه المسؤولية في أن المهني قد يخطئ في أداء واجباته، سواء كان هذا الخطأ نتيجة لعدم المعرفة أو الفهم الكافي لمتطلبات العمل، أو بسبب الإهمال أو الإغفال عن اتخاذ التدابير اللازمة. أما الإهمال فيعني عدم بذل الجهد أو العناية الكافية التي يتطلبها أداء العمل المهني[1].

تكون مسؤولية الطبيب البيطري التقصيرية عندما يُثبت أن هناك تقصيرًا أو إهمالًا في أداء واجباته المهنية وفقًا للمعايير التي يُتوقع منه اتباعها وتتحدد هذه المسؤولية في حالات يكون فيها الطبيب البيطري قد فشل في تقديم الرعاية المناسبة أو لم يتبع الإجراءات المطلوبة عند التعامل مع الحالة المرضية للحيوان، مما أدى إلى حدوث ضرر ومن الأمثلة على ذلك، عندما يغفل الطبيب البيطري عن تشخيص الحالة المرضية بشكل صحيح أو يتأخر في تقديم العلاج دون وجود عقد بين المالك والطبيب البيطري ، مما يساهم في تدهور صحة الحيوان أو وفاته. كذلك، عندما يُظهر الطبيب تقصيرًا في متابعة حالة الحيوان أو في اتخاذ قرارات طبية حاسمة، مثل إهمال العلاج أو استخدام الأدوية غير المناسبة.

[1] السرحان ،عدنان ،و خاطر، نوري حمد .(2008م) .*شرح القانون المدني مصادر الحقوق الشخصية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ص64.

تستند المسؤولية المهنية في الأساس إلى القواعد القانونية التي تحكم العلاقات التعاقدية والتقصيرية. من خلال هذه القواعد، يتضح أن كل مهني مطالب بأداء عمله وفقًا للمعايير المعترف بها في مجاله، وفي حال فشله في ذلك، فإنه يتحمل المسؤولية عن الأضرار الناتجة ففي القانون المدني، قد تنشأ المسؤولية المهنية بناءً على العقد بين المهني والعميل أو على أساس المسؤولية التقصيرية إذا لم يكن هناك عقد وفي هذا السياق، قد يُطلب من المهني تعويض الضرر الذي لحق بالآخرين بسبب خطأ أو إهمال. عند تحديد ما إذا كان المهني قد ارتكب خطأ، فإن القانون يعتمد على معيار "الرجل العادي" أو ما يُعرف بمعيار "الرجل العاقل"، الذي يفترض أن المهني يجب أن يتصرف كما يتصرف شخص ذو خبرة وكفاءة في نفس المجال فإذا ثبت أن المهني لم يلتزم بهذا المعيار، فإنه يُعتبر قد ارتكب خطأ مهنياً يستدعي تحميله المسؤولية.

وتعد الأخطاء المهنية من أكثر أسباب المسؤولية شيوعًا في مختلف المهن، وقد يتمثل الخطأ في فشل المهني في اتخاذ القرار الصحيح أو تقديم المشورة السليمة على سبيل المثال، في مهنة الطب، قد يكون الخطأ ناتجًا عن التشخيص الخاطئ أو إعطاء العلاج الغير مناسب أما في مهنة الهندسة، فقد يتسبب الإهمال في تصميم بناء غير آمن يؤدي إلى انهياره لاحقًا ومن ثم، فإن تحديد الخطأ المهني يتطلب فحصًا دقيقًا للمعايير التي يجب أن يلتزم بها المهني وفقًا لمجال عمله ففي حالات الأخطاء المهنية، قد يكون من الصعب أحيانًا إثبات أن الضرر ناتج عن هذا الخطأ بالذات، لكن إذا كان يمكن إثبات وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر الذي وقع، فإن المسؤولية عن ذلك تكون واضح كما يُعد تحميل المهني المسؤولية المالية لتعويض الأضرار الناجمة عن الخطأ جزءًا من واجبه لتعويض المتضرر عن الخسائر التي لحقت به بسبب الإهمال أو تقصير المهني[1].

[1] الجيلاوي، علي. (1988م) . *رضا المتضرر وأثره في المسؤولية المدنية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون –جامعة بغداد ،العراق.

ويعد الإهمال هو شكل آخر من أشكال المسؤولية المهنية التي يمكن أن تنشأ عندما يفشل المهني في اتخاذ الإجراءات اللازمة أو بذل العناية المطلوبة أثناء أداء واجبه المهني. الإهمال لا يتطلب عادةً أن يكون هنالك "خطأ" مباشر، بل يكفي أن تكون هناك إغفالات أو تقصير في أداء الواجبات المقررة فمثلًا، إذا كان الطبيب البيطري لا يتخذ التدابير الوقائية اللازمة لسلامة حيوانات المزرعة، أو إذا فشل المحامي في تقديم المشورة القانونية المناسبة لعملائه، فإنهم قد يتحملون المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن هذا الإهمال[1].

الإهمال قد يكون أكثر صعوبة في تحديده مقارنة بالأخطاء المهنية المباشرة، حيث قد يواجه القاضي تحديًا في إثبات أن عدم اتخاذ إجراء معين كان في حد ذاته إهمالًا لكن القانون عادةً ما يستعين بالمعايير المهنية المقبولة في هذا المجال لتقييم ما إذا كان هناك تقصير في الأداء وإذا تبين أن المهني لم يلتزم بالمعايير المتعارف عليها، فإنه يتحمل المسؤولية القانونية عن الأضرار التي نتجت عن هذا الإهمال[2].

الإهمال هو نوع خاص من المسؤولية التقصيرية يمكن أن يتحملها الطبيب البيطري في حال فشله في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة الحيوان أو الوقاية من الأمراض. في مثل هذه الحالات، يكون الطبيب البيطري قد أخفق في أداء واجبه المهني على الوجه الأكمل، مما يترتب عليه ضرر سواء للحيوان أو للبيئة المحيطة به ويُعد الإهمال من الأسباب الشائعة التي تؤدي إلى المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، حيث يتعين عليه أن يتعامل مع الحالات المرضية أو الإصابات التي يتعرض لها الحيوان بطريقة دقيقة ومدروسة. إذا كان الطبيب قد أظهر إهمالًا في تقديم العلاج أو لم

---

[1] تناغو،سمير .(د ت).*نظرية الالتزام*. منشأة المعارف المصرية، 80.

[2] المحمدي، على يوسف (1981م). *رسالة دكتوراه بعنوان ثبوت النسب"* . كلية الشريعة ، جامعة قطر ،83.

يتبع الإرشادات السليمة، ونتج عن ذلك ضرر للحيوان أو للمربي، فإن الطبيب البيطري يكون مسؤولًا عن التعويض عن الأضرار الناتجة.

كما انه وعلى الرغم من أن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري ترتبط أساسًا بالحيوانات، إلا أنه في بعض الحالات قد تتحمل هذه المسؤولية أبعادًا بيئية. على سبيل المثال، قد يتسبب العلاج المفرط بالمبيدات الحشرية أو الأدوية البيطرية في تلوث البيئة أو المساس بنوعية المياه أو التربة إذا ثبت أن التصرفات البيطرية كانت وراء هذه الأضرار البيئية، فإن الطبيب البيطري قد يُحاسب عن المسؤولية المدنية الناتجة عن الإضرار بالبيئة أو الحياة البرية وهذه الحالات قد تندرج ضمن المسؤولية التقصيرية، حيث يعرض الطبيب البيطري صحة البيئة للخطر من خلال إهماله في التعامل مع المواد الكيميائية أو الأدوية البيطرية بشكل غير صحيح ونتيجة لذلك، قد تتطلب هذه الأضرار تعويضات مالية طبقا للقانون الأردني لتصحيح الوضع البيئي المتأثر[1].

كما انه وفي بعض الأحيان، قد يتسبب الطبيب البيطري في إصابة البشر جراء أخطاء مهنية أو إهمال. على سبيل المثال، قد يحدث نقل مرض من الحيوان إلى الإنسان نتيجة لخطأ في التشخيص أو العلاج ففي مثل هذه الحالات، يكون الطبيب البيطري مسؤولًا عن الأضرار التي تصيب الأفراد جراء هذه الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان ويمكن أن تشمل هذه الأضرار تكلفة العلاج الطبي أو تعويضات للألم والمعاناة الناتجة عن الإصابة.

في هذا السياق، يُحمل الطبيب البيطري المسؤولية القانونية عن الحماية الوقائية والتأكد من أن مرضًا معينًا لا ينتقل من الحيوانات إلى البشر ويُعد هذا الجانب من المسؤولية جزءًا من الأعباء القانونية التي يقع على عاتق الأطباء البيطريين، ويتطلب منهم اتباع إجراءات احترازية دقيقة لتفادي

[1] العامري،سعدون.(1981م). *تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية*. منشورات مركز البحوث القانونية ،بغداد،69.

انتشار الأمراض بين الحيوانات والبشر ولذلك يمكن القول إن أنواع المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن تتنوع بين المسؤولية العقدية، التقصيرية والتي تضمن ما يحدث نتيجة الإهمال، وهي تعكس التحديات التي قد يواجهها الطبيب البيطري أثناء مزاولته للمهنة. و في ظل تلك المسؤوليات، يُشدد على أهمية الأداء المهني الدقيق والمسؤول للحفاظ على صحة الحيوان، البيئة، وحماية المجتمع بشكل عام ومن خلال التعرف على هذه الأنواع من المسؤولية، يمكن للمربين وأصحاب الحلال والطبيب البيطري على حد سواء فهم الحقوق والواجبات القانونية المتعلقة بالمهنة، ما يسهم في تعزيز الثقة في الخدمات البيطرية وضمان حماية الجميع من الأضرار المحتملة[1].

تعد مهنة الطب البيطري من المهن الحيوية التي تتطلب دقة متناهية وعناية فائقة، حيث أن الأضرار الناتجة عن إهمال أو تقصير الطبيب البيطري يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة على صحة الحيوانات وقد تؤثر على الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني. في الأردن، كما في غيرها من البلدان، فإن أي تقصير أو إهمال من قبل الطبيب البيطري في أداء واجباته المهنية يؤدي إلى مسؤولية قانونية[2].

من أبرز الحالات التي يمكن أن ينشأ فيها الضرر بسبب إهمال أو تقصير الطبيب البيطري هي تلك التي تتعلق بعدم التشخيص السليم أو التشخيص الخاطئ للحالة المرضية للحيوان دون وجود عقد سابق مبرم بين الطبيب ومالك الحيوان ويعتبر التشخيص الدقيق أحد الأسس التي يعتمد عليها الطبيب البيطري في تحديد العلاج المناسب وفي حال فشل الطبيب البيطري في تحديد المرض بشكل صحيح، أو إذا كان التشخيص غير دقيق بسبب نقص في الخبرة أو عدم اتخاذ الإجراءات الكافية لفحص الحيوان، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالحيوان فعلى سبيل المثال، إذا تم تشخيص مرض معدٍ مثل "السل"

---

[1] ذنون، حسن علي. (1991م).*المبسوط في المسؤولية المدنية الجزء الأول في الضرر* .شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة، بغداد،80.

[2] الحلبوسي، إبراهيم علي حمادي. (2002م). *الخطأ المهني والخطأ العادي في إطار المسؤولية المهنية*. رسالة ماجستير، جامعة بابل،57.

أو "التسمم" بشكل خاطئ، وكان العلاج غير ملائم أو متأخر، فإن هذا قد يفضي إلى تدهور صحة الحيوان أو حتى وفاته[1].

الفرع الأول: إهمال الإجراءات الوقائية واثناء العملية

إحدى الحالات التي ينشأ فيها الضرر بسبب إهمال الطبيب البيطري تتعلق بعدم اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحفاظ على صحة الحيوانات أو الوقاية من الأمراض. على سبيل المثال، من مسؤوليات الطبيب البيطري أن يتأكد من أن الحيوانات التي يعالجها قد تلقت اللقاحات المطلوبة، مثل لقاح الحمى القلاعية أو الطاعون، كما أنه من واجبه إجراء فحوصات منتظمة للحيوانات التي تعاني من مشاكل صحية قد تؤدي إلى تفشي أمراض أخرى فإذا قام الطبيب البيطري بإغفال هذه الواجبات ولم يتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة، فقد يتسبب ذلك في إصابة الحيوانات بأمراض قد كانت قابلة للوقاية.

في هذا السياق، قد يتحمل الطبيب البيطري المسؤولية إذا تسببت إغفالاته في تفشي أمراض بيطرية داخل قطيع حيواني أو بين مجموعة من الحيوانات التي يتم تربيتها لأغراض اقتصادية فقد يتسبب عدم تطعيم الحيوانات في حالات وبائية ضخمة تؤدي إلى خسائر مادية فادحة للمربي أو المنشأة.

وإحدى الحالات التي تظهر فيها آثار الإهمال من جانب الطبيب البيطري هي تلك المتعلقة بالعمليات الجراحية التي تتم على الحيوانات حيث إن فشل الطبيب البيطري في اتباع معايير السلامة أثناء إجراء العمليات الجراحية قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة تتسبب في وفاة الحيوان أو فقدان قدرته على الإنتاج، خصوصًا في الحيوانات التي يتم تربيتها لأغراض اقتصادية ومن بين الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الطبيب البيطري أثناء العمليات الجراحية، نجد الإهمال في تعقيم الأدوات

[1] سوار، وحيد الدين. (1978م). *شرح القانون المدني النظرية العامة للالتزام*. (د.ن)، ج1، ط144.2 .

الجراحية، وعدم مراقبة الحالة الصحية للحيوان بعد إجراء الجراحة، أو عدم تقديم الرعاية اللازمة خلال فترة النقاهة، ومما لا شك فيه أن هذه الإغفالات قد تؤدي إلى إصابة الحيوانات بالعدوى أو مضاعفات صحية أخرى، مما قد يستدعي معالجات إضافية أو قد يؤدي إلى تدهور صحة الحيوان بشكل كامل وفي مثل هذه الحالات، يُحمّل الطبيب البيطري مسؤولية تعويض المربي أو صاحب الحيوان عن الأضرار التي لحقت بالحيوان نتيجة لإجراء غير سليم أو إهمال في الرعاية بعد العملية[1].

كما أنه من حالات التقصير التي يمكن أن تسبب ضررًا للحيوان عدم امتلاك الطبيب البيطري الكفاءة المهنية أو المهارات الكافية لأداء واجباته وقد يظهر هذا التقصير في صور عدة مثل عدم القدرة على إجراء الفحوصات الطبية المتقدمة، أو عدم معرفة أحدث الأساليب العلاجية المتاحة. في هذه الحالة، يتسبب الطبيب البيطري في إلحاق الضرر بالحيوان نتيجة لفقدان الخبرة أو عدم تحديث معرفته في مجال الطب البيطري.

على سبيل المثال، إذا كان الطبيب البيطري لا يتقن التشخيص باستخدام الفحوصات المخبرية الحديثة، مثل تحليل الدم أو الأشعة السينية، فقد يؤدي ذلك إلى تشخيص خاطئ أو إلى إغفال بعض الحالات المرضية الخطيرة التي يمكن أن تتطلب علاجًا سريعًا. في هذه الحالة، يكون المربي أو صاحب الحيوان ضحية لإهمال الطبيب الذي لم يواكب التقدم العلمي في مجاله[2].

كما أنه ايضاً من بين أشكال الإهمال التي يمكن أن تقع من الطبيب البيطري هو عدم متابعة الحالة الصحية للحيوان بعد تلقيه العلاج أو بعد إتمام عملية جراحية. بعض الحالات تحتاج إلى متابعة مستمرة للحالة الصحية والتأكد من عدم حدوث أي مضاعفات بعد العلاج ومما لا شك فيه

---

[1] القانون المدني المصري رقم 131 لسنة (1948م) وتعديلاته، المادة 163 (كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض).

[2] شرف الدين، أحمد. (1986) . *مشكلات المسؤولية المدنية في المستشفيات العامة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقضاء الكويتي والمصري والفرنسي*. ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت،ص109.

أن إغفال الطبيب البيطري لهذه المتابعة قد يؤدي إلى تدهور حالة الحيوان الصحية، مما يتسبب في أضرار جسيمة. على سبيل المثال، قد يحتاج الحيوان بعد عملية جراحية إلى علاج إضافي أو فحص دوري للتأكد من عدم حدوث عدوى أو مضاعفات، وإذا تم تجاهل ذلك، فإن النتائج قد تكون خطيرة.

من ناحية أخرى، قد تتطلب بعض الأمراض البيطرية عناية خاصة بعد العلاج، مثل تقديم أدوية معينة أو اتباع حمية غذائية خاصة. إذا لم يقم الطبيب البيطري بتوجيه التعليمات بشكل صحيح أو لم يوضح الطريقة الأمثل لرعاية الحيوان بعد العلاج، فقد يؤدي ذلك إلى تدهور صحة الحيوان وزيادة مدة التعافي، وبالتالي زيادة الأضرار الناجمة.

في جميع هذه الحالات، تكون المسؤولية القانونية للطبيب البيطري واضحة إذا ثبت أن الضرر ناتج عن إهماله أو تقصيره في أداء واجباته المهنية ويُعتبر الطبيب البيطري مسؤولًا عن الأضرار الناتجة عن الأخطاء المهنية، سواء كانت تلك الأخطاء ناتجة عن الإهمال أو التقصير أو الخطأ في اتخاذ القرارات الطبية حيث يمكن لصاحب الحيوان أو المربي أن يطالب بتعويض عن الأضرار المترتبة على هذه الإخفاقات، سواء كانت تلك الأضرار مادية (خسارة الحيوان أو انخفاض إنتاجيته) أو معنوية (تأثير نفسي على المربي).

إن المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء أو الإهمال أثناء أداء العمل المهني ليست مجرد تحميل المهني تبعات عمله، بل تتعلق أيضًا بالضرر الذي لحق بالمتضرر ويتعين على المتضرر إثبات وجود علاقة سببية بين الخطأ أو الإهمال وبين الضرر الذي تعرض له ومما لا شك فيه أن هذا يعني أن الضرر يجب أن يكون نتيجة مباشرة للتصرف المهني غير السليم، سواء كان ذلك الإهمال أو الخطأ.

الضرر الناجم عن الأخطاء المهنية قد يكون ماديًا أو معنويًا. على سبيل المثال، في مجال الطب، يمكن أن يتسبب الخطأ في التشخيص في تدهور صحة المريض أو في تسببه في مضاعفات خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة. في حين أن الأضرار المعنوية قد تتعلق بالألم النفسي أو المعاناة التي قد يشعر بها الشخص المتضرر نتيجة للخطأ المهني[1].

الفرع الثاني: الإجراءات القانونية في مواجهة المسؤولية المهنية

عندما يتعرض شخص لضرر نتيجة خطأ أو إهمال مهني، يمكنه اللجوء إلى القضاء للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت به ومما لا شك فيه أن الأمر يتطلب تقديم دليل على الخطأ المهني أو الإهمال، بالإضافة إلى إثبات الضرر الناتج وفي حالات معينة، قد يكون من الضروري اللجوء إلى الخبراء أو الاستشاريين في المجال المتعلق بالحادث لتقييم مدى تقصير المهني ومدى توافق سلوكه مع المعايير المهنية المتعارف عليها والهدف من ذلك هو ضمان أن المهنيين يتحملون المسؤولية عن أفعالهم ويعوضون المتضررين عن الأضرار التي لحقت بهم، كما أن ذلك يسهم في تعزيز المهنية والالتزام بالقيم الأخلاقية في ممارسات العمل المهني.

اعتبر بعض الفقهاء أن المسؤولية المترتبة على الطبيب البيطري تعد مسؤولية تقصيرية، وذلك بناءً على أن حياة الحيوان لا تُعد محلاً للتعاقد في الأصل. كما رأت هذه التشريعات أن اللافتة الموضوعة على باب العيادة لا تُشكل إيجابًا بالتعاقد، بل تُعتبر مجرد دعوة للتعاقد[2].

تُعتبر مسؤولية الطبيب البيطري في الأصل مسؤولية عقدية، وذلك نتيجة إخلاله ببنود العقد المبرم بينه وبين مالك الحيوان. ومع ذلك، قد تنشأ في بعض الحالات مسؤولية تقصيرية، مثل تدخل الطبيب دون

---

[1] الشواء ،محمد سامي. (1982م) .*رسالة دكتوراه بعنوان الخطأ الطبي أمام القضاء الجنائي*. جامعة القاهرة، ص64.

[2] أرتيمية، وجدان.(1995).*الخطأ الطبي في القانون المدني* . الجامعه الاردنيه .

وجود عقد طبي مسبق، كحالات الحوادث الطارئة التي تتطلب تدخله الفوري لعلاج الحيوان. في هذه الحالة، تكون المسؤولية القائمة تقصيرية لأنها تنبع من التدخل العاجل بدافع الضرورة.[1]

كما أن مسؤولية الطبيب البيطري تُعتبر تقصيرية إذا امتنع عن علاج الحيوان دون مبرر مشروع، مما يُعد تعسفًا في استخدام حقه.[2]

علاوة على ذلك، توصلت الباحثة إلى أن مسؤولية الطبيب البيطري تكون تقصيرية إذا طالَب بالتعويض شخصٌ متضرر ليس مالكًا للحيوان، أي أنه غير متعاقد مع الطبيب. في هذه الحالة، تُبنى المسؤولية على أساس القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية.

المبحث الثاني
أركان المسؤولية المدنيه

تقوم المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن على عدد من الأركان التي يجب توافرها من أجل أن يتم تحميله المسؤولية عن الأضرار التي قد تحدث، وتتضمن هذه الأركان الخطأ أو التقصير من جانب الطبيب البيطري في أداء واجباته المهنية، ووجود ضرر ناتج عن هذا الخطأ، بالإضافة إلى العلاقة السببية بين الخطأ والضرر وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة وتحليل أركان المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن، من خلال استعراض هذه الأركان بشكل مفصل وتوضيح كيفية تطبيقها في الواقع العملي.

يعد فهم أركان المسؤولية المدنية للطبيب البيطري أمرًا أساسيًا في تحديد ما إذا كان قد وقع خطأ مهني أو تقصير يستدعي التعويض عن الأضرار الناتجة ويتعين على القانون أن يوفر إطارًا قانونيًا

---

[1] منصور ،محمد حسين. (1999). المسؤولية الطبية. دار الجامعه الجديدة، الاسكندرية.

[2] الصغير ،قيس.(د.ت). المسؤولية المهنية الطبية في السعودية .(د.ن).

واضحًا يضمن حصول المتضررين على حقوقهم في حالات الإهمال أو التقصير من قبل الأطباء البيطريين، ويضمن في الوقت ذاته حماية حقوق المهنيين وتحديد حدود مسؤولياتتهم .

لتحقيق المسؤولية المدنية، يجب توافر عدة أركان أساسية وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، يتضمن المطلب الأول ركن "الضرر "،أما المطلب الثاني يتضمن"الخطأ أو التقصير من قبل الطبيب البيطري"،والمطلب الثالث يتضمن "رابطة السببية ".

المطلب الأول

ركن الضرر

يعد الضرر أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، ولا يمكن قيام هذه المسؤولية دون إثبات وجود ضرر حقيقي لحق بالحيوان أو صاحب الحيوان ففي القانون الأردني، يتعين على المضرور إثبات أن الضرر الذي وقع عليه أو على حيوانه كان نتيجة مباشرة لخطأ أو تقصير من الطبيب البيطري، مما يؤدي إلى تحمله المسؤولية القانونية ومن هنا، يصبح من الضروري تحديد الأركان التي يجب أن يثبتها المتضرر لكي تتمكن المحكمة من قبول دعواه وتحميل الطبيب البيطري المسؤولية القانونية.

إن الضرر لا يُعتبر مجرد حدث عارض أو غير مؤثر في السياق القانوني، بل يجب أن يكون ضررًا محققًا، أي أنه لابد من أن يترتب على سلوك الطبيب البيطري نتيجة ضارة يمكن قياسها سواء كانت مادية أو معنوية ولكي يتمكن المضرور من المطالبة بتعويض، يجب أن يتوافر في الضرر عدة شروط قانونية، وهذه الشروط تشمل وجود ضرر مادي أو معنوي، ومباشرة هذا الضرر نتيجة لسلوك الطبيب البيطري، وثبوت الواقع الذي يؤدي إلى الضرر[1].

[1] جابر،شبل. (1984م). *الالتزام بالمحافظة على سر المهنة*. رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ،مجلس كلية القانون،ص90.

الفرع الأول: الضرر المادي

الضرر المادي هو أحد الأركان الأساسية التي يجب إثباتها في المسؤولية المدنية للطبيب البيطري وهذا النوع من الضرر يشمل أي تأثير سلبي على صحة الحيوان أو ماله أو إنتاجيته ففي مهنة الطب البيطري، قد يكون الضرر المادي واضحًا، مثل تدهور صحة الحيوان أو فقدان الحيوان للحياة نتيجة لإهمال الطبيب أو خطأ في التشخيص أو العلاج. على سبيل المثال، إذا فشل الطبيب البيطري في تشخيص مرض معدٍ بشكل صحيح، مما أدى إلى تدهور الحالة الصحية للحيوان أو وفاته، يكون الضرر ماديًا ويمكن تقديره بناءً على قيمة الحيوان أو خسائر الإنتاج الناجمة عن ذلك وقد يتضمن الضرر المادي تكاليف العلاج الإضافية التي تتطلبها الحالة الصحية المتدهورة للحيوان بسبب خطأ الطبيب البيطري فإذا احتاج الحيوان إلى علاج أو عملية جراحية مكلفة بعد خطأ الطبيب، فإن هذه التكاليف تُعد جزءًا من الضرر المادي الذي يجب تعويضه وفي حالات أخرى، قد يكون الضرر ماديًا من حيث فقدان العوائد الاقتصادية الناجمة عن الحيوان، مثل خسارة المربين للمداخيل من منتجات حيوانية كالحليب أو البيض إذا تدهورت صحة الحيوان أو تسببت الإهمالات الطبية في تعطيله عن الإنتاج[1].

الفرع الثاني: الضرر المعنوي

إلى جانب الضرر المادي، يمكن أن يتضمن الضرر الذي يُثبت لقيام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري أيضًا ضررًا معنويًا، والضرر المعنوي في هذا السياق يرتبط غالبًا بالعواطف والمشاعر التي يتعرض لها صاحب الحيوان نتيجة لفقدان حيوانه أو تعرضه لمشاكل صحية جسيمة كان يمكن تجنبها فعلى سبيل المثال، إذا أصيب الحيوان بمرض مميت بسبب إهمال الطبيب البيطري، فإن المربي قد يشعر

[1] الصويص، سهيل يوسف. (2004م). *مسؤولية الطبيب بين حقوق المريض ومتطلبات القانون الحديث*. أزمنة للنشر والتوزيع عمان الأردن، 89.

بالضيق أو الحزن الشديد بسبب فقدان حيوانه، وهو ما يعد ضررًا معنويًا، ويمكن في بعض الحالات أن يطالبه بالتعويض عنه. كما يمكن للمحاكم أن تأخذ في اعتبارها الأثر النفسي والاجتماعي الذي يخلفه فقدان الحيوان أو تدهور حالته الصحية، ولم يستقر القانون الأردني على قانون معين او سوابق قضائية بشأن التعويض المعنوي عن الخطأ الطبي الواقع من قبل الطبيب البيطري .

كما ان الضرر المعنوي لا يقتصر فقط على التأثيرات النفسية، بل قد يشمل أيضًا فقدان الراحة والاطمئنان الذي يشعر به المربي عندما لا تكون صحة حيواناته مهددة وهذا الأمر يمكن أن يكون له تأثير بالغ على حياة المربي الشخصية أو المهنية، خاصة إذا كان الحيوان يعتبر جزءًا أساسيًا من عمله الزراعي أو التجاري وبالتالي، يمكن للمربي أن يطالب بتعويض عن هذا النوع من الضرر على الرغم من صعوبة قياسه بشكل دقيق[1].

الفرع الثالث: ضرر محقق

الضرر يجب أن يكون محققًا، أي أنه يجب أن يكون الضرر الذي وقع واقعًا فعليًا وقابلاً للقياس ففي العديد من الحالات، قد تكون الأضرار المحتملة أو التي كان من الممكن أن تحدث في المستقبل غير كافية لقيام المسؤولية، بل يجب أن يكون الضرر قد حدث بالفعل. هذا يشمل على سبيل المثال تدهور صحة الحيوان أو توقفه عن الإنتاج بسبب العلاج غير السليم أو التشخيص الخاطئ ومن هنا، يترتب على المضرور تقديم دليل قاطع على أن الضرر لم يكن مجرد احتمال أو تهديد مستقبلية، بل وقع فعليًا نتيجة لتصرف الطبيب البيطري[2].

---

[1] الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2007م). *التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية*. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،40.

[2] خربوطلي، صفاء.(2005). *المسؤولية المدنية للطبيب دراسة مقارنة*. دار المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

المطلب الثاني
الخطأ أو التقصير من الطبيب البيطري

الخطأ أو التقصير يُعد من الأركان الأساسية في قيام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري ، واشير بالذكر هنا إلى أن المشرع الأردن أخذ بنظرية الفعل الضار والمشرع المصري أخذ بنظرية الخطأ ، وقد يتبادر إلى أذهان بعض قارئي هذا البحث ان الباحثة قد أخطأت في بيان عنوان هذا المطلب وأن المقصود هنا هو الفعل الضار خاصة وأن الفعل الضار هو أساس الضمان في القانون الأردني[1] ،الا انه اود الاشاره هنا الى ان الخطأ يتضمن ركنين أحدهما مادي وهو التعدي، والآخر معنوي وهو الإدراك ،والإدراك يعني أن يكون الفاعل مميزا لأفعاله ، وفي المسؤولية المدنية الواقعه على الطبيب البيطري لا يتصور عدم وجد الإدراك ،اما الركن المادي وهو التعدي فهو مشترك بين كلتا الحالتين، فالخطأ في القانون المدني الأردني يرادف التعدي في الشريعة الإسلامية حيث" لا ضرر ولا ضرار".

يشكل الخطأ العنصر الذي يُمكن من خلاله تحميل الطبيب البيطري تبعات الأضرار التي تنشأ بسبب سلوكه غير السليم أو إهماله في أداء واجباته المهنية. في أي نظام قانوني، لا يُمكن تحميل الشخص المسؤولية عن ضرر ما إلا إذا ثبت أن هذا الضرر ناتج عن سلوك مخالف للواجبات القانونية أو المهنية المقرر وفي السياق البيطري، يشمل ذلك الحالات التي يتسبب فيها الطبيب البيطري في أضرار نتيجة لممارسته المهنة بطرق غير صحيحة أو بسبب تقصيره في تقديم الرعاية اللازمة للحيوان[2].

الخطأ أو التقصير يمكن أن يكون إما متعمدًا أو ناتجًا عن إهمال أو جهل، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري لا تقتصر فقط على الأخطاء المتمثلة في الأفعال

---

[1] "كل اضرار بالغير يلزم فاعله ،ولو غير مميز بضمان الضرر " الماده 256،القانون المدني الاردني رقم 43،لعام 1976.

[2] شبل ،جابر مهنا. (1984م). *الالتزام بالمحافظة على سر المهنة*. رسالة ماجستير مقدمة ،جامعة بغداد ،كلية القانون ،ص98.

المتعمدة أو المخالفة للقانون، بل تشمل أيضًا التقصير الذي يحدث نتيجة لعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة أو عدم مراعاة المعايير المهنية المعترف بها في مجال الطب البيطري وفي بعض الحالات، قد يكون هذا الخطأ ناتجًا عن الإهمال في التعامل مع الحيوان، مثل فشل الطبيب في تشخيص مرض ما بشكل صحيح، أو عدم تقديم العلاج المناسب في الوقت المناسب، أو عدم اتباع الإجراءات الوقائية التي كانت ضرورية لحماية صحة الحيوان ومن أبرز الأمثلة على الخطأ المهني للطبيب البيطري يمكن أن تكون حالات التشخيص الخاطئ أو التأخير في علاج حالة مرضية حادة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم وضع الحيوان، بل وقد يؤدي إلى وفاته كذلك، إذا قام الطبيب البيطري بتطبيق علاج غير مناسب أو أدوية غير متوافقة مع الحالة الصحية للحيوان، فإن هذا يُعتبر خطأ مهنيًا يؤدي إلى المسؤولية القانونية، حيث يُفترض أن الطبيب البيطري يجب أن يكون على دراية كافية بمختلف الأساليب العلاجية المستخدمة في مجاله، وأن يتخذ أفضل القرارات بناءً على معرفة علمية محدثة[1].

إن التقصير في الواجبات المهنية يُعد أحد أبرز مظاهر المسؤولية المدنية للطبيب البيطري فالمهني الذي يُعيّن على عاتقه تقديم رعاية طبية لحيوان ما يكون ملزمًا باتباع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن علاجًا فعالًا وآمنًا فإذا لم يقم الطبيب البيطري باتباع هذه القواعد – مثل التقاعس عن إجراء الفحوصات اللازمة قبل علاج الحيوان أو عدم تقديم الرعاية اللازمة بعد إجراء عملية جراحية – فإنه يقع في دائرة التقصير، ويُعتبر مسؤولًا عن أي ضرر يلحق بالحيوان أو المربي نتيجة لذلك[2].

---

[1] شريم، محمد. (2000م) . *الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية*. المطابع التعاونية عمان – الأردن،186.

[2] الشيخ، بابكر . (2002م). *المسؤولية القانونية للطبيب:دراسة في الأحكام العامة لسياسات القوانين المقارنة واتجاهات القضاء* . دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، ط 1، ص125.

مثال على ذلك، عندما يتعامل الطبيب البيطري مع حيوان مريض دون إجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من نوع المرض، أو إذا فشل في تتبع التطورات في حالة المرض بمرور الوقت، فإن هذه التصرفات تُعد تقصيرًا في أداء الواجب المهني فالطبيب البيطري لا يقتصر دوره على العلاج في اللحظة الراهنة، بل يجب عليه أيضًا أن يتابع حالة الحيوان ويستجيب بسرعة لأي تغييرات قد تطرأ على صحته وعليه، فإن التقصير في متابعة الحالة أو في اتخاذ الاحتياطات اللازمة يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية على صحة الحيوان ويعرض الطبيب للمسؤولية المدنية.

كما أنه في بعض الحالات، قد يكون الخطأ ناتجًا عن جهل الطبيب البيطري ببعض الأساليب الحديثة أو نقص في الخبرة الطبية ،فالطبيب البيطري في الأردن ملزم باتباع المعايير المهنية والتعليمية المستمرة التي تضمن أن يكون على دراية بأحدث التطورات في مجاله ،فإذا أقدم الطبيب على اتخاذ قرارات خاطئة بناءً على نقص في معرفته أو خبرته، فقد يُعتبر ذلك تقصيرًا في أداء الواجب المهني، كما يُتوقع من الطبيب البيطري أن يكون ملمًا بكافة الإجراءات الطبية والعلاجية الضرورية والحديثة، ويُفترض به أن يتعامل مع أي حالة مرضية بأعلى درجات الاحتراف.

في حال تبين أن الطبيب البيطري فشل في اتخاذ القرارات الصحيحة بسبب عدم تحديث معلوماته أو عدم مواكبته للتطورات الحديثة في مجاله، يُعتبر ذلك تقصيرًا يترتب عليه مسؤولية قانونية وفقا للقانون الأردني ويوضح هذا أن المسؤولية لا تقتصر فقط على الأخطاء المباشرة ولكن تمتد أيضًا إلى التقصير الناتج عن عدم متابعة المستجدات أو عدم الاعتناء الكافي بتطوير المهارات المهنية[1].

[1] Matossian, M. (n.d.). Shaping world history (p. 43).

المطلب الثالث

ركن السببية

من الركائز الأساسية لقيام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري هي العلاقة السببية بين الخطأ الذي ارتكبه الطبيب البيطري والضرر الذي وقع على الحيوان أو المربي، حيث يجب أن يكون الضرر ناتجًا مباشرة عن الخطأ أو الإهمال المهني الذي ارتكبه الطبيب البيطري، أي أن هناك رابطة سببية واضحة بين سلوك الطبيب البيطري والضرر الذي وقع وفي حالة عدم وجود هذه العلاقة السببية المباشرة، لا يُمكن تحميل الطبيب البيطري المسؤولية عن الضرر، حتى إذا كان الخطأ أو التقصير قد حدث[1].

على سبيل المثال، إذا أقدم الطبيب البيطري على تشخيص خاطئ أو تأخير في علاج الحيوان، وكان هذا التأخير أو الخطأ هو السبب المباشر في تدهور صحة الحيوان أو موته، فإن هناك علاقة سببية مباشرة بين الخطأ والضرر أما إذا كانت أسباب أخرى غير متعلقة بسلوك الطبيب البيطري هي التي أدت إلى الضرر، فلا يمكن تحميل الطبيب البيطري المسؤولية. لذا، يجب على المضرور أن يثبت هذه العلاقة السببية لتكون دعواه مقبولة في المحكمة[2].

في إطار المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في الأردن، تُعد العلاقة بين الفعل أو الإهمال والضرر الحاصل من الركائز الأساسية التي تحدد مدى مسؤولية الطبيب البيطري عن الأضرار التي تلحق بالحيوان أو المربي فالمسؤولية المدنية تقوم على مبدأ أن الشخص المسؤول يجب أن يكون قد ارتكب فعلًا غير مشروع أو أهمل في أداء واجباته، وأن هذا الفعل أو الإهمال كان السبب المباشر في وقوع الضرر ففي مهنة الطب البيطري، يشمل الفعل أو الإهمال مجموعة من التصرفات المهنية

---

[1] عبد الرحمن، أحمد شوقي. (1976م).مضمون الالتزام العقدي، (د.ن)، القاهرة،ص200.

[2] International Museum of the Horse. (n.d.). What we theorize – When and where domestication occurred. Retrieved November 1, 2024, from http://www.imh.org/exhibits/online/what-we-theorize-when-and-where-domestication-occurred.

التي قد تؤدي إلى الإضرار بالحيوان أو تدهور صحته، مما يتطلب من الطبيب البيطري إظهار اهتمام دقيق وحرفية عالية أثناء معالجة الحالات المرضية أو تقديم الرعاية.

من أهم القواعد القانونية التي تحكم المسؤولية المدنية للطبيب البيطري هي إثبات العلاقة السببية بين الفعل أو الإهمال الذي ارتكبه الطبيب البيطري، والضرر الذي وقع بالفعل ويُعد هذا الإثبات عنصرًا حاسمًا في تحمّل المسؤولية، حيث لا يكفي فقط إثبات أن الطبيب البيطري ارتكب خطأ أو أهمل واجبًا من واجباته، بل يجب أن يُثبت أيضًا أن هذا الخطأ أو الإهمال هو السبب المباشر في وقوع الضرر الذي تعرض له الحيوان أو المربي لذا، فإن تحديد هذه العلاقة السببية يعد أساسيًا في تحديد ما إذا كانت المسؤولية المدنية للطبيب البيطري قائمة أم لا[1].

الفرع الأول: الفعل أو الإهمال كسبب للضرر

تتمثل بداية العلاقة السببية في تحديد ما إذا كان الفعل أو الإهمال الذي ارتكبه الطبيب البيطري هو الذي أدى مباشرة إلى الضرر الحاصل ففي القانون الأردني، لا يمكن تحميل الطبيب البيطري المسؤولية المدنية ما لم يثبت أن سلوكه المهني كان السبب الذي أسفر عن تدهور صحة الحيوان أو إصابته بضرر جسدي أو اقتصادي فعلى سبيل المثال، إذا قام الطبيب البيطري بتشخيص خاطئ لحالة حيوان أو تأخر في علاج مرض معدٍ كان من الممكن معالجته في وقت مبكر، فإن هذه التصرفات قد تكون سببا مباشرًا في تفاقم المرض أو وفاته وبالتالي، يكون الطبيب البيطري مسؤولًا قانونًا عن هذا الضرر.

من جهة أخرى، في الحالات التي يتسبب فيها الطبيب البيطري في إهمال لمتابعة العلاج أو تجاهل الإجراءات الوقائية اللازمة، فإن هذا الإهمال يعد سببًا مباشرًا لحدوث الأضرار فمثلًا، إذا

[1] عبد الله، محمد أسامة. (1987م). *المسؤولية الجنائية للأطباء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي* .دار النهضة العربية،ص287.

فشل الطبيب في اتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء إجراء عملية جراحية، مما أدى إلى إصابة الحيوان بعدوى أو تدهور حالته الصحية، فإن الإهمال في أداء هذه الواجبات يثبت العلاقة السببية بين سلوك الطبيب البيطري والضرر الواقع[1].

الفرع الثاني: العلاقة السببية في حالات الإهمال

الإهمال يمثل أحد أشكال الخطأ المهني التي يمكن أن تُسند إلى الطبيب البيطري، والذي قد يؤدي إلى ضرر يتطلب تعويضًا. يمكن أن يكون الإهمال ناتجًا عن تجاهل الطبيب البيطري للمعايير المهنية، أو عدم التزامه بالإجراءات المقررة في العلاج أو الرعاية الحيوانية. في حالات الإهمال، من الضروري إثبات أن الخطأ الذي وقع بسبب الإهمال هو الذي أسفر عن الضرر الحاصل فعلى سبيل المثال، إذا فشل الطبيب البيطري في إجراء فحص دوري للحيوان الذي يعاني من مرض مزمن، مما أدى إلى تفاقم حالته الصحية بشكل خطير، فإن هذا الإهمال في المتابعة الطبية يشكل علاقة سببية واضحة بين سلوك الطبيب البيطري والضرر الذي لحق بالحيوان وفي مثل هذه الحالات، يُنظر إلى الإهمال كسبب مباشر للضرر ويؤدي إلى قيام المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، حيث يُعتبر أن الطبيب البيطري كان قادرًا على تجنب هذا الضرر لو أنه أبدى اهتمامًا كافيًا بحالة الحيوان وأدى واجبه المهني بالشكل الصحيح[2].

---

[1]Macdonald, B. (Host). (2009, March 7). Horsey-aeology, binary black holes, tracking red tides, fish re-evolution, walk like a man, fact or fiction. Quirks and Quarks Podcast. CBC Radio. Retrieved November 1, 2024, from http://www.cbc.ca/quirks/episode/2009/03/07/horsey-aeology-binary-black-holes-tracking-red-tides-fish-re-evolution-walk-like-a-man-fact-or-ficti/

[2] الغامدي، عبد الله بن سالم. (2000م). *مسؤولية الطبيب المهنية*. دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض ،السعودية، ص187.

الفرع الثالث: الضرر غير المباشر وهل يمكن تحميل الطبيب البيطري المسؤولية

من الممكن أن يُثار تساؤل حول مدى مسؤولية الطبيب البيطري إذا كان الفعل أو الإهمال الذي قام به لم يتسبب بشكل مباشر في وقوع الضرر، بل كان مجرد عامل مساعد أو غير مباشر. في مثل هذه الحالات، يتعين على المتضرر أن يُثبت أن الفعل أو الإهمال البيطري كان السبب الرئيس في الضرر، حتى وإن كان هنالك عوامل أخرى قد أسهمت في حدوثه. على سبيل المثال، إذا كان الطبيب البيطري قد أعطى علاجًا للحيوان لكنه لم يتبع التعليمات الصحيحة، أو لم يتواصل مع المربي بشأن تأثير العلاج أو الآثار الجانبية المحتملة، وكان هذا الإغفال هو السبب الرئيسي في تدهور حالة الحيوان، فيمكن اعتبار ذلك سببًا مباشرًا للضرر. ولكن إذا كانت هنالك عوامل خارجية أخرى (مثل سلوك المربي أو ظروف غير متوقعة)، فقد يتعين على المحكمة دراسة ما إذا كان الطبيب البيطري يتحمل المسؤولية كاملة أو جزئية.

الفرع الرابع: الفعل المتعمد مقابل الخطأ غير المقصود

من المهم التمييز بين الفعل المتعمد والخطأ غير المقصود في تحديد العلاقة السببية للضرر ففي حالة الخطأ المهني غير المتعمد، كأن يرتكب الطبيب البيطري خطأ في التشخيص أو العلاج بسبب نقص في الخبرة أو التقدير، فإن هذه التصرفات تؤدي إلى المسؤولية المدنية بسبب الإهمال أو التقصير لكن في حالة التصرف المتعمد أو القصد الجنائي، كما في حال قيام الطبيب البيطري بإلحاق ضرر بالحيوان عمدًا أو بدافع من أجل منفعة شخصية، فإن ذلك يدخل في نطاق المسؤولية الجنائية وليس المسؤولية المدنية. رغم أن الفعل المتعمد قد يؤدي إلى نفس النتيجة (الضرر) كما

هو الحال مع الأخطاء غير المقصودة، إلا أن العلاقة السببية في الفعل المتعمد تُعد أكثر وضوحًا في إطار المسؤولية الجنائية[1].

الفرع الخامس: دور الأدلة في إثبات العلاقة السببية

ثبات العلاقة السببية بين الفعل أو الإهمال والضرر الحاصل يعتمد بشكل كبير على نوعية الأدلة المقدمة أمام المحكمة ففي المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، يمكن أن تكون الأدلة التي تثبت العلاقة السببية عبارة عن شهادات أطباء آخرين، فحوصات طبية، تقارير طبية موثوقة، أو ملاحظات مكتوبة من قبل المربي أو صاحب الحيوان فعلى سبيل المثال، إذا كانت الأدلة تشير إلى أن الحيوان كان في حالة صحية جيدة قبل تقديم العلاج أو التشخيص من قبل الطبيب البيطري، وأن حالة الحيوان قد تدهورت بشكل ملحوظ بعد ذلك بسبب الخطأ أو الإهمال، فإن هذه الأدلة تساهم في إثبات العلاقة السببية بين سلوك الطبيب البيطري والضرر الذي لحق بالحيوان[2].

من النقاط الجوهرية التي تتطلب توضيحًا عند الحديث عن الخطأ أو التقصير كسبب للمسؤولية المدنية للطبيب البيطري هي العلاقة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الواقع ففي القانون المدني، لا يكفي أن يثبت المتضرر أن هناك خطأ قد حدث؛ بل يجب أيضًا أن يثبت أن هذا الخطأ هو الذي تسبب مباشرة في الضرر الذي لحق به. لذا، فإن المسؤولية لا تقوم إلا عندما يتم إثبات وجود صلة مباشرة بين سلوك الطبيب البيطري المسبب للضرر والحالة التي ترتبت على ذلك من أضرار.

إذا تعرض الحيوان لضرر بسبب تشخيص خاطئ أو تأخير في العلاج، فيجب أن يكون هناك دليل على أن هذا التأخير أو الخطأ كان هو السبب المباشر الذي أدى إلى تدهور حالة الحيوان

---

[1] الحياري، أحمد. (2005م). *المسؤولية المدنية للطبيب دراسة مقارنة*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،27.

[2] الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2007م) .*التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية*. أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،87.

فعلى سبيل المثال، إذا تم تشخيص مرض ما بشكل غير دقيق أو إذا تم إعطاء العلاج بطريقة خاطئة، وكان هذا التشخيص غير الدقيق هو السبب الذي أدى إلى تفاقم المرض، فإن الطبيب البيطري يُعتبر مسؤولًا عن هذه النتيجة .

عند الحديث عن الخطأ والضرر، فإن مجرد وقوع الخطأ لا يكفي لتحميل الشخص المسؤولية؛ بل يجب أن يكون هناك ضرر حقيقي نتج عن هذا الخطأ وهنا تتضح أهمية العلاقة السببية التي تعني أن يكون الخطأ السبب المباشر والرئيسي لحدوث الضرر حيث كان الضرر سيقع حتى في غياب الخطأ، فإن العلاقة السببية تُنتفى، وبالتالي تنتفي المسؤولية القانونية وبإثبات العلاقة السببية يتطلب تحديد الرابط بين الفعل الخاطئ أو الامتناع عنه وبين الضرر الذي لحق بالمجني عليه وتُطرح أسئلة مثل: هل كان الضرر نتيجة متوقعة أو محتملة للسلوك الخاطئ؟ وهل توجد عوامل خارجية ساهمت في وقوع الضرر بشكل ينفي الارتباط المباشر بين الخطأ والضرر؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تُساعد في تحديد ما إذا كانت المسؤولية القانونية قائمة وفي التقييم القانوني، تُستخدم معايير موضوعية لتحديد وجود العلاقة السببية وفي بعض الحالات، يتم اللجوء إلى خبراء لتحديد مدى ارتباط الضرر بالخطأ. إذا ثبتت العلاقة السببية، يتحمل الشخص المسؤولية القانونية عن الخطأ، سواء كان ذلك بالتعويض عن الأضرار أو بتحمل عقوبات قانونية.

الفصل الرابع

اثر تقرير المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري

يسأل الطبيب البيطري عن التعويض عن الضرر الذي أحدثه بالمضرور متى توافرت أركان المسؤولية التقصيرية من فعل ضار وضرر ورابطة سببية بينهما ،ولا شك بأن تعويض الضرر الناشئ عن الفعل الضار الصادر من الطبيب البيطري يخضع للقواعد العامة في التشريع الأردني .

قسمت الباحثة هذا الفصل إلى مبحثين حيث تطرقت في المبحث الأول للحديث عن "دور المحكمة في تحديد المسؤولية "، وفي المبحث الثاني تطرقت الى الحديث عن "التعويض والتأمين عن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري" كما يلي :

المبحث الأول

دور المحكمة في تحديد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري

تعتبر مهنة الطب من أهم المهن التي لها تأثير مباشر على حياة الحيوانات والبشر، حيث يستخدم الطبيب البيطري علمه وخبرته في تشخيص وعلاج الأمراض التي تصيب الحيوانات، وكذلك العمل على تخفيف معاناتهم من خلال وصف الأدوية المناسبة أو في بعض الحالات إجراء العمليات الجراحية، إلا أن الطبيب البيطري لا يستطيع أن يمارس مهنته بحرية إذا كان مدركاً أن كل خطأ يرتكبه أثناء علاج الحيوان قد يترتب عليه مسؤولية مدنية[1].

ومن أجل تشجيع الأطباء البيطريين على تحسين مهاراتهم وتطوير أساليب العلاج التي يقدمونها، وضع المشرع بعض الضوابط القانونية التي تحكم ممارسة الطب البيطري، بهدف حماية الحيوانات من الأخطاء الطبية مع حماية الأطباء من التعويضات الناتجة عن الأخطاء الطبية .

تعتبر المسؤولية المدنية للطبيب البيطري من القضايا ذات الأبعاد القانونية والعملية الهامة في النظام القضائي، إذ تساهم بشكل كبير في تحديد نطاق الحقوق والواجبات بين الأطباء البيطريين وأصحاب الحيوانات، وكذلك بين الأطباء البيطريين والمؤسسات القضائية والتنظيمية المعنية. إن دور الطبيب البيطري لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية للحيوانات فحسب، بل يمتد ليشمل تقديم استشارات طبية، ورصد أمراض قد تكون خطيرة على الصحة العامة، بالإضافة إلى تشخيص وعلاج الأمراض التي قد تؤثر على الإنتاج الحيواني والبيئة. وفي هذا السياق، تكون المسؤولية المدنية التي

---

[1] الزحيلي،وهبة.(1970). *نظرية الضمان وأحكام المسئولية المدنية والجنائية في الفقة الإسلامي*. دار الفكر، الطبعة الأولى، ص 20 .

قد يتعرض لها الطبيب البيطري نتيجة لأخطائه أو تقصيره في أداء مهامه، محط نظر العديد من الدراسات القانونية، حيث يترتب عليها آثار قانونية تؤثر بشكل مباشر في النظام القضائي[1].

تتمثل المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في التزامه بتقديم الرعاية الصحية للحيوانات طبقًا لأعلى معايير الجودة والاحترافية. وإذا ما وقع أي خطأ في تشخيص الحالة أو في تقديم العلاج المناسب، مما أدى إلى ضرر بالحيوان أو صاحب الحيوان، فقد يكون الطبيب البيطري عرضة للمسؤولية القانونية. وبالتالي، تتعدد الآثار التي تترتب على هذه المسؤولية المدنية، سواء من حيث الجانب المالي، أو من حيث التأثيرات النفسية والاجتماعية على الأطباء البيطريين. كما أن هناك آثارًا قانونية تترتب على قضايا المسؤولية المدنية البيطرية التي تصل إلى المحاكم، الأمر الذي يعكس تفاعل النظام القضائي مع هذا النوع من القضايا، ويضع تحديات أمام القضاة في الفصل بين التقصير المهني والأخطاء الطبيعية التي قد تحدث في ميدان الطب البيطري.

من ناحية أخرى، فإن آثار المسؤولية المدنية على النظام القضائي لا تقتصر على القضايا التي يتم رفعها ضد الأطباء البيطريين، بل تشمل أيضًا التأثيرات التي قد تحدث على مستوى التشريعات البيطرية والنظام القانوني بشكل عام. فالقضايا البيطرية التي ترفع أمام المحاكم تتطلب قوانين مرنة وواضحة تحدد بوضوح نطاق المسؤولية، وتُحسن من عملية الفصل بين القضايا المختلفة بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، لا تقتصر المسؤولية المدنية للطبيب البيطري على الأضرار المباشرة التي تصيب الحيوانات فحسب، بل قد تمتد إلى الآثار الاقتصادية التي قد تلحق بأصحاب الحيوانات أو المزارع المتضررة نتيجة لخطأ الطبيب البيطري. في هذا الإطار، يصبح من الضروري على النظام

[1] محمد طه،أحمد. (2010). المسؤولية المدنية عن الخطأ المهني. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ص 45 .

القضائي أن يكون قادرًا على تقدير حجم الضرر الذي لحق بالمجتمع أو بالصحة العامة من جراء هذا الخطأ، وتحديد تعويضات منصفة للمتضررين. كما أن قصور القوانين والأنظمة في التعامل مع هذه المسؤولية قد يؤدي إلى أزمة في الثقة بين الأطباء البيطريين والمجتمع، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على الخدمات البيطرية[1].

علاوة على ذلك، لا تقتصر آثار المسؤولية المدنية على الطبيب البيطري في إطار القضايا الفردية، بل قد تمتد لتشمل التأثيرات على سمعة المهنة البيطرية ككل. فمن المعروف أن المهنة البيطرية تعتمد بشكل كبير على الثقة التي يتمتع بها الطبيب البيطري في المجتمع. وعليه، فإن أي حكم قضائي قد يُفرض على طبيب بيطري نتيجة لأخطائه قد يؤثر في صورة المهنة برمتها، ويخلق حالة من عدم الثقة بين الأطباء البيطريين وأصحاب الحيوانات. هذا بدوره قد يؤثر على ممارسات العلاج البيطري ويؤدي إلى قلة الوعي في المجتمع بأهمية الرعاية الصحية الحيوانية .

تعتبر مهمة المحكمة هي تحديد مقدار التزام الطبيب البيطري في حالة الخطأ الطبي أو الإهمال أثناء ممارسة المهنة وتقوم المحكمة بتقييم الأدلة والشهادات المقدمة من الأطراف المختلفة لتقرر ما إذا كان الطبيب قد ارتكب خطأ طبيًا يجب أن يتحمل المسؤولية عنه قانونًا وتلعب المحكمة دورًا مهمًا في تقييم أحقية الطرف المتضرر في التعويض وفي شرح الواجبات القانونية للطبيب البيطري ومن هذا المنظور، ينقسم دور المحكمة إلى أربعة جوانب حاسمة[2].

---

[1] بن سالم, بلال, شريفي, العمري. (2022). *النظام القانوني للتأمين على المسؤولية المدنية للأعمال الطبية* . مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي ،الجزائر.

[2] السلطاني،نبراس. (2024م). *النظام القانوني لمسؤولية طبيب التخدير*. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(10), 351-362.

الفرع الأول: تقييم الأدلة والشهادات

تلعب المحكمة دورًا مهمًا في تحديد المسؤولية القانونية للطبيب البيطري من خلال فحص الحقائق والشهادات المقدمة في القضية ويعتمد القرار النهائي على قدرة المحكمة على تقييم ما إذا كانت المعلومات المقدمة تشير إلى أن الطبيب البيطري ارتكب خطأ أو تصرف بإهمال، مما أدى إلى المسؤولية المدنية للأطراف المتضررة وتتكون الأدلة المادية من الشهادات الواقعية والسجلات الطبية، والتي يجب على المحكمة جمعها وتحليلها بما يتماشى مع التشريعات المعمول بها وتنظر المحكمة في الأدلة الواقعية التي قدمها الشهود مثل تصريحات الأطباء البيطريين أو أولئك الذين لاحظوا الحادث، بالإضافة إلى الوثائق الطبية مثل نتائج الفحص والتشخيصات البيطرية والأدلة الواقعية مطلوبة لتقييم ما إذا كان هناك إهمال من جانب الطبيب البيطري أو ما إذا كان العلاج المقدم للحيوان متوافقًا مع المعايير البيطرية المعترف بها.

في بعض الظروف يجب على المحكمة التحقق من المعلومات بناءً على آراء الخبراء أو المهنيين، مثل الأطباء البيطريين المتخصصين، الذين يمكنهم تحديد ما إذا كان الطبيب البيطري قد ارتكب خطأ أو تصرف بإهمال يتطلب هذا الشكل من الأدلة مهارة فنية ومتخصصة، ويجب على المحكمة التأكد من أن الشهادة المقدمة تستند إلى الخبرة المهنية العملية للخبراء يجب على المحكمة أيضًا ضمان أن الأدلة غير متحيزة ودقيقة، وأن سلسلة الأدلة لم يتم العبث بها أو تغييرها، يعتمد معيار الإثبات في النزاعات المدنية على توازن الاحتمالات، مما يعني أن المحكمة ستحكم لصالح الطرف الذي يقدم الدليل الأكثر إقناعًا على حدوث الإهمال الطبي والقسوة على الحيوان.[1]

[1] Cooper, J. E., & Cooper, M. E. (2008). *Introduction to veterinary and comparative forensic medicine.* John Wiley & Sons.

الفرع الثاني: تقدير الخبرة الطبية واصدار قرارات التعويضات

في العديد من قضايا المسؤولية الطبية البيطرية، قد يُطلب من المحكمة الاعتماد على شهادة مهنية أو خبرة في المجال البيطري لتحديد وقائع القضية وتشكل مثل هذه الأدلة أداة مهمة للمحكمة لفهم الفروق الدقيقة الفنية والمعايير البيطرية الراسخة التي قد تكون غير واضحة للمحكمة أو للأطراف الأخرى وغالبًا ما تتكون هذه الأدلة من تقديم أحكام الخبراء بناءً على الخبرة العملية للأطباء البيطريين وفهمهم العلمي.

عند تقديم مثل هذه الشهادة، تركز المحكمة على تحديد ما إذا كان الطبيب البيطري المتهم قد اتبع المعايير المهنية الراسخة عند علاج الحيوان ورعايته ويأخذ هذا التقييم في الاعتبار المهارة العلمية والطبية للشاهد، والقدرة على فهم المعايير البيطرية المناسبة، والاعتماد على الأدلة العلمية والمنهجية الواضحة ،كما تسعى المحكمة إلى ضمان أن تكون الشهادة المقدمة مبنية على التطبيق السليم للمعايير الأساسية للرعاية، وخالية من التحيز أو تضارب المصالح، من أجل ضمان سلامة وصدق الأدلة المستخدمة في الحكم النهائي ثم يتم بعد كل هذا اصدار قرارات بالتعويضات.[1]

يتخذ الأطباء البيطريون يوميًا مجموعة متنوعة من الخيارات والتنبؤات والشهادات والتقارير كجزء من عملهم ولا تقتصر هذه الخيارات على تحليل صحة الحيوان، بل غالبًا ما تتضمن تعليقات الخبراء على القضايا البيطرية الصعبة تتضمن وظيفة الطبيب البيطري اتخاذ قرارات هامة بناءً على معايير علمية وفنية متخصصة، والجمع بين المهارات والمعرفة المتفوقة لتحديد العلاج المناسب والحفاظ على صحة الحيوان، مع التأكيد على أهمية المعرفة الفنية في مهنة الطب البيطري.

---

[1] الدوخ، طريق. (2019م). *دور القاضي الجنائي في تقدير الخبرة الطبية*. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع14 ، 105 – 130، ص 116.

حيث يعتبر الطبيب البيطري المتخصص هو شخص لديه مهارات وخبرة محددة تتجاوز الفهم الشائع للممارسين البيطريين ويُعتمد عليه لتقديم التوجيه بشأن المشاكل البيطرية الصعبة أو التقييمات الطبية الصحيحة، ويشير مصطلح "الخبرة" في السياق البيطري إلى مهارة معينة أو نوع معين من المعرفة، ويُطلق على الطبيب البيطري المتخصص، مثل الجراح البيطري، اسم الخبير في تخصصه تتطلب هذه المهارة معرفة واسعة والقدرة على تنفيذ إجراءات علاجية إبداعية ومناسبة، مما يزيد من مسؤولية الطبيب في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على صحة الحيوان ورفاهيته.[1]

من وجهة نظر المسؤولية المدنية، فإن الأساس الفني للطب البيطري هو عامل حاسم في تحديد ما إذا كان الطبيب قد اتبع المعايير المهنية الكافية ويعد التخصص في تخصص معين، مثل الجراحة البيطرية أو الطب البيطري العلاجي، يحسن قدرة الطبيب على إصدار أحكام ذكية، مما يقلل من احتمالية الأخطاء التي قد تؤدي إلى المسؤولية القانونية فقد تشمل الخبرة البيطرية أكثر من مجرد المعرفة النظرية؛ فهي تشمل أيضًا القدرة على تطبيق هذه المعرفة عمليًا وفعالية في علاج حالات مختلفة، ووضع الطبيب البيطري في سياق فني دقيق يعتمد على مهاراته واحترافيته لذا فإن أحد أهم أجزاء معرفة كيفية تقييم المسؤولية القانونية للطبيب البيطري في هذا الموقف هو فحص المعايير الفنية للممارسة البيطرية ، وتبرز أهمية المعرفة الفنية في تحديد ما إذا كان الطبيب البيطري قد عالج الحالات البيطرية وفقًا للمعايير السليمة والمعترف بها دوليًا، وكذلك مدى تأثير هذه الخبرة في تأكيد المسؤولية أو نفيها ولذلك من أجل تقييم درجة التفاني المهني وتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى المسؤولية المدنية، من الضروري فهم هذه المعايير وتطبيقها.[2] وينقسم المبحث الأول إلى مطلبين

[1] Woods, A. (2013*). From practical men to scientific experts: British veterinary surgeons and the development of government scientific expertise*, c. 1878–1919. History of Science, 51(4), 457–480.

[2] Dzikowski, A. (2023). *Veterinary expert: Legal nature and responsibility*. Animals (Basel), 13(13), 2163.

حيث تطرقت الباحثة في المطلب الأول إلى "أهمية الخبرة البيطرية في تحديد المسؤولية " ، وفي المطلب الثاني " المعايير الفنية للممارسة البيطرية لتجنب المسؤولية".

المطلب الأول
أهمية الخبرة البيطرية في تحديد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري

تعتبر الخبرة البيطرية أمرًا بالغ الأهمية في تقييم المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، حيث تعتمد المحاكم بشكل كبير على آراء المتخصصين البيطريين للحكم على مدى امتثال الطبيب البيطري للمعايير المهنية وما إذا كان هناك كما تتضمن وظيفة الخبرة الفنية تقديم تقييمات صحيحة بناءً على المعرفة المتخصصة لتقييم المواقف البيطرية المعقدة وتحديد ما إذا كانت الإجراءات المستخدمة متوافقة مع المعايير المهنية المعمول بها.

الفرع الأول: من هو الخبير البيطري

يعرف الخبير بأنه الذي يجري الفحص ويصدر القرار ويضع التقرير ويقدمه وهو يعمل لصالح عامة الناس، مثل القاضي ويتيح رأي الخبير لعامة الناس فهم القضايا والمشكلات المعقدة والمتخصصة.[1]

كمايعرف الشخص المعترف به قانونيًا والذي يتمتع بخبرة محددة في مجال الطب البيطري بالخبير البيطري ويشمل هذا التخصص الأطباء البيطريين العامين الذين لديهم تدريب وخبرة محددة في رعاية الحيوانات ، وأصل كلمة "خبير"هي كلمة لاتينية التي تعني شخصًا يتمتع بالمعرفة أو الخبرة في مهنة معينة، مثل الرعاية البيطرية.[2]

---

[1] Balkin, D. E., Janssen, L. A., & Merck, M. D. (2013). *The legal system: The veterinarian's role and responsibilities.* In M. D. Merck (Ed.), Veterinary forensics: Animal cruelty investigations (2nd ed., pp. 1–16). Wiley & Sons.

[2] Glare, P. G. W. (Ed.). (2008). *Oxford Latin dictionary (2nd ed., Vols. 1–2).* Oxford University Press.

الفرع الثاني: واجبات الخبراء البيطريين ومسؤلياتهم

إن مسؤوليات المهنيين البيطريين، والتي تنبع من المتطلبات القانونية والمعايير الأخلاقية والمبادئ التوجيهية الإجرائية، تشكل عنصراً حاسماً في ضمان الحياد والاحترافية في عملهم ويواجه المتخصص البيطري العديد من الالتزامات التي تتطلب الالتزام بمعايير صارمة نتيجة لهذه المسؤوليات، والتي تتقاطع مع الالتزامات القانونية والمهنية ونذكر منها مايأتي :

أولاً : الالتزام بالتوثيق والسرية

يعد أحد أهم الواجبات الأخلاقية للخبير البيطري هو الحفاظ على السرية المهنية وأي معلومات يتم الحصول عليها عند القيام بواجبات مهنية، مثل إجراء البحوث وصياغة الآراء، تخضع لهذا المطلب فالتوثيق يشكل عنصراً حاسماً في عمل الخبير حيث يجب على الطبيب البيطري توثيق جميع الأبحاث والاختبارات والنتائج من أجل توفير سجل موثوق للبيانات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة.[1]

ثانيا: الاستقلال والموضوعية

الاستقلال والنزاهة من المبادئ الأساسية التي توجه عمل المهنيين البيطريين فيجب أن يظل الطبيب البيطري الذي يقدم رأيًا خبيرًا محايدًا وغير متأثر بأي طرف في القضية يستلزم هذا الاستقلال تجنب أي تضارب محتمل في المصالح مع الالتزام بتقديم تحليل محايد يعتمد على الخبرة المهنية في الوقت حيث يجب أن تكون النتائج المقدمة وفقًا للأخلاقيات المهنية وغير متحيزة تجاه حقوق الحيوان أو المصالح الإنسانية.

[1] Szarek, J. (2003). Lekarz weterynarii jako biegły (4th ed., pp. 9–177). UWM. Retrieved October 30, 2024, from https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10339994/.

ثالثاً: الأساس العلمي والمعرفة القانونية

لتقديم رأي جدير بالثقة، يجب على الخبراء البيطريين الالتزام بتطبيق الإجراءات والمنهج العلمي المناسبين، يجب أن يكون المهنيون البيطريون على دراية جيدة بالقانون من أجل تقديم تقارير سليمة من الناحية القانونية وهذا يتطلب فهم التشريعات البيطرية المحلية والدولية، مما يساعد في التفسير المناسب للمواقف ويوضح العلاقة بين المسؤولية المدنية والممارسات البيطرية.[1]

وترى الباحثة أن الخبرة البيطرية تشكل أداة حيوية لإثبات المسؤولية أو دحضها في المحكمة، فهي ضرورية لتقييم المسؤولية المدنية للطبيب البيطري وتساعد المعايير الفنية في تعزيز العدالة وضمان تقديم رعاية بيطرية من الدرجة الأولى من خلال الحفاظ على المعايير الأخلاقية والمهنية.

المطلب الثاني
المعايير الفنية للممارسة البيطرية لتجنب المسؤولية

المعايير الفنية للممارسة البيطرية تلعب دورًا حيويًا في تقليل المسؤولية القانونية التي قد تقع على الأطباء البيطريين وهذه المعايير تُستند إلى مجموعة من القيم العلمية والأخلاقية التي يجب على الأطباء البيطريين اتباعها لضمان تقديم خدمات بيطرية عالية الجودة، مع تقليل المخاطر القانونية المرتبطة بها فمن الضروري أن يكون الطبيب البيطري مؤهلاً ومجازًا من قبل الجهات المعنية لممارسة مهنة الطب البيطرى. تأهيل الطبيب البيطري يشمل حصوله على التعليم الأكاديمي اللازم، بالإضافة إلى التدريب العملي الذي يضمن إلمامه بالمفاهيم الأساسية والمهارات الفنية التي تضمن إجراء الفحوصات الطبية والعلاج بشكل سليم كما يجب أن يلتزم الطبيب البيطري بأحدث الأبحاث والمعايير العلمية المتاحة في مجال الطب البيطري و الاستناد إلى أدلة علمية قوية في تشخيص وعلاج

[1] Cooper, J. E., & Cooper, M. E. (2008*). Forensic veterinary medicine: A rapidly evolving discipline.* Forensic Science, Medicine, and Pathology, 4(2), 75–82.

الحيوانات هو أساس تقليل الأخطاء الطبية والمشاكل القانونية المحتملة و إذا تم اتباع هذه الأبحاث والتوجيهات المهنية بشكل دقيق، يمكن للطبيب البيطري تقليل احتمالية حدوث أضرار للحيوانات أو البشر، وبالتالي التقليل من احتمالية تحميله المسؤولية كما يجب أن يتبع الطبيب البيطري إجراءات دقيقة في التواصل مع أصحاب الحيوانات. من خلال تقديم شرح وافٍ للخيارات العلاجية المتاحة، والتوقعات المرتبطة بكل خيار، يتمكن الطبيب البيطري من ضمان فهم المالك لقرار العلاج. هذا يساهم في تجنب أي لبس أو خلافات قد تنشأ في المستقبل، ويقلل من احتمال تحميل الطبيب البيطري المسؤولية عن نتائج غير متوقعة[1].

الفرع الأول: وظيفة المعايير في إثبات المسؤولية أو رفضها

تعتبر المعايير الفنية للممارسة البيطرية حاسمة في تقييم المسؤولية القانونية للطبيب البيطري وتعمل هذه المعايير كأساس للمحامين والمحاكم لتحديد ما إذا كان الطبيب البيطري قد اتبع الإجراءات المهنية المعترف بها، وبالتالي تحديد ما إذا كانت أفعاله نتيجة للأهمال فتعمل الممارسات المتفق عليها من قبل مهنة الطب البيطري كدليل في المسائل القانونية، ووفقا لذلك يجب على الطبيب البيطري أن يثبت أنه اتبع الإجراءات السليمة التي يعترف بها الأطباء البيطريون الآخرون في المجتمع الطبي فإذا فشل الطبيب البيطري في الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية، فقد يُعتبر ذلك إهمالا طبيا ويحاسب على أي ضرر ناتج عن ذلك.

الفرع الثاني: المعايير المهنية المستخدمة كدليل في القضايا القانونية

تعتبر المعايير المهنية للطبيب البيطري الدليل الأكثر أهمية في المحكمة عند إثبات أو دحض المسؤولية المدنية في إجراءات الإهمال البيطري تحدد هذه المبادئ التوجيهية العمليات التي يجب

[1] Rollin, B. E. (2006*). An introduction to veterinary medical ethics: Theory and cases (2nd ed.).* Oxford: Wiley-Blackwell 78.

على الطبيب البيطري اتباعها في حالات محددة، مثل التشخيص والعلاج والجراحة فعند مراجعة القضية، من المتوقع أن تحدد المحكمة ما إذا كان الطبيب البيطري قد اتبع الإجراءات المعمول بها في المجتمع البيطري وقت وقوع الحادث تُستخدم هذه المبادئ التوجيهية لتحديد ما إذا كان الطبيب البيطري قد أصدر أحكامًا مناسبة بالنظر إلى الحالة السريرية.[1]

الفرع الثالث: تأثير المبادئ التوجيهية في تقييم المسؤولية

تعتبر المعايير السريرية حيوية في تقييم المسؤولية القانونية للطبيب البيطري حيث تؤسس هذه المعايير أساسًا للممارسات المثلى وتُستخدم كدليل في إجراءات الإهمال الطبي البيطري على الرغم من أن المبادئ التوجيهية لا تعتبر "معايير ذهبية" قانونية، إلا أنها دليل حاسم على ما إذا كان الطبيب البيطري قد التزم بالإجراءات البيطرية المعترف بها إذا تم اتباع المتطلبات بشكل عادل، فقد يتمكن الطبيب البيطري من تجنب المسؤولية القانونية فإن التزام الطبيب البيطري بهذه القواعد يعكس ممارسته المهنية.[2]

الفرع الرابع: المعايير المهنية وكيف تؤثر على "الحكمة المعقولة" للطبيب البيطري

لضمان تقديم علاج طبي عالي الجودة، يُفترض أن يتبع الأطباء البيطريون المعايير المهنية التي تستند إلى الممارسات والأدلة الراسخة ويقال إن الطبيب البيطري قد تصرف وفقًا لما يُعتبر "حكمة معقولة" في الممارسة البيطرية عندما يلتزم بهذه القواعد، ولكن في بعض الأحيان قد يحتاج الطبيب البيطري إلى الانحراف عن التوصيات القياسية بسبب ظرف سريري محدد ويجوز للمحكمة تقييم حكم الطبيب البيطري الاستثنائي بناءً على الظروف الفريدة للحيوان من خلال تحديد ما إذا كان

[1] Pugliese, M., Voslarova, E., Biondi, V., & Passantino, A. (2019). *Clinical practice guidelines: An opinion of the legal implication to veterinary medicin*e. Animals (Basel), 9(8), 577.

[2] Block, G. (2018). *A new look at standard of care.* Journal of the American Veterinary Medical Association, 252, 1343–1344.

معقولاً وعقلانيًا في تلك الحالة المحددة أم لا ، فتنعكس درجة الحكم المهني المطلوبة من الطبيب البيطري في التفسير المناسب للقواعد والقرار باتباعها.[1]

كما تتعلق المسؤولية المدنية للطبيب البيطري بمجموعة من القوانين واللوائح التي تحدد التزامات الأطباء البيطريين تجاه مرضاهم وعموم الجمهور. هذه المسؤولية تشمل الأضرار التي قد تنجم عن الأخطاء الطبية أو التقصير في تقديم الرعاية. **فيما يلي توضيح لأهم الآثار المترتبة على هذه المسؤولية:**

أولاً: الالتزام بالمعايير المهنية

يجب على الأطباء البيطريين اتباع معايير صارمة عند ممارسة مهنتهم من أجل تقديم الرعاية المناسبة التي تخدم مصلحة الحيوان المريض وتوفير العلاج المناسب لحالته، كما يجب عليهم اتباع القانون المحلي والدولي الذي يحكم مهنتهم، مثل اتباع معايير الطب البيطري والحصول على التراخيص والشهادات اللازمة لأداء المهنة بشكل قانوني وكفء.[2]

ثانياً: التأثير على السمعة المهنية

إن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري تشكل عنصراً هاماً في تحديد سمعته المهنية، حيث قد تكون لها عواقب بعيدة المدى فعندما يحدث خطأ طبي، قد يفقد العملاء الثقة في قدرة الطبيب البيطري على تقديم رعاية جيدة لحيواناتهم، مما يؤدي إلى انخفاض عدد المرضى الذين يخدمهم وهذا بدوره يؤثر على استمرار عمله ويخفض من مكانته في المجتمع البيطري والتأثير المباشر على ثقة العملاء، كما يمكن أن يكون للحوادث الطبية عواقب اجتماعية بعيدة المدى، مثل الدعاوى القضائية العامة

[1] McKenzie, B. A. (2014). *Veterinary clinical decision-making: Cognitive biases, external constraints, and strategies for improvement.* Journal of the American Veterinary Medical Association, 244, 271–276.

[2] الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2012م). *التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية. الطبعة الأولى*. دار وائل للنشر، عمان – الأردن.ص 136.

ضد الطبيب البيطري، مما يضر بسمعة الطبيب البيطري في المجتمع المحلي والمهنة بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى سحب ترخيص الطبيب البيطري، مما يوجه ضربة خطيرة لصورته ويعرض مستقبله المهني للخطر.[1]

ثالثاً: الإجراءات القانونية

إذا ارتكب الطبيب البيطري خطأً طبيًا، فقد يتمكن الأشخاص المتضررون من مقاضاة الطبيب، مما قد يؤدي إلى مجموعة متنوعة من العواقب القانونية ففي البداية، يمكن رفع الدعاوى القضائية لطلب التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء الطبية، سواء كانت هذه الأضرار مادية، مثل تكاليف العلاج أو علاج حيوان مريض، أو أخلاقية، مثل الضرر النفسي الذي يعاني منه المالك نتيجة لإيذاء الحيوان.

كما قد تخضع الإجراءات الطبية البيطرية للتدقيق من قبل السلطات الصحية المختصة، مثل مجالس الصحة البيطرية أو الهيئات التنظيمية إذا تبين أن الطبيب قد ارتكب خطأً جوهريًا، فقد يواجه عقوبات تتراوح من الغرامات إلى تعليق أو إلغاء ترخيصه المهني، مما قد يحد بشدة من قدرته على ممارسة مهنته.[2]

---

[1] العلي، هاشم محمود. (2021م). *طبيعة المسئولية المدنية للطبيب*. بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه *في* الحقوق. جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم القانون المدني. ص34.

[2] قاسمي، محمد أمين. (2019م*). الخطأ الطبي في إطار المسؤولية المدنية*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون خاص، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر. ص280.

رابعاً: التطورات التشريعية

تتغير القواعد التي تحكم المسؤولية المدنية للأطباء البيطريين باستمرار، مما يجبر الأطباء البيطريين على مواكبة التغييرات التشريعية من أجل الامتثال للأنظمة الجديدة وتجنب العواقب القانونية ومع تطور الممارسات البيطرية وتقدم التكنولوجيا الطبية، تنشأ تشريعات جديدة للسيطرة على مسؤولية الأطباء البيطريين وشرح نطاق مسؤولياتهم القانونية تجاه الحيوانات وأصحابها وقد تشمل هذه التعديلات تنقيحات لمعايير الرعاية البيطرية أو العمليات التشريعية التي تحكم تعويض الخسائر الناجمة عن الأخطاء الطبية يجب على الأطباء البيطريين مواكبة أحدث التشريعات من أجل ضمان الامتثال للأنظمة المعمول بها والحد من فرصة ارتكاب أخطاء قانونية قد تعرضهم للمسؤولية المدنية.[1]

[1] القرشي، محمد بن عبدالمحسن. (2023م). *التأمين ضد المسؤولية المدنية للطبيب: دراسة مقارنة*. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 2(1)، 112-74. ص 94

المبحث الثاني

تعويض الخطأ الناشئ عن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري والتأمين عليه

عندما يثبت إهمال الطبيب البيطري أو ارتكابه خطأ طبيًا، يجب على المحكمة اتخاذ خيارات بشأن التعويض المناسب للضحايا تتمثل مهمة المحكمة في هذه المرحلة في تحليل مقدار الضرر الذي تسبب فيه الحيوان وصاحب الحيوان، مع مراعاة جميع العوامل المادية والمعنوية وتشمل الأضرار المادية تكلفة الرعاية البيطرية التي ربما كانت قد حسنت أو حافظت على حياة الحيوان، بالإضافة إلى تكلفة استبدال الحيوان إذا مات بسبب الإهمال ، كما تدرس المحكمة الضرر النفسي والمعنوي الذي تسبب فيه مالك الحيوان، وخاصة في الظروف التي يكون فيها للمالك رابطة عاطفية قوية مع حيوانه الأليف وقد يشمل هذا التعويض عن الضائقة النفسية وفقدان الرفقة التي كانت جزءًا من وجود المالك وأيضا تنظر المحكمة في أي أضرار اقتصادية مرتبطة بالحيوان، مثل فقدان قدرته على الإنتاج أو العرض، إذا كان للحيوان قيمة تجارية أو استثمارية ، تسعى أحكام المحكمة إلى تحقيق العدالة بين الطرفين وتقديم تعويض مناسب يعكس نطاق الضرر الذي حدث.[1]

تعد التعويضات الاقتصادية هي العلاج النموذجي لدعاوى الإهمال الطبي البيطري وهذا النوع من التعويضات يعوض أصحاب الحيوانات الأليفة عن خسارتهم المالية عندما يتعرض حيوان للأذى أو يموت نتيجة للإهمال البيطري فالحيوان الأليف له نفس القيمة الاقتصادية لأي نوع آخر من الممتلكات قيمته السوقية العادلة أو تكلفة الاستبدال وهذا يعني أن تكلفة الحيوان الذي يتمتع بصفات

[1] الدوخ، طريق. (2019م). *دور القاضي الجنائي في تقدير الخبرة الطبية*. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع14 ، 105 – 130 ، ص120

متطابقة في حالة الضرر هي مقياس الأضرار، والتي تقتصر على تكلفة الرعاية البيطرية ، ولكن لا تتجاوز تكلفة الاستبدال.

وقد تكون الأضرار الاقتصادية مبررة إذا كان الحيوان ذا قيمة اقتصادية عالية ويُحث أصحاب الحيوانات ذات القيمة الاقتصادية، مثل الخيول، على طلب التعويض في المحكمة حتى يتمكنوا من استرداد القيمة التي أنفقوها في الحصول على الحيوان، فإن غالبية الحيوانات الأليفة يتم تقديرها عاطفياً وليس مالياً فيعيش أغلب أصحاب الحيوانات الأليفة حياتهم مع حيواناتهم من أجل الرفقة والمتعة، وكثيراً ما يقتنون حيوانات مختلطة السلالة، مما يجعل من الصعب حساب القيمة المالية الحقيقية.[1]

عندما لا يمكن تحديد قيمة الحيوان الأليف، ، توسع نطاق استرداد الأضرار الاقتصادية من خلال وضع اختبار أكثر مرونة يشمل العلاج البيطري المناسب بالإضافة إلى ما أشارت إليه بعض المحاكم باسم "القيمة الفعلية" أو "القيمة الجوهرية" للحيوان الأليف بالنسبة لمالكه يأخذ هذا النهج في الاعتبار عوامل اقتصادية أخرى مثل سعر الشراء وتكاليف الاستبدال المعقولة، بما في ذلك الاستثمارات في التطعيمات والتعقيم والتدريب وإمكانات التكاثر، فضلاً عن أي فائدة اقتصادية محددة ونفقات بيطرية مرتبطة بالإصابة الناجمة عن الإهمال.[2] وينقسم المبحث الثاني بعنوان " التعويض والتأمين عن المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري" إلي مطلبين حيث أن المطلب الأول بعنوان" التعويض " والمطلب الثاني بعنوان" التأمين في المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري" .

[1] Vega, Angie. (2022). *A Detailed Discussion on Veterinary Medical Negligence.* Michigan State University Animal Law Legal Center, Michigan State University College of Law, United States.

[2] Rego, Jamie v. Madalinski, Shawn. (2016). *Jamie REGO, Appellant v. Shawn MADALINSKI, Appellee*. Court of Appeals of Ohio, 63 N.E.3d 190 (Ohio Ct. App., 2016). Retrieved from Michigan State University Animal Law Legal Center. Mark L. Pietrykowski, Arlene Singer, and Thomas J. Osowik, Judges. Docket No. L-16-1030.

المطلب الأول

التعويض

يسأل الطبيب البيطري عن تعويض الضرر الذي أحدثه للمضرور متى توافرت أركان المسؤولية من فعل ضار وضرر ورابطة سببية بينهما ،ولا شك أن التعويض يخضع للقواعد العامة في القانون المدني الأردني ، ستقوم الباحثة في هذا المطلب على تعريف التعويض ، والتعريف بأنواع التعويض ، واستحقاق التعويض .

الفرع الأول: تعريف التعويض

هو وسيلة القضاء إلى إزالة الضرر أو التخفيف منه وهو الجزاء العام عن قيام المسؤولية المدنية، وهو ليس عقاباً على المسؤول على الفعل الضار، وفقاً للمادة 179 من مشروع القانون المدني والمادة (256) من القانون المدني الأردني، إذا ثبت أن المدعى عليه مسؤول عن ضرر المدعي، وجب على القاضي أن يحكم على الجاني بتعويض المجني عليه وجبر الضرر الذي لحقه[1].

الفرع الثاني: أنواع التعويض

1- التعويض العيني: هو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الفعل الضار، ويزيل الضرر الناشئ عنه" ويعتبر هذا أفضل طرق الضمان والقاضي ملزم بالحكم بالضمان العيني إذا كان ذلك ممكناً وطلبه الدائن أو تقدم به المدين، إن كان ذلك ممكناً مع التعويض عن عدم التنفيذ حيث إن التنفيذ العيني منصوص عليه في المادة 355 من القانون المدني الأردني والتي تنص على: "يُلزم المدين بتنفيذ التزاماته العينية كلما كان ذلك ممكناً بعد إعلامه".[2]

---

[1] سلطان، أنور .(1989). *دراسات حول القانون المدني المسؤولية المدنية*. محاضرات في كلية الحقوق، الجامعة الأردنية عمان ،ص399

[2] القانون المدني الأردني رقم(43)لسنة 1976

2- ومع ذلك، إذا رأى المدين أن التنفيذ العيني صعب، جاز للمحكمة بناء على طلب المدين أن تقيد قدرة الدائن على الحصول على التعويض النقدي، بشرط ألا يؤثر ذلك عليه تأثيراً جسيماً[1].

وهذا النوع من أكثر ما يقع في الالتزامات التعاقدية، ويتصور الحكم به في بعض حالات المسؤولية التقصيرية ، وإن نطاقها محدود حيث لا يمكن استخدامها إلا عندما يتجلى خطأ المدين كإجراء قابل للرجوع فيه، ومن الممكن إصلاح وعزل الطبيب الذي يجري عملية جراحية غير صحيحة وتسبب في تشويه المريض، وقد يأمر القاضي الطبيب بإزالة التشويه وإصلاح الضرر بإجراء عملية جراحية جديدة، وقد أجازت ذلك المادة (269) من القانون المدني الأردني[2]. وفي جميع الأحوال التي لا يخل فيها بالحرية الشخصية للمدين، يكون التعويض العيني مقبولاً حيث يجوز للقاضي أن يلزم المدين بالقيام به.

ولكن كما ذكرنا يجب أن يكون التنفيذ ممكناً ولا يثقل كاهل المدين أو يمس حريته الشخصية، والاعتداء على الشرف والسمعة والعواطف والقتل والجرح هي أمثلة قليلة على ذلك والحكم بالتعويض وفقاً للمادتين (266) و(274) من القانون المدني الأردني [3]، ويمنح التعويض النقدي عندما يكون التعويض العيني غير ممكن أو يصعب توفيره.

3- التعويض بمقابل: نظراً لأن التعويض العيني أمر عسير في مجال المسؤولية الطبية، فالغالب أن يكون التعويض بمقابل وبصفة خاصة نقدياً . التعويض النقدي هو أكثر أنواع التعويضات اكتمالاً

---

[1] القانون المدني الأردني، رقم (43) لسنة 1976

[2] حيث نصت المادة 269 من القانون المدني الأردني لسنة 1976 على أنه 1- يصح ان يكون الضمان مقسطا كما يصح ان يكون ايرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بان يقدم تأمينا تقدره المحكمة.

2-ويقدر الضمان بالنقد على انه يجوز للمحكمة تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ان تأمر باعادة الحالة الى ما ما كانت عليه او ان تحكم باداء امر معين متصل بالفعل الضار وذلك على سبيل التضمين.

[3] تمييز حقوق 424 ،95، مجلة نقابة المحامين الأردنيين ع 9 أيلول، 1995، سنة 43، ص 2689

في المسئولية التقصيرية ويتمثل في المبلغ النقدي الذي تحدده المحكمة لتعويض الطرف المتضرر عن الأضرار التي لحقت به. ويمكن تقييم أي ضرر، بما في ذلك الضرر المعنوي، نقدياً. ولأن هدف التعويض هو جبر الضرر، فقد قررت بعض المحاكم أن يكون مبلغ التعويض مساوياً تماماً للضرر لا أكثر ولا أقل. والفكرة الأساسية هي أن التعويض المالي يُمنح دفعة واحدة، ومع ذلك يمكن منحه أيضاً كدخل ثابت لفترة زمنية معينة أو كدفعة مدى الحياة[1].

وقد يكون الكفالة مقسطة أو مقطوعة، وفي الحالتين قد يلزم المدين بدفع تأمين تقدره المحكمة، وفقاً للمادة 269 من القانون المدني الأردني والتي نصت على انه :

1-يصح ان يكون الضمان مقسطا كما يصح ان يكون ايرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بان يقدم تأمينا تقدره المحكمة.

2-ويقدر الضمان بالنقد على انه يجوز للمحكمة تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ان تأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه او ان تحكم باداء امر معين متصل بالفعل الضار وذلك على سبيل التضمين) . وقد قررت المحاكم الاردنية والفرنسية أن على المحكمة التي تنظر النزاع أن تبين عناصر الضرر الذي حكمت بالتعويض عنه، وتناقش كل عنصر على حدة، وتبين سبب استحقاق المطالب به أو عدم استحقاقه. وبما أن المادة 363 من القانون المدني الأردني تنص على أنه إذا لم يقدر الضمان في القانون أو في العقد وجب على المحكمة أن تقدره بما يعادل الضرر الذي حدث فعلاً وقت وقوعه، فإن المشرع في الأردن لا يقر التعويض عن الكسب الفائت ضمن نطاق المسؤولية العقدية وعند تحديد مبلغ

[1] منصور، محمد حسين. (1999م). *المسؤولية الطبية*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،ص١٨٨.

التعويض يؤخذ بعين الاعتبار ظروف وأحوال المتضرر وخاصة قدراته البدنية ووضعه المالي وظروفه المهنية[1].

ومن هنا يمكن القول بأن من مقاصد الشريعة الإسلامية الأساسية حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الحياة والسلامة البدنية، والتي كفلتها القوانين والدساتير. ومن المخالف لحق الإنسان في الحياة والسلامة أن يجري الطبيب عملية جراحية على جسد مريض وتكون النتيجة إصابة تستوجب التعويض، مثل إتلاف عضو، أو جرح، أو عيب دائم أو جزئي. ولكن الصعوبة الأساسية تكمن في تقدير مبلغ التعويض، فهل يتوقف ذلك على المعيار الشخصي مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف وأحوال المتضرر، أم يتوقف على المعيار الموضوعي مع الأخذ بعين الاعتبار الضرر ذاته، بعيداً عن الظروف الشخصية؟ وقد سبق أن أوضحنا أن القضاء يأخذ بعين الاعتبار الظروف والأحوال المتعلقة بالمتضرر عند تقدير قيمة التعويض، ولكن هذا لا يمنع القضاء من اعتماد معيار الشخص العادي فيما يتعلق بالأضرار الناتجة عن المساس بالسلامة الجسدية للمتضرر بالإضافة إلى المعيار الشخصي لأنها أضرار موضوعية لا تختلف من شخص لآخر ،وفي كل الأحوال، فإن السلطة التقديرية للقاضي في تحديد التعويض تعتمد على ظروف القضية وقناعاته وضميره.

وأحيانا قد يتفق الطبيب المسؤول عن الضرر مع المريض المضرور على مقدار التعويض عن الضرر الجسدي أو أن يصدر به حكم نهائي، فهنا لا يكون للمضرور الحق بالادعاء بأضرار بعدها خارجة عن الاتفاق أو الحكم،ما لم يكن قد تم إنشاؤه ولم يتضمنه الاتفاق أو الحكم، أو ما لم يكن من غير المتصور وقوعه، كما لو كان المتضرر معرضاً للأضرار وكانت مرتبطة بإصابته الجسدية، أو إذا زادت نسبة العجز بعد صدور الحكم بشأنه وسواء كان التعويض نقداً أو راتباً مدى الحياة

[1] ودين، محمود موسى. (2006م). *مسؤولية الطبيب الفردية المدنية عن أعماله المهنية*. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت،ص ١٣٦.

وسواء كان التحسن تلقائياً أو نتيجة إجراء طبي آخر، يجوز للطبيب أيضاً رفع دعوى جديدة بعد شفاء المريض من الإصابة لأي سبب، وتستلزم هذه الدعوى إعادة تقدير التعويض واسترداد ما يعادل التحسن الذي حدث للمريض المصاب لتعارضها مع الحكم النهائي السابق.[1]

من أشهر قضايا التعويض في فرنسا قضية (Bianchi) وتتعلق بهذا الأخير الذي أدخل المستشفى لإجراء فحص مجهري لشرايين الدماغ وترتب عليه إصابته بشلل كلي، وقد دفعه هذا إلى رفع دعوى قضائية ضد المستشفى الحكومي للمطالبة بالتعويض، لكن المحكمة رفضت دعواه لأنها لم تستطع إثبات خطأ طبي من جانب المستشفى. كما رفض مجلس الدولة الفرنسي جميع المطالبات التي قدمها الطرف المتضرر ضد المستشفى، بما في ذلك فشله في تحذير المريض من المخاطر المرتبطة بالفحوصات أو أن الرعاية الطبية بعد الجراحة كانت غير فعالة. ومع ذلك، طلب المجلس تقريرًا نهائيًا للنظر في الدور المحتمل للمنتج المستخدم لإجراء الأشعة المجهرية. ورغم أن التقرير لم يحدد أي خطأ أو تقصير من جانب المستشفى، فإن هذه القضية دفعت مفوض الدولة الفرنسي إلى طلب من الجمعية العامة للمجلس النظر في ما إذا كان يمكن تحميل المستشفى المسؤولية بموجب مبدأ المسؤولية دون خطأ. وقبل المجلس هذا الاقتراح وأمر المستشفى بدفع مبلغ 1.5 مليون فرنك فرنسي بالإضافة إلى الفائدة للطرف المتضرر اعتبارًا من الأول من أكتوبر 1982 ، ومن الأمثلة الأخرى التي تتعلق بأخطاء التخدير التي تقرر فيها التعويض، رجل خضع للتخدير العام في مستشفى حكومي لإجراء عملية جراحية روتينية، وخاصة بعد انقضاء الوقت المخصص لذلك. وتوفي قبل أن تهدأ آثار المخدر ويستعيد وعيه. ومن أجل الحصول على تعويض عن الضرر المعنوي الذي لحق بها بسبب وفاة ابنها، رفعت والدته دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية. وفي 20 سبتمبر/أيلول

[1] ودين، محمود موسى. (2006م). *مسؤولية الطبيب الفردية المدنية عن أعماله المهنية*. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت،ص ١٣٦.

1993 صدر حكم لصالحها يقضي بتعويضها بمبلغ 150 ألف فرنك فرنسي. وتعلقت دعوى أخرى بنصيحة الطبيب الخاطئة للزوجين بعد تقييم الجنين، والتي استبعدت إمكانية إنجاب طفل معاق واستبعدت أي تأثير للأمراض الوراثية للزوجين. مما دفع الزوجين إلى المضي قدمًا في الحمل، لكن الطفل ولد بمرض وراثي. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية قرار الاستئناف، الذي منح الوالدين والطفل تعويضًا كبيرًا.[1]

الفرع الثالث: تقدير التعويض

إن عملية تقدير التعويض عن المسؤولية الطبية تنطوي على نواحي دقيقة وفنية ليس في مقدرة القاضي معرفتها، لأنها بحاجة إلى الأطباء وأهل الخبرة من ذوي المهنة، لأن القاضي لا يفترض به أن يلم بالأمور الطبية وليس من السهل عليه أن يعرف الخطأ في سلوك الطبيب المعالج حيث يصعب على الطبيب القيام بهذا العمل في الأمور الطبية المتعلقة بالفنون والعلوم الطبية، على سبيل المثال، إذا وجد القاضي أن الطبيب قد ارتكب خطأ في عمله الروتيني واليومي، مثل عدم الحصول على موافقة المريض أو موافقته الكتابية، فيتعين عليه في مثل هذه الحالات اللجوء إلى ذوي الخبرة والمعرفة لشرح الصعوبات المرتبطة بالعمل الطبي وأسراره، ويجب على الخبير المعين من قبل المحكمة تقييم الوقائع ويجب على القاضي النظر في هذا من الناحية القانونية ولذلك يمكننا الإشارة أن الخطأ الطبي في ممارسة العمل الفني يمر في مرحلتين.[2]

- أولاً: تتمثل في تحديد مدى مطابقة العمل الطبي للقواعد الفنية والأصــول العلمية المســتقرة والمرتبطة بالمهن الطبية، وهذا العمل لا يقوم به سوى من يمارسون المهن الطبية.

---

[1] عكوش،حسن.(1973).المسؤولية العقدية والتقصيرية في القانون المدني الجديد .دار الفكر الجديد للطباعة والنشر ،ص ٢٨.

[2] مرقص،سليمان.(1992). الوافي في شرح القانون المدني في الالتزامات في الفعل الضار والمسؤولية المدنية .(د.م)،(د.ن)،ص ٢١.

- ثانياً: عملية عرض نتيجة المرحلة الســابقة ومقارنتها للمعيار القانوني للخطأ المهني، وهذا عمل قانوني صرف يقوم به قاضي الموضوع.

يجب على المحكمة المختصة أن تقوم فيما يتعلق بالخبرة حتى يتمكن الخبير الذي عينته المحكمة من إتمام مهمته بنجاح، كما يجب عليه أن يلتزم بالقواعد القانونية السليمة، والتي تقرر المحكمة قاضي الموضوع الذي كلفت الخبير بإتمام هذه المهمة وهي:

1- يجب أن يحدد الخبير مهمة هذا الخبير بشكل دقيق لا لبس فيه، بالإضافة إلى الرد على كافة أسئلة المحكمة بشكل شامل، يجب عليه أن يبحث في أسباب الخطأ الطبي ويوضح أنه بناءً على الأدلة العلمية ودرجة إهمال الطبيب، من الممكن منع حدوثه إذا كان الطبيب الذي ارتكب الخطأ محاطًا بنفس الظروف الداخلية والخارجية.

2- ليس من حق المحكمة أن تحدد للخبير الوسائل العلمية أو التقنية التي يجب أن يعتمد عليها بل من حقه أن يكون له قدراً من الحرية والاستقلال في العمل وتقرير الخبرة الصادرة عنه ،ويجب أن يوضح تقرير الخبير ما إذا كان الطبيب قد ارتكب خطأً طبياً أم لا. وفي أثناء عمله على التقرير، يجب عليه تجنب التورط في القضايا القانونية، والابتعاد عن النتائج والحقائق العلمية غير المؤكدة، وفحص الملف الطبي للمريض، والتاريخ الطبي، وعلاقته بعلاج الطبيب ، وله الحق في طلب الإعفاء من وظيفته.[1]

وقد نصت المادة (266) من القانون المدني الأردني بالقول "يقدر الضمان في جميع الأحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل

[1] عثمان،محمد عبدالحميد .(1418هـ). المفيد في شرح القانون المدني : مصادر الالتزام . ط2، ٦٣.

الضار"[1]،حيث إن نص المادة 186 من القانون المدني الفلسطيني (3) هو نفس النص المذكور تماماً، وبما أن الضرر الذي يصيب المريض قد يختلف وقد لا يكون من الممكن معرفة نتيجته وقت الحكم، فإن هناك إشكالية كبيرة تتعلق باللحظة التي يتم فيها حساب التعويض، وبما أن هناك اتجاهين متعارضين أحدهما ينظر إلى وقت وقوع الضرر، والآخر يعتمد على وقت صدور الحكم، فإن هذه الإشكالية تشكل نقطة خلاف بين القضاء والفقه. ويرى أصحاب الاتجاه الأول أن الحق في التعويض قد نشأ عن الفعل غير المشروع وليس عن الحكم، ونتيجة لذلك فإن توقيت الإصابة والعوامل المرتبطة بها يستخدم لتحديد مبلغ التعويض. وقد أقرت محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها بهذا الاتجاه وقررت أن الحكم بناء لأنه لم يثبت قبل صدوره أي مبرر للتعويض.[2]

ويرى أنصار الاتجاه المعارض أن قرار المحكمة هو تعريض وتعطيل للحق في التعويض وليس إنشائه، وأن الحق في التعويض لا يكون بمقدار معين إلا بعد صدور الحكم، وحيث إن الحكم ذاته هو الذي يحدد مقداره فلابد من مراعاة كافة العوامل ذات الصلة التي كانت موجودة وقت صدور الحكم، وعند حساب مقدار هذا التعويض تؤخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بالتطورات التي سبقت الإصابة منذ وقوعها حتى صدور الحكم، وحيث إن مبرر هذا التعويض يأتي من لحظة وقوع الضرر. ولذلك يمكن القول بأن الرأي استقر على وجوب مراعاة حالة المضرور وقت الحكم عند تحديد مبلغ التعويض، وأن يأخذ القاضي في الاعتبار جميع الوقائع والتطورات التي وقعت حتى يوم الحكم. وحق المضرور الذي ينشأ من يوم وقوع الضرر حتى يتجسد في حق دائنيه لا يقدر نقداً إلا يوم صدور الحكم.[3]

---

[1] القانون المدني الأردني رقم (43) لعام 1976 .

[2] المصلى،نورة.(2012). الخطأ الفني للطبيب في القانون الإماراتي ،سالة ماجستير ،جامعة الشارقة ،الإمارات العربية المتحدة، ص ٥٠.

[3] عبدالجميلي،أسعد.(2009).*الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية*. دار الثقافة للنشروالتوزيع،صـ 190 .

وترى الباحثة بخصوص تقدير التعويض عن الإصابة الجسدية المستمرة، يجب أن تؤخذ قيمته العددية، أي الزيادة في الأسعار بعد صدور الحكم النهائي، وبهذه الطريقة يرتفع التعويض بمقدار الزيادة في تكلفة المواد اللازمة لإصلاح الضرر، ويقوم القاضي بتقدير التعويض بناءً على تكاليف العلاج والجراحة وشراء الأدوية الإضافية إذا كانت صحة الحيوان تستلزم ذلك؛ وهذا التقدير قابل للتغيير وقت صدور القرار. وفقًا للقضاء الاردني، فإن النوع المثالي من المكافآت هو راتب دوري مدى الحياة يرتبط بتقلبات الأسعار وتقدير قيمة المال،حيث إن تحديد التعويض عن الحوادث الطبية هو إجراء دقيق ومعقد ومتشابك يتطلب الكثير من العمل والتحقيق الدقيق في العلوم الطبية وبيانات المسؤولية الطبية.

الفرع الرابع: استحقاق التعويض

من المتفق عليه قانوناً أن التعويض يحسب على أساس حجم الخسارة التي لحقت بالمتضرر ولا يزيد ولا يقل، ويحصل المتضرر على تعويض عن الضرر الذي لحق به نتيجة للفعل الضار (الخطأ الطبي)، وللحصول على التعويض يجب توافر الشروط التالية:

1) ما يتعلق بمصدر الضرر: حيث يجب أن يكون ناتجا عن تدخل طبي من قبل الطبيب المعالج سواء كان ذلك من أجل التشخيص أو العلاج أو غير ذلك من المشكلات الطبية الضرورية، وبالتالي فإن هذه المشكلة لا يمكن أن تنشأ إلا عن فعل أو امتناع من جانب الطبيب المعالج.
2) من الضروري تحديد الإجراء الطبي الذي تسبب في الضرر، ويبطل الضرر والتعويض إذا لم يكونا كذلك.

3) يجب مهاجمة مصلحة معترف بها أو حق للشخص كجزء من الضرر، ولن يتم تعويضه إذا لم يكن كذلك.
4) لا يجب أن يكون الضرر ناتجًا عن الحالة الطبية السابقة للمريض، أو أن يكون قد تفاقم نتيجة لذلك، أو أن يكون نتيجة لمشكلة صحية شخصية، مثل حساسية الدواء.
5) في أي حالة، يجب على المريض إثبات أن الإصابة كانت ناجمة عن خطأ الطبيب، وإثبات رابط سببي بين الاثنين، والعفو عن الطبيب، وتقديم دليل على الظروف السابقة حتى يكون مؤهلاً للحصول على التعويض.

الفرع الخامس: التعويضات النفسية

لقد ركزت المناقشة السابقة للأضرار على الضرر الاقتصادي أو المالي الذي يلحق بصاحب الحيوان، قد لا يكون هذا تمثيلًا دقيقًا للخسارة الإجمالية للمالك فعند التعامل مع الحيوانات الأليفة، قد تنمو روابط عاطفية عميقة بين المالك والحيوان، على غرار تلك التي بين الوالد والطفل وبمرور الوقت، يصبح الحيوان جزءًا مهمًا من الحياة اليومية للفرد، وأي ضرر أو وفاة للحيوان يشكل تهديدًا متزايدًا للصحة اللنفسية للمالك ويشمل هذا النوع من الإصابة إما الألم والمعاناة النفسية أو في ظروف أقل تطرفًا، فقدان الرفقة ويتعلق كلا من النوعين من الأضرار بالإصابة النفسية.

التعويض عن تدمير أو إيذاء الحيوانات الأليفة بناءً على فكرة الألم والمعاناة النفسية متشابك بشكل كبير مع السياسة العامة في كل ولاية قضائية لقد تردد النظام القضائي تاريخيًا في منح تعويضات عن الألم والمعاناة النفسية، وخاصة عندما يكون هذا الحزن ناتجًا عن وفاة حيوان أليف فتاريخيًا تم طرح حجتين لتبرير تردد المحاكم "الألم والمعاناة النفسية" كانا يعتبران غير ملموسين

وغامضين وخاصين وفريدين؛ وكانت هناك مخاوف بشأن قدرة النظام القضائي على تقييم الأضرار والتمييز بين المطالبات المشروعة والمطالبات الاحتيالية أو التافهة.[1]

خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كانت العديد من الولايات القضائية أكثر استعدادًا لمنح تعويضات عن الألم والمعاناة العقلية وحاولت المحاكم إقامة توازن مناسب بين هدفين حاسمين وفي المجتمع الطبي، كان هناك إجماع متزايد على أن المعاناة العقلية كانت نتيجة حقيقية ويمكن التنبؤ بها ويمكن ملاحظتها لبعض الأحداث، وخاصة على علاقات الحب أو رؤية الضرر أو وفاة أحد الأقارب إن هذا النوع من التعذيب لا يقتصر على الأشخاص الذين كانوا على اتصال حميم بالمراقب كما كان هناك استعداد في بعض المحاكم لتوسيع تعريف الضرر الشخصي القانوني ليشمل معلومات جديدة.

وعلى هذا فقد حاولت المحاكم تفعيل المبدأ الأساسي المتمثل في التعويض الكامل عن كل الأضرار غير القانونية وقد كانت هناك معارضة مستمرة لوضع المسؤولية غير المحدودة أو غير المتوقعة على عاتق المدعى عليه فكيف تحدد المحاكم التعويض في ظروف مقيدة استناداً فقط إلى الألم والمعاناة النفسية وما هو النطاق المالي للالتزام به من قبل المدعى عليه (الطبيب البيطري) ففي حين تناقش بعض المحاكم ما إذا كان ينبغي دفع تعويض عن المعاناة النفسية للمالك، فإن القضية الرئيسية هي ما إذا كان المطالبة بالألم النفسي سبباً مشروعاً للدعوى.[2]

واشير هنا إلى قرار صادر عن محكمة صلح حقوق إربد (كما ثبت للمحكمة أن الضرر الذي أصاب المدعي كان نتيجة الأخطاء التي اقترفها المدعى عليه أثناء إجراء عملية الولادة بحدود نسبة مساهمته البالغه 50% وحيث أثبت المدعي عناصر المسؤولية العقدية المتمثلة بالخطأ العقدي

[1] Favre, D. (2003). *Overview of damages for injury to animals - Pet losses*. Animal Legal & Historical Center. Michigan State University College of Law. Retrieved on (26/11/2024).

[2] Samanta, A., Mello, M. M., Foster, C., Tingle, J., & Samanta, J. (2006). The role of clinical guidelines in medical negligence litigation: A shift from the Bolam standard. Medical Law Review, 14(3), 321–366.

والضرر والعلاقة السببية، فإن المدعى عليه يكون ملزماً بتعويض المدعي عن الضرر الذي أصابه نتيجة تلك الأفعال، وحيث أنه وطبقاً لأحكام المادة 363 من القانون المدني الأردني فإن التعويض عن الضرر الذي يصيب المتعاقد في المسؤولية العقدية يتم تقديره من المحكمة بما يساوي الضرر الواقع فعلاً حين وقوعه، وحيث ثبت للمحكمة من خلال البينات المقدمة في هذه الدعوى ومنها تقرير الخبرة أن الضرر الذي أصاب المدعي تمثل بسعر البقرة بعد الذبح بقيمة(1500 دينار) ومبلغ (200 دينار) سعر العجل المولود بمبلغ اجمالي (1700 دينار) وحيث ان نسبة المساهمة من قبل المدعى عليه هي 50% فان مقدار المبلغ المستحق للمدعي يكون وفقا للمعادلة التالية : (1700 دينار قيمة الضرر × 50% نسبة المساهمة من قبل المدعى عليه =850 دينار) ، وتجد المحكمة أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن المشرع الأردني قد قصر التعويض في نطاق المسؤولية العقدية على الضرر المادي الذي أصاب الدائن بالفعل وقت وقوعه وفقاً لأحكام المادة 363 من القانون المدني، وأنه استثنى الضرر المعنوي من التعويض في نطاق هذه المسؤولية العقدية إلا في حالة ثبوت الغش او الخطأ الجسيم وفقا لأحكام المادة 358 من القانون المدني الأردني ، حيث تجد المحكمة من البينات التي قدمت في هذه الدعوى ان المدعى عليه قد اخطأ بعدم اتخاذه قرار باجراء عملية ولادة قيصرية للحفاظ على الجنين وحياة الام وارتكابه لاخطاء في عملية الولادة تمثلت بالتسبب بنزيف في رحم البقرة وتسبب بإخراج رحم البقرة وان الرحم كان ممزق يشكل خطأ جسيما من قبل المدعى عليه الا ان المحكمة تجد وبالرجوع الى احكام المادة 267 من القانون المدني تجد المحكمة ان المشرع حصر نطاق التعويض عن الاضرار المعنوية فقط التي تلحق بالإنسان وهي الأضرار المعنوية **الناجمة عن وفاة (الشخص)أي الانسان والأضرار المعنوية الناجمة كذلك** ولم يتناول **حق التعويض للمتضرر عن نفوق الحيوان (كضرر معنوي)** ،هذا بالاضافة الى انه لم يثبت للمحكمة انه قد لحق بالمدعي ضررا معنويا نتيجة موت الجنين (العجل)وذبح البقرة نتيجة عملية الولادة

موضوع الدعوى، وبالتالي وفي ضوء ما توصلت إليه المحكمة فإنه يقتضي رد مطالبة المدعي بالتعويض عن الضرر المعنوي لعدم الاثبات.[1]

المطلب الثاني
التأمين في المسؤولية المدنيه للطبيب البيطري

تعد المسؤولية المدنية للطبيب البيطري من القضايا القانونية الهامة التي تتعلق بالضرر الذي قد يحدث نتيجة لأخطاء أو إهمال أثناء تقديم الخدمات البيطرية. في هذا السياق، يُعتبر التأمين على المسؤولية البيطرية أحد أبرز الوسائل التي تسهم في تحقيق التوازن بين حماية حقوق المالك من جهة وحماية الطبيب البيطري من الأضرار المالية الكبيرة من جهة أخرى، يُمكن للطبيب البيطري من خلال إبرام عقد تأمين المسؤولية البيطرية الحصول على حماية ضد مطالبات التعويضات التي قد تنشأ نتيجة لخطأ طبي أو إهمال في الرعاية.

يعمل التأمين على توفير آلية حماية للطبيب البيطري من دفع تعويضات ضخمة قد تنجم عن الحالات التي تتسبب في ضرر للحيوانات، سواء كانت هذه الحالات ناتجة عن أخطاء في التشخيص أو العلاج أو نتيجة لإهمال أثناء التعامل مع الحالة الطبية للحيوان. ويمكّن هذا التأمين الطبيب البيطري من ممارسة مهنته بثقة أكبر، حيث يُحسن من القدرة على تقديم العلاج الأمثل دون الخوف من تبعات مالية قد تؤثر على استمرارية ممارسته للمهنة أو على سمعة عمله.

من جانب آخر، يضمن التأمين حصول مالك الحيوان على تعويض عادل في حالة حدوث أي ضرر لحيوانه نتيجة الخطأ الطبي للطبيب البيطري ، وهذا يعزز من حماية مصالح مالك الحيوان ويوفر له الاطمئنان بأن هناك ضمانات قانونية تعوّضه عن الأضرار المحتملة. وبذلك، يُعد التأمين

[1] 5468/ 2021 ، صلح حقوق إربد، قرار محكمة صلح ، موقع قرارك.

أداة ضرورية في تحقيق التوازن بين حقوق الطرفين، مما يسهم في تحسين مستوى الأمان والثقة في مهنة الطب البيطري[1].

ومع تزايد التكاليف المرتبطة بممارسة المهنة، بما في ذلك أقساط التأمين المهني التي قد تكون مرتفعة في بعض الأحيان، يصبح من الضروري للطبيب البيطري أن يوازن بين هذه التكاليف وبين الفوائد التي يوفرها له التأمين في حماية ممارسته. في بعض الحالات، قد تكون هذه النفقات أحد العوامل التي تؤثر في اختيار الطبيب البيطري لشروط التأمين المناسبة التي تضمن له تغطية شاملة دون تحميله عبئًا ماليًا إضافيًا وفي النهاية، يظل التأمين على المسؤولية البيطرية أداة فعّالة لضمان العدالة للطبيب البيطري ومالك الحيوان على حد سواء، ويسهم في تعزيز المهنية والموثوقية في هذا المجال.[2]

كما أن الطبيب البيطري قد يلتزم بمسؤولية تعاقدية في حال كان قد وقع عقداً مع صاحب الحيوان أو المؤسسة التي توظفه، كما هو الحال في حالات التأمين على الحيوانات أو العيادات البيطرية التي تقدم خدمات خاصة.

قد تؤدي الأخطاء الطبية التي يرتكبها الطبيب البيطري إلى عدة مسؤوليات من الناحية القانونية إذا تسبب خطأ طبي في إلحاق الضرر بحيوان، فقد يكون الطبيب البيطري ملزمًا بتعويض الحيوان وصاحبه عن الأضرار ولكن بالرغم من هذا يعد التأمين على المسؤولية المدنية أمرًا بالغ الأهمية في

[1] بن عبدالمحسن، القرشي. (2023م). *التأمين ضد المسؤولية المدنية للطبيب دراسة مقارنة*. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية, 2(1), 112-74.

[2] القرشي، محمد بن عبدالمحسن. (2023). تأمين ضد المسؤولية المدنية للطبيب: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 2(1)، 112-74.

حماية الأطباء البيطريين من المخاطر المالية الناجمة عن الأخطاء الطبية، مما يسمح لهم بمواصلة مهنتهم دون خوف من العواقب القانونية. [1]

نتيجة الاكتشافات العلمية والتطور الهائل، وتقدم العلوم الطبية التي صاحب الانطلاقة العلمية في العصر الحديث، نشأ نظام تأمين المسؤولية الطبية، ولم يعد المرضى يترددون في رفع دعوى المسؤولية مطالبين بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. ونتيجة لذلك، زاد أمل المرضى في الشفاء والعلاج، وزاد وعيهم بحقوقهم، وعدد الدعاوى المرفوعة أمام القضاء. وبسبب وجود شركات تأمين المسؤولية الطبية، لم تعد المسؤولية المالية للطبيب تتأثر بهذه الدعوى. وفي المواد (920) إلى (932) من القانون المدني أشار المشرع الأردني إلى عقد التأمين بأنه عقد خطر ووضع له شروطاً تميزه عن غيره من العقود ونظم نوعين من التأمين هما التأمين على الحياة والتأمين من الحريق في المواد (933–949). طبقاً لتعريف المادة 920 فإن "عقد التأمين هو الذي يلتزم فيه المؤمن بأن يدفع للمؤمن له أو للمستفيد الذي تم التأمين لصالحه مبلغاً معيناً من المال أو دخلاً ثابتاً أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن عليه أو تحقق الخطر المحدد في العقد، وفي المقابل يدفع المؤمن له للمؤمن له مبلغاً معيناً أو أقساطاً دورية"[2].

وقد تناول قانون التأمين الفلسطيني رقم (20) لسنة 2005 في مادته الثالثة موضوع التأمين ضد المخاطر الذي يجوز للأطباء اللجوء إليه لحماية أنفسهم من أخطائهم، إلا أن هذا ليس هو الحال في الواقع العملي. فوفقاً للمادة (31) من قانون المسؤولية الطبية الليبي (فإن الأفراد الذين يعملون في المجال الطبي وغيره من المجالات المماثلة ملزمون بالتعهد بالتأمين لدى الهيئة الوطنية للتأمين ضد المخاطر المرتبطة

---

[1] بدر، باسل عبد الجبار. (1987). *آفاق مستقبلية حول دور التأمين الطبي من المسؤولية الطبية المهنية*. دولة الإمارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.ص 16.

[2] القانون المدني الأردني رقم (43) لعام 1976.

بمهنهم). وتنص المادة (60) من مشروع قانون المسؤولية الطبية الأردني على (ضرورة حصول الأطباء على تغطية تأمينية ضد الأخطاء الطبية التي يرتكبونها) ، ولأن التأمين ضد الأفعال الضارة العمدية يؤدي إلى الغش فإنه يجوز للفرد أن يؤمن ضد المسؤولية عن فعل غيره ولو كان ذلك الفعل عمدياً لأنه في هذه الحالة لا يرتكب المؤمن له غشاً وتلتزم شركة التأمين بدفع قيمة التعويض الذي يحدد في حساب المؤمن له (المريض) وهذا يعني أن الفرد يستطيع أن يؤمن لدى شركة التأمين ضد مسؤوليته سواء كانت عقدية أو إهمالية وسواء كان الخطأ الإهمالي لابد من إثباته أو افتراضه كما أن الفعل الضار الذي لابد من إثباته يكون بسيطاً أو جسيماً ما دام لم يكن عمدياً.

ولكن لا يجوز أن ينطبق على التأمين ما يخالف النظام أو الدين الرسمي للدولة. وقد يقال إن هذا النوع من التأمين مفيد، ويمنح المصاب ضمانة وحماية حقيقية، وهو متاح، مما يجعل إجراءاته مماثلة لإجراءات أي حادث آخر، ولكن لكي تتمكن شركة التأمين من الوفاء بالتزاماتها تجاه المصاب عند وقوع حادث طبي، سواء من خلال دعوى المسؤولية أو بطريقة ودية، إلى الحد الذي يتحقق فيه مسؤولية الطبيب المؤمن عليه، يجب إلزام الشخص الذي يمارس الطب بدفع الأقساط المستحقة قبل وقوع الضرر. وبالتالي تضمن الشركة التزام الطبيب البيطري عن أي ضرر يلحق بالمريض نتيجة خطأ الطبيب أو الجراح سواء في التشخيص أو العلاج أو الجراحة أو التخدير أو الاستشارة الطبية أو غير ذلك، كما تغطي نتائج الأجهزة الطبية وغيرها من الأدوات، وكذلك الطالب المتدرب المهني الذي يساعد الطبيب عندما يطلب منه ذلك. ولكن يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار العيوب المحتملة لهذا التأمين، لأنه قد يتسبب أحيانًا في عدم اكتراث الطبيب عند تقديم الرعاية الطبية وعدم ممارسة أقصى درجات الحذر والعناية. ولحل هذه المشكلة، يمكننا تخصيص جزء من قيمة التعويض للطبيب والجزء المتبقي لشركة التأمين.

وفقاً للقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2008 والمعروف بنظام التأمين ضد الأخطاء الطبية المعمول به حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه يلزم صاحب المنشأة بتأمين ممارسيه ضد المسؤولية عن الأخطاء الطبية، بحيث تغطي شركة التأمين 80% من قيمة القسط السنوي ويغطي الممارس المبلغ المتبقي، وذلك لأن المادة 26% من القانون الجديد تلزم صاحب المنشأة بتأمين الممارسين ضد المخاطر الناتجة عنه أو المتعلقة بممارسة الطب.

وأشير هنا إلى سابقة قضائية صادرة عن محكمة حقوق صلح الكورة (وحيث ثبت من عقد التأمين أن المركبة المتسببة بالحادث كانت مؤمنة لديها بتاريخ الحادث تأميناً إلزامياً فإن مسؤوليتها تكون ثابتة وهي ملزمة بتعويضه عن الأضرار التي لحقت بممتلكاته المتمثلة بالفرس النافقة ،وحيث قدر الخبير قيمة الضرر بمبلغ (2482 ديناراً) على النحو التالي :ثمن الفرس 1600 دينار + بدل التعطيل 800 دينار + تكاليف رعاية المهر حتى الفطام 180 دينارا + تكاليف نقل الفرس النافقة إلى مكب النفايات بمبلغ 30 دينارا وتكاليف رعاية الفرس الكليه 128 دينارا 2482= ديناراً ، فإنه يتعين إلزام المدعى عليها باعتبارها الجهة المؤمنة لديها المركبة المتسببة بالحادث أن تدفع هذا المبلغ للمدعي ،أما بخصوص الضرر الادبي الذي لحق بالمدعي فان مسؤولية التعويض عنه لا تقع على شركة التامين ذلك أن الفرس تعتبر من الأشياء أي الممتلكات وبالتالي فإن مسؤولية شركة التأمين تكون محصورة بالتعويض عن الضرر المادي ولا تشمل الضرر المعنوي إلا في حالة الأضرار البشرية استناداً لنظام التأمين والتعليمات والجدول الصادرين بموجبه ، الأمر الذي يستوجب رد الادعاء عنها في شقه المتعلق بالضرر المعنوي).[1]

[1] 86/2020 ، محكمة صلح حقوق الكورة ، الحكم صادر بتاريخ 26-10-2021 ، موقع قرارك .

فمن خلال ما سبق ،وقياسا على الحالة السابقة الذكر ،نجد أن شركات التأمين قد تقوم بالتعويض عن الأضرار المادية لا المعنوية التي قد تصيب الحيوانات ،على إعتبار أنها من الأشياء المملوكة وأن شركات التأمين تقوم بالتعويض عن الضرر المعنوي فقط في حالة ان يكون الضرر واقع على شخص ،أما بخصوص الأشياء المملوكة فتقوم بالتعويض عن الضرر المادي الذي قد يصيبها .

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت "المسؤولية المدنية للطبيب البيطري في التشريع الأردني"، يمكننا التأكيد على أن المسؤولية المدنية تعد من أهم الموضوعات القانونية التي تشغل بال الأطباء البيطريين، أصحاب الحيوانات، والمجتمع بشكل عام. إذ تتداخل في هذه المسؤولية جوانب طبية وقانونية تؤثر بشكل مباشر في حياة الأفراد والمجتمع. وقد أظهرت الدراسة أن التشريع الأردني قد تطرق إلى هذه المسؤولية بشكل لا يخلو من التحديات، حيث يواجه الطبيب البيطري في بعض الأحيان صعوبة في التمييز بين الأخطاء المهنية والعوامل التي تخرج عن إرادته.

من خلال استعراض القوانين والأنظمة البيطرية الأردنية، تبين أن التشريع في الأردن قد قطع شوطًا كبيرًا في محاولة تنظيم مسؤوليات الأطباء البيطريين وتحديدها بشكل دقيق. ومع ذلك، فإن هناك حاجة ملحة لتطوير بعض النصوص التشريعية لتواكب التطورات العلمية في الطب البيطري ولضمان حقوق جميع الأطراف المعنية. فقد ثبت أن هناك فجوات قانونية في بعض المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى تعقيدات في تفسير وتطبيق المسؤولية المدنية، مما يستدعي إجراء تعديلات تشريعية من شأنها تعزيز فعالية النظام القضائي في التعامل مع هذه القضايا.

كما أظهرت الدراسة أن المسؤولية المدنية للطبيب البيطري لا تقتصر على الأضرار التي تلحق بالحيوانات فحسب، بل تشمل الأضرار الاقتصادية والنفسية التي قد تصيب أصحاب الحيوانات والمجتمع. لذلك، من الضروري أن يكون الطبيب البيطري ملزمًا بمعايير مهنية وأخلاقية عالية للحفاظ على الثقة في المهنة وحماية حقوق جميع الأطراف. في هذا السياق، كان لزامًا على النظام القضائي الأردني أن يوفر آليات واضحة لفض المنازعات البيطرية، وأن يضع في اعتباره خصوصية مهنة الطب البيطري .

النتائج

1. هنالك التزام قانوني يقع على الطبيب البيطري لتعويض مالك الحيوان عن الأضرار الناتجة عن أخطائه المهنية.
2. تنقسم المسؤولية المدنية الواقعة على الطبيب البيطري إلى مسؤولية عقدية (ناتجة عن إخلال بعقد مبرم) وتقصيرية (ناتجة عن الإهمال أو الإخلال بالواجب العام).
3. كشفت الدراسة ان التشخيص الخاطئ،و تقديم علاج غير مناسب، أو الإهمال أثناء العمليات الجراحية هي من قبيل المسؤولية التقصيرية للطبيب البيطري.
4. لصاحب الحيوان الحق في رفع دعوى قضائية لإثبات الضرر والمطالبة بالتعويض المالي.
5. بينت الدراسة القوانين باختلاف الدول، ولكن جميعها تحدد واجبات الطبيب البيطري والمسؤولية عن أي تقصير يصدر عنه .
6. أظهرت الدراسة لجوء بعض الأطباء البيطريين للتأمين ضد المسؤولية المدنية لتغطية الأضرار المحتملة.
7. تبين من الدراسة وجود صعوبة تحديد الخطأ بدقة وربطه مباشرة بالضرر الذي لحق بالحيوان.
8. يُعد التأمين وسيلة لحماية الطبيب البيطري من التبعات المالية للأخطاء المحتملة أثناء ممارسة المهنة.
9. تتضمن مسؤولية الطبيب البيطري في إجراءات التلقيح الصناعي التأكد من اتباع المعايير الصحيحة لتجنب الأخطاء.

10.ان شركات التأمين لو قام الطبيب البيطري بالتأمين على المسؤولية،لا تعوض عن الضرر المعنوي وانما تعوض فقط عن الضرر المادي الحاصل ،على سبيل ان الحيوانات من المملوكات.

11.طبيعة الالتزام الملقى على الطبيب البيطري غالبًا ما يُعتبر التزام الطبيب البيطري التزامًا ببذل عناية، وليس بتحقيق نتيجة، إلا إذا تم الاتفاق بينه وبين مالك الحيوان على خلاف ذلك.

12.إثبات الخطأ الطبي في الممارسات البيطرية يمثل تحديًا نظرًا لعدم وجود معايير فنية وتشريعية واضحة تحدد واجبات الطبيب البيطري.

التوصيات

1. **تعديل التشريعات البيطرية** :يُوصى بوجود تشريعات البيطرية الأردنية لتواكب التطورات العلمية في مجال الطب البيطري. بحيث أن تتضمن التعديلات القانونية بنودًا واضحة ومحددة حول المسؤولية المدنية للطبيب البيطري، وتحديد نطاق هذه المسؤولية في حالات الأخطاء المهنية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي قد يواجهها الطبيب البيطري.
2. **توفير التدريب المستمر للأطباء البيطريين** :من أجل تقليل المسؤولية المدنية الناجمة عن الأخطاء البيطرية، ينبغي توفير برامج تدريبية ،وورش عمل مستمرة للأطباء البيطريين ،ويجب أن تشمل هذه البرامج أحدث الأبحاث والممارسات في الطب البيطري، بما يعزز مهارات الأطباء في تقديم الرعاية الصحية المتقدمة للحيوانات.
3. **تعزيز الوعي العام بالممارسات البيطرية** :يجب العمل على نشر الوعي بين أصحاب الحيوانات حول حقوقهم وواجباتهم تجاه الأطباء البيطريين، وأهمية تقديم الرعاية الصحية الجيدة للحيوانات. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعية إعلامية تستهدف المجتمع بشكل عام لتعريفهم بالمسؤولية المشتركة بين الأطباء البيطريين وأصحاب الحيوانات.
4. **وضع معايير أخلاقية ومهنية أكثر صرامة لممارسة مهنة الطب البيطري**:من الضروري وضع معايير أخلاقية ومهنية صارمة تضمن التقيد بأعلى مستويات الرعاية البيطرية، وتكون مرجعية للطبيب البيطري في جميع خطوات التشخيص والعلاج. هذه المعايير ستساعد في تجنب الأخطاء الطبية وتحقيق مستوى عالٍ من الرعاية، مما يساهم في تقليل المسؤولية القانونية.

5. **تحقيق توازن بين حماية حقوق الأطباء البيطريين وأصحاب الحيوانات** :من الاهمية المترتبة على التشريعات الأردنية أن توازن بين حماية حقوق الأطباء البيطريين في حال تعرضهم للمسؤولية عن أخطاء غير متعمدة، وبين حماية حقوق أصحاب الحيوانات في الحصول على رعاية صحية مناسبة،و يتطلب ذلك وضع ضوابط واضحة لقياس مدى تقصير الطبيب البيطري في أداء واجباته المهنية.
6. **دعم البحث العلمي في مجال المسؤولية المدنية للطبيب البيطري** :يُوصى بتشجيع البحث العلمي في هذا المجال لدراسة تأثيرات المسؤولية المدنية على مهنة الطب البيطري في الأردن، والعمل على تطوير سياسات وتشريعات مستنيرة تُعزز من جودة الخدمة البيطرية وتقليل المخاطر القانونية.
7. **تطوير نظام تأمين ضد المسؤولية المهنية** :يُوصى بتطوير نظام تأمين ضد المسؤولية المهنية للطبيب البيطري، بحيث يوفر حماية قانونية ومالية للطبيب في حالة رفع دعاوى قضائية ضده بسبب أخطاء مهنية غير مقصودة،و هذا سيساهم في تخفيف العبء المالي على الأطباء البيطريين، ويشجعهم على ممارسة مهنتهم بثقة.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب العربية

أبو السعد، محمد شتاء .(1984) .*أصول المسؤولية التقصيرية في قانون المعاملات المدنية الإسلامي السوداني* ،الكتاب الأول). (ط. 1). مطبعة جامعة القاهرة.

أبو الليل، إبراهيم .(1980) .*المسؤولية المدنية بين التقييد والإطلاق* .المطبعة المصرية الحديثة.

أبو جميل، وفاء .(1987) .*الخطأ الطبي، دراسة تحليلية فقهية وقضائية في مصر وفرنسا* (ط. 3). دار النهضة العربية.

أرتيمية، وجدان .(1995) .*الخطأ الطبي في القانون المدني* .الجامعة الأردنية.

أنيس، إبراهيم. (2004). المعجم الوسيط (ط. 4، م. 1). مكتبة الشروق الدولية.

باشا، حسان شمسي، وآخرون .(2004) .*مسؤولية الطبيب بين الفقه والقانون* .دار القلم.

بدر، باسل عبد الجبار. (1987). آفاق مستقبلية حول دور التأمين الطبي من المسؤولية الطبية المهنية .*كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة*.

بن سالم، بلال، شريفي، العمري .(2022) .*النظام القانوني للتأمين على المسؤولية المدنية للأعمال الطبية* .مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر.

تناغو، سمير. (د.ت) .*نظرية الالتزام* .منشأة المعارف المصرية.

توفيق، أحمد .(2015) .*شربة الحاج داود: مقالات عن العلم وشبه العلم* .الكرمة للنشر والتوزيع.

ثروت، عبد الحميد .(2007) .*تعويض الحوادث الطبية، مدى المسؤولية عن التداعيات الضارة للعمل الطبي* .دار الجامعة الجديدة للنشر.

جلال، جمزة .(2006) .*التبسيط في شرح القانون المدني الأردني* (ج. 2). دائرة المطبوعات والنشر.

حسان شمسي باشا وآخرون. (2004) .*مسؤولية الطبيب بين الفقه والقانون* .دار القلم، دمشق.

الحسني، عبد اللطيف، والنقيب، عاطف. (1987) .*المسؤولية المدنية عن الأخطاء المهنية*) .ط1). الشركة العلمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني.

الحياري، أحمد. (2005) .*المسؤولية المدنية للطبيب: دراسة مقارنة* .دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

خربوطلي، صفاء. (2005) .*المسؤولية المدنية للطبيب: دراسة مقارنة* .دار المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

ذنون، حسن علي .(1991) .*المبسوط في المسؤولية المدنية: الجزء الأول في الضرر* .شركة التايمس للطبع والنشر المساهمة. بغداد.

الزحيلي، وهبة. (1970). نظرية الضمان وأحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي. دار الفكر، الطبعة الأولى.

الزحيلي، وهبة .(1982) .*نظرية الضمان في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)* .دار الفكر، دمشق.

الزرقاء، مصطفى .(1968) .*المدخل الفقهي العام* (م. 2). دار الفكر، دمشق.

الزرقاء، مصطفى. (1988) .*الفعل الضار والضمان فيه* .دار العلم، دمشق، الطبعة الأولى.

السرحان، عدنان، وخاطر، نوري حمد. (2008) .*شرح القانون المدني مصادر الحقوق الشخصية* . دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

السعيد، مقدم. (1985). التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية. دار الحداثة، بيروت

سلطان، أنور. (1989) .*دراسات حول القانون المدني، المسؤولية المدنية* .محاضرات في كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان.

سوار، وحيد الدين. (1978). شرح القانون المدني: النظرية العامة للالتزام (ج. 1، ط. 2).

شرف الدين، أحمد. (1986). مشكلات المسؤولية المدنية في المستشفيات العامة: دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقضاء الكويتي والمصري والفرنسي. ذات السلاسل للطباعة والنشر.

شريم، محمد. (2000) .*الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية* .المطابع التعاونية، عمان – الأردن.

الشواربي، عبد الحميد. (1998) .*مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية* .منشأة دار المعارف، الإسكندرية.

الشيخ، بابكر. (2002) .*المسؤولية القانونية للطبيب: دراسة في الأحكام العامة لسياسات القوانين المقارنة واتجاهات القضاء* .دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2012). التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية (الطبعة الأولى). دار وائل للنشر.

الصغير، قيس. (د.ت) .*المسؤولية المهنية الطبية في السعودية*.

الصويص، سهيل يوسف. (2004) .*مسؤولية الطبيب بين حقوق المريض ومتطلبات القانون الحديث* .أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عامر، حسين، وعامر، عبدالرحيم. المسؤولية المدنية: التقصيرية والعقدية (الطبعة الثانية). دار المعارف.

العامري، سعدون. (1981) .*تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية* .منشورات مركز البحوث القانونية، بغداد.

عبابنة، جهينة .(2018) .*تاريخ الطب البيطري* .دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، أحمد شوقي. (1976) .*مضمون الالتزام العقدي* .القاهرة.

عبد الله، محمد أسامة. (1987) .*المسؤولية الجنائية للأطباء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي* .دار النهضة العربية.

عبدالجميلي، أسعد .(2009) .*الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية* .دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عثمان، محمد عبدالحميد. (1418). المفيد في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام (ط. 2).

عيسى، أحمد عبد الرحمن. (1993). أطفال الأنابيب – نظرة إسلامية (ط. 2). مطابع الأهرام.القاهرة.

الغامدي، عبد الله بن سالم. (2000) .*مسؤولية الطبيب المهنية* .دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

الفاطمي، باز يار. (1787). الأدوية والعلاجات للطيور الجارحة وما يستدل به من الطرق على كل علة وكان مما قال: اعلم أن الذرق للجارح بمنزلة البول للإنسان. د. ن. انظر: البيزرة.

الفضل، منذر. (2000) .*المسؤولية الطبية في الجراحة* .دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان.

قاسم، محمد. (2006). إثبات الخطأ في المجال الطبي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

لكريني، إدريس. (2004). السلطة التقديرية للقاضي الجزري (ط. 1). مطبعة فضالة.

محمد طه، أحمد .(2010) .*المسؤولية المدنية عن الخطأ المهني* .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

محمد عبد الحليم عمر .(1991) .*الإطار الشرعي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر* .إسلام قطب.

مرقص، سليمان. (1992). الوافي في شرح القانون المدني (ج. 1، ط. 5). مصر الجديدة، مطبعة السلام.

منصور، محمد حسين. (1999) .*المسؤولية الطبية* .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية .

الرسائل الجامعية

أبو الغنم، محمد سالم. (2010). المسؤولية المدنية عن عمليات التجميل (أطروحة دكتوراه). جامعة عين شمس.

أرتيمية، وجدان. (1995). الخطأ الطبي في القانون المدني الأردني (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

جابر، شبل. (1984). الالتزام بالمحافظة على سر المهنة (رسالة ماجستير). جامعة بغداد.

الجوهري، محمد فائق. (1951). المسؤولية الطبية في قانون العقوبات (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة فؤاد الأول بمصر، دار الجوهري للطباعة والنشر.

الجيلاوي، علي. (1988). رضا المتضرر وأثره في المسؤولية المدنية (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق).

الحلبوسي، إبراهيم علي حمادي. (2002). الخطأ المهني والخطأ العادي في إطار المسؤولية المهنية (رسالة ماجستير). جامعة بابل.

شبل، جابر مهنا. (1984). الالتزام بالمحافظة على سر المهنة (رسالة ماجستير). جامعة بغداد، كلية القانون.

الشواء، محمد سامي. (1982). الخطأ الطبي أمام القضاء الجنائي (رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة.

الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2007). التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية (أطروحة دكتوراه). جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2007). التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية (أطروحة دكتوراه). جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الصرايرة، أحمد عبد الكريم موسى. (2007). التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية (أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا).

عساف، محمد. (2008). المسؤولية المدنية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عساف، وائل. (2008). المسؤولية المدنية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قاسمي، محمد أمين. (2019). الخطأ الطبي في إطار المسؤولية المدنية (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون خاص، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر).

المحمدي، علي يوسف. (1981). ثبوت النسب (رسالة دكتوراه). كلية الشريعة، جامعة قطر.

المصلى، نورة. (2012). الخطأ الفني للطبيب في القانون الإماراتي (رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

ودين، محمود موسى. (2006). مسؤولية الطبيب الفردية المدنية عن أعماله المهنية (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت).

البحوث والمجلات

إبراهيم، لؤي. (2024). المسؤولية المشتركة بين الطبيب والمريض .*المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*.

الدوخ، طريق .(2019) .*دور القاضي الجنائي في تقدير الخبرة الطبية* .مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع14.

الزبيدي، عبدالله. (2005). مسؤولية الطبيب المعالج عن أخطاء معاونيه .*مجلة الحقوق الكويتية*، العدد 3، 29/سبتمبر.

السلطاني، نبراس. (2024). النظام القانوني لمسؤولية طبيب التخدير .*مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، *5*(10) .

صالح، عمار .(2021) .*التنظيم القانوني لمهنة الطب في العراق القديم ضمن شريعة حمورابي* .مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين، العراق.

صالح، نائل. (1999م). مسؤولية الأطباء الجزائية. مجلة العلوم والشريعة والقانون، المجلة 29، العدد 1، أيار، الجامعة الأردنية.

الصباغ، عبد اللطيف. (2009). الطب البيطرى في مصر 1828–1849. مصر الحديثة، 8(8).

العلي، هاشم محمود .(2021) .*طبيعة المسئولية المدنية للطبيب* .بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق. جامعة المنصورة، كلية الحقوق، قسم القانون المدني.

الفتوى، سالم. (2019). المسؤولية القانونية للطبيب .*مجلة بحوث ودراسات قانونية، جمعية الحقوقيين بصفاقس*.

القرشي، محمد بن عبدالمحسن .(2023) .*التأمين ضد المسؤولية المدنية للطبيب: دراسة مقارنة* . مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 2(1).

القصير، هيلة. (2019). أخلاقيات مهنة الطب في الحضارة الإسلامية. حوليات آداب عين شمس، أكتوبر، مج47.

مخلوف، هشام. (2018). *موافقة المريض على الأعمال الطبية بين التقييد والإطلاق. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، الجزائر.

قوانين

قانون نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين رقم 28 لعام 2008. الجريدة الرسمية.

قانون ممارسة مهنة الطب البيطري في الأردن رقم 10 لسنة 1988. الجريدة الرسمية.

القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948م وتعديلاته، المادة 163.

القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، المادة 256.

القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976. الجريدة الرسمية.

القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.

القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976، المادة 269 .

قرارات محاكم

5468/2021، *قرار محكمة صلح حقوق إربد* .موقع قرارك.

2020/86 ، حكم *محكمة صلح حقوق الكورة*، صادر بتاريخ 26-10-2021، موقع قرارك.

تمييز حقوق 424، 95، *مجلة نقابة المحامين الأردنيين*، ع 9 أيلول، 1995، سنة 43.

محكمة التمييز بصـــفتها الحقوقية. (2013). الحكم رقم 2012/112، 26-8-2013 / موقع قرارك.

مواقع إلكترونية

جامعة بغداد، كلية الطب البيطري. (2019م) *.الرفق بالحيوان* .تم الاطلاع بتاريخ 5 نوفمبر 2024، من uobaghdad.edu.iq/?p=20406

سلطان، عبد السلام .(2024) *.الموافقة المستنيرة (Informed Consent)*. تم الاسترجاع في 2 نوفمبر 2024، من https://www.researchgate.net/publication/378468936_almwafqt_almstnyrt_Informed_Consent

منظمة الصحة العالمية لصحة الحيوان. (2021). دور الخدمات البيطرية. تم الاطلاع عليه في 2024/11/25. تم الاسترجاع من https://rr-middleeast.woah.org/app/uploads/2021/06/ar-role-of-veterinary-services.pdf

نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين. (بدون تاريخ) *.النقابة في سطور* .تم الاسترجاع في 11 نوفمبر 2024، من https://www.jordan-vet.org/line.php?no=1

نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين. (بدون تاريخ) *.النقابة في سطور* .تم الاسترجاع في 11 نوفمبر 2024، من https://www.jordan-vet.org/line.php?no=1

نقابة الأطباء البيطريين الأردنيين. (بدون تاريخ) *.النقابة في سطور* .تم الاسترجاع في 11 نوفمبر 2024، من https://www.jordan-vet.org/line.php?no=1

المراجع الأجنبية

Balkin, David E., Janssen, Lynn A., & Merck, Melinda D. (2013). The legal system: The veterinarian's role and responsibilities. In Melinda D. Merck (Ed.), *Veterinary forensics: Animal cruelty investigations*. Wiley & Sons.

Block, Gary. (2018). A new look at standard of care. *Journal of the American Veterinary Medical Association*.

Bob Macdonald. (2009, March 7). *Horsey-aeology, binary black holes, tracking red tides, fish re-evolution, walk like a man, fact or fiction* [Podcast]. CBC Radio. Retrieved from web.archive.org.

Caple, Ian W. (2005). Continuing professional development for veterinarians. *Australian Veterinary Journal*.

Christiansen, Stine B., Kristensen, Annette T., Lassen, Jesper, & Sandøe, Peter. (2015). Veterinarians' role in clients' decision-making regarding seriously ill companion animal patients. *Acta Veterinaria Scandinavica*.

Cooper, John E., & Cooper, Margaret E. (2008). *Forensic veterinary medicine: A rapidly evolving discipline*. Forensic Science, Medicine, and Pathology.

Cooper, John E., & Cooper, Margaret E. (2008). *Introduction to veterinary and comparative forensic medicine*. John Wiley & Sons.

Cornell, Karen K., & Kopcha, Michael. (2007). Client-veterinarian communication: Skills for client-centered dialogue and shared decision-making. *Veterinary Clinics of North America: Small Animal Practice*.

Dzikowski, Adam. (2023). Veterinary expert: Legal nature and responsibility. *Animals (Basel)*.

Encyclopaedia Britannica. (n.d.). *Veterinary medicine*. Britannica. Retrieved November 28, 2024, from https://www.britannica.com/science/veterinary-medicine.

Favre, David. (2003). Overview of damages for injury to animals - Pet losses. *Animal Legal & Historical Center*. Michigan State University College of Law. Retrieved November 26, 2024.

Glare, Peter G. W. (Ed.). (2008). *Oxford Latin dictionary* (2nd ed., Vols. 1–2). Oxford University Press.

Hern, John C. (2000). Professional conduct and self-regulation. In Geoffrey Legood (Ed.), *Veterinary ethics: An introduction*.

Iddi Kimera, Sospeter, & Mlangwa, Jacob. (2015). Veterinary ethics. In Henk ten Have (Ed.), *Encyclopedia of global bioethics*. Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

International Museum of the Horse. (n.d.). *What we theorize – When and where domestication occurred*. Retrieved from web.archive.org.

Kimera, Sospeter I., & Mlangwa, Jacob E. D. (2016). Veterinary ethics. In Henk ten Have (Ed.), *Encyclopedia of global bioethics*. Springer, Cham.

Kinnison, Tamsin. (2016). *Insights from veterinary interprofessional interactions: Implications for interprofessional education (IPE) in the veterinary curricula* (Doctoral dissertation, University College London).

Lovell, Brenda L., & Lee, Roger T. (2013). Burnout and health promotion in veterinary medicine. *The Canadian Veterinary Journal*.

Matossian, Mary Kilbourne. (1997). *Shaping world history*. M.E. Sharpe.

McGowan, Teresa W., Phillips, Clive J. C., Hodgson, David R., Perkins, Nigel, & McGowan, Catherine M. (2012). Euthanasia in aged horses: Relationship between the owner's personality and their opinions on, and experience of euthanasia in horses. *Anthrozoös*.

McKenzie, Brenton A. (2014). Veterinary clinical decision-making: Cognitive biases, external constraints, and strategies for improvement. *Journal of the American Veterinary Medical Association*.

Moore, Ian C., Coe, Jason B., Adams, Cindy L., Conlon, Peter D., & Sargeant, Jan M. (2014). The role of veterinary team effectiveness in job satisfaction and burnout in companion animal veterinary clinics. *Journal of the American Veterinary Medical Association*.

Morgan, Carol A. (2007). Autonomy and paternalism in quality of life determinations in veterinary practice. *Animal Welfare*.

Pugliese, Mario, Voslarova, Eva, Biondi, Vincenzo, & Passantino, Annamaria. (2019). Clinical practice guidelines: An opinion of the legal implication to veterinary medicine. *Animals (Basel)*.

Rego, Jamie v. Madalinski, Shawn. (2016). *Jamie REGO, Appellant v. Shawn MADALINSKI, Appellee*. Court of Appeals of Ohio, 63 N.E.3d 190 (Ohio Ct. App., 2016). Retrieved from Michigan State University Animal Law Legal Center.

Rollin, Bernard E. (2006). *An introduction to veterinary medical ethics: Theory and cases* (2nd ed.). Oxford: Wiley-Blackwell.

Samanta, Ash, Mello, Michelle M., Foster, Charles, Tingle, John, & Samanta, Jo. (2006). The role of clinical guidelines in medical negligence litigation: A shift from the Bolam standard. *Medical Law Review*.

Singapore Medical Council. (2016). Relationships with colleagues. In *Handbook on Medical Ethics*. Singapore: SMC.

Szarek, Janusz. (2003). *Lekarz weterynarii jako biegły* (4th ed., pp. 9–177). UWM. Retrieved from https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10339994/.

Vega, Angie. (2022). A detailed discussion on veterinary medical negligence. *Michigan State University Animal Law Legal Center*, Michigan State University College of Law, United States.

Woods, Abigail. (2013). From practical men to scientific experts: British veterinary surgeons and the development of government scientific expertise, c. 1878–1919. *History of Science, 51*(4).

Yeates, James W., & Main, David C. J. (2010). The ethics of influencing clients. *Journal of the American Veterinary Medical Association*..